الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها

* الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها
* هيثم مناع
* الطبعة الأولى 2010
* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©
* الناشر:

● اللجنة العربية لحقوق الإنسان

Commission Arabe des Droits Humains
5, rue Gambetta- 92240 Malakoff - Paris - France
Tel.: 0033140921588 - Fax.: 0033146541913
E.mail: achr@noos.fr - www.achr.nu

● المؤسسة العربية الأوربية للنشر (أوراب) - باريس

Editions Eurabe
36 B Rue du Cotentin - 75015 Paris - France
Email: eurabe@live.com

● الأهالي للنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ص.ب: 9503 - هاتف: 00963 011 2215173

فاكس: 00963 011 2452565 - بريد الكتروني: odat-h@scs-net.org

ISBN: 2 - 914595 - 55 -7
EAN: 9782914595551
Author website: www.haythammanna.net

Haytham Manna: Dictatorship in its Different Forms
Buds: Studies of the Arab Commission for Human Rights

هيثم مناع

الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها

المؤسسة العربية الأوربية للنشر
اللجنة العربية لحقوق الإنسان
الأهالي للنشر والتوزيع

وما أدراك ما الدكتاتورية![*]

من مفارقات الدهر والفكر، أن كارل ماركس، أهم رموز الفكر النقدي في القرن التاسع عشر، كان المثقف الوحيد الذي استعمل كلمة الدكتاتورية بالمعنى الإيجابي، ورغم كل الشروحات الأصلية والفرعية، فقد تم توظيف هذا الاستعمال من قبل من اختزل دكتاتورية الطبقة بدكتاتورية الحزب، ودكتاتورية الحزب بتلك الممارسة من الأمين العام، وسيحتفظ التاريخ لروزا لوكسمبورغ بردها الصارم على البلاشفة الروس حول مفهومهم الضيق للحريات في الدولة الاشتراكية بالقول: «إن أطروحة الحرية فقط لأنصار الحكومة، فقط لأعضاء حزب واحد ـ مهما كان عددهم كبيراً ـ هي لا حرية البتة. فالحرية دوماً وحصرياً هي حرية الشخص الذي يفكر على نحو مختلف. ليس بسبب أية فكرة متعصبة عن «العدالة»، بل لأن كل ما هو تنويري، مفيد ومطهّر في الحرية السياسية يتوقف على هذه الخصائص الضرورية، ولأن تأثيرها يختفي عندما تتحول الحرية إلى امتياز خاص»..

ليست الدكتاتورية مرتبطة بزمان أو مكان، وهي ليست خاصة بشعب أو ثقافة، بل مثلها مثل التعذيب معطى عالمي، وعالميتها ليست موضوع تشريف بقدر ما هي ندبة سرطانية في الوجود البشري، ورغم

* المنطقة الباريسية في ٥/ ١/ ٢٠١٠

أشكال النضال الثورية والهادئة، الفكرية والعملية، للتخلص منها، مازالت تعشش في زوايا الوجود البشري من الخلية العائلية إلى الإمبراطورية الكونية. مثل جريمة القتل أو الاغتصاب أو جريمة الحرب، نبصر الممارسة الدكتاتورية في أي وقت وفي كل بقعة. ووسمها بالحديثة تمييزاً لها عن تعبير الاستبداد الأكثر قدماً ليس مشكلة بنيوية فيها وإنما عار على حداثة لم تستطع تجسيد نفسها في التنوير والعدالة والحرية، ومزجت بين الاستعمار والهيمنة والتوسع والثقافة والأمن والدولة الحديثة. لم يجد محرر قاموس السياسة في العالم (أكسفورد) من ضرورة لتعريف كلمة الدكتاتورية وأرسل القارئ إلى تعبير الأتوريتارية. ولعل هذا ما دعا الموسوعة السياسية المختصرة للقول «لم تعد الدكتاتوريات موجودة اليوم، ما هو موجود أنظمة استثنائية تقول لنا بأنها موجودة للحظة من الزمن، في حين يلجأ البعض لمبدأ القيادة الجماعية للإدعاء بوجود ديمقراطية في الممارسة تنسجم مع احتياجات المجتمع الانتقالي» (بعد أربعين سنة حلت كلمة العدالة الانتقالية محل هذا المجتمع الانتقالي!)

بالنسبة لجورج حنين، «يتصور المستبد السياسة كشكل من أشكال العربدة، ويعتبرها الطاغية وسيلة دائمة لإعادة توزيع الشر، أما الدكتاتور فيعتبرها المخلوق التطبيقي لعالم غير قادر على البقاء معه». إلا أن قراءة حنين التي تنطلق من سلطة الفرد ووحدانيته ووحدته، أي عزلته النفسية والوجودية والوجدانية، لم تعد تنسجم مع ابتكارات الدكتاتورية الحديثة التي تجاوزت تصورات الأدباء والشعراء بشكل استوجب إعادة النظر في التصور وفي المفهوم نفسه.

هذا الكتاب هو محاولة استقراء لأهم الأشكال المعاصرة وفق نماذج

تنطلق من دولة أو تجربة، وقد حرصنا فيه على عدم وضع دول نعتقد بأنها طفرة غير قابلة للتكرار (مثل ليبيا والسعودية) أو زج تجارب سبقت ربع القرن الأخير وأكدت الأيام ما ورد في كتاباتنا الأولى حولها (كالسودان). هي محاولة تشريح وتفكيك للآليات غير الديمقراطية في تنظيم الحياة والمجتمع. وبهذا المعنى، مبارزة ضرورية مع كل الذين يغلفون ممارسات تسلطية بثياب الدفاع عن الديمقراطية أو أمن الناس أو وطنهم أو تحقيق الاستقرار..

لقد فتحت «الحرب على الإرهاب» شهية منتقديها في البحث عن الأصول التسلطية في الدولة الحديثة. وأذكر النقاش مع الصديق محمد حافظ يعقوب حول السبب في عدم وضع توماس هوبس في موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان. فمن وجهة نظري لعبت الهوبسية دوراً أساسياً في تسويغ مفهوم الأمن والدولة القوية على حساب مفهوم المواطنة في صلب الدولة الحديثة. وبفضل عولمة الحالة الاستثنائية بتسارع زمني فاق كل تصور أصبح للمقارنة التي أجراها يوجين هابرماس بين مقاومة الدولة الظالمة والعصيان المدني في دولة قانون قوة حضور، بل صار من الضروري تفكيك جملة المفاهيم التي بلغت مداها الأعلى في قَسَم الطاعة غير المشروطة للقائد الأعلى في الحزب النازي وأشباهه. يبدوَ أن قدر البشرية في حذرها مع التقاليد التسلطية يتطلب أن نتذكر ما قاله كلاوس أرندت باعتباره مؤشر اليقظة الضروري للحفاظ على الحريات والحقوق أو تعزيزها: «على المرء أن يكون في كل وقت مواطنٌ ومتمرد!».

ما هو المشترك بين مختلف التعبيرات الدكتاتورية؟ تغييب حقوق الأشخاص والجماعات المدنية واختصار المواطن في المسؤولية والواجب

والطاعة. غياب حقوق الإنسان الأساسية الذي يجعل الفرد يتعلق بشكل مبالغ فيه بكل أشكال الروابط العضوية، ما أسمته حنا أرندت يوماً «الميراث الوراثي» ونفضل تسميته بالعلاقات العضوية قبل المدنية، وتعزيز الانطواء عن المشاركة العامة باعتبار غياب الدور مهمة رئيسية من مهمات أجهزة قمع الدكتاتورية.

ليست الدكتاتورية قدر أي شعب، وليست محمية من أية منظومة قيم. هناك مبررات وتفسيرات تقدم لتأخير موتها، كعدم الاستعداد الشعبي للديمقراطية أو الخطر الخارجي أو الطابع الغربي للديمقراطية. لكنها دعاوى تتهاوى من تلقاء ذاتها، عندما نجد الدكتاتور لا يعدم وسيلة لترهيب وترغيب النخب، ولا يترك طريقة لتعميم الخوف والرعب.

الفارق بين الدكتاتورية المعاصرة وفروسية القرون الوسطى، جبن الدكتاتوريات في خوض أية مبارزة أخلاقية متكافئة مع أندادها وخصومها. وبهذا المعنى، الدكتاتورية هي المنتج الأول لكل أشكال الكذب والنفاق في المجتمع باعتبارها تنتج فرداً مضطراً لحماية نفسه منها في غياب أي شكل من أشكال الحماية أو العهد بين الحاكم والمحكوم.

تخلق الدكتاتورية هوة كبيرة بين الشرعية الأخلاقية، أي تلك النابعة عن فكرة الدولة الطامحة للعدل، والوضع القانوني المقزِم لتعريف الأشخاص والمحول لهم إلى كائنات طائعة ومروضة مسموح لها بالعيش. الأمر الذي يجعل المقاومة المدنية بكل أشكالها، وسيلة مشروعة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. لأن احترام قوانين الدكتاتور، يعني التخلي الطوعي عن الكرامة الإنسانية. من هنا دافعت الحركة المدنية في البلدان الدكتاتورية عن فكرة جوهرية مفادها أن المدافع عن حقوق

المواطنة يمارس حقوقه ولا يطالب بها. لأن طريق الطلب إلى السلطات القمعية غير سالك بالأساس. ولأن السلطات التسلطية تفعل كل شيء من أجل إبقاء معارضيها في السرية، يظهر للعيان أن العلنية والشفافية لا تناسب أية دكتاتورية.

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من أهم شروط مقاومة الدكتاتورية والتحضير لما بعدها، لأن الدكتاتورية تسعى لتهشيم الوعي المواطني وإبعاد البشر عن فكرة المشاركة في تقرير مصيرهم الفردي والجماعي وإعادة نسخ وسائلها في صفوف معارضيها. هذه التربية المواطنية أساسها الشك والقدرة على تفكيك الأفكار الجاهزة والمغلقة، وسبيلها الروح النقدية القادرة على فهم الوضع البشري وإدراك سبل المشاركة فيه. حتى اليوم، لم تتحفنا البشرية بمثل واحد استطاعت فيه الإيديولوجيا المحملة بفكرة التفوق، علمانية كانت أو دينية، أن تخلّص المجتمع من الدكتاتورية دون أن تلبسها ثوبا جديدا يمنحها القدرة على حياة أطول.

النضال من أجل مجتمع مواطنة يقّيد السلطات عوضاً أن يكون مقيداً منها نضال طويل وعميق، مدني وعلني، يستعيد مركزية دور الإنسان في الوجود الإنساني، ويؤكد على ضرورة احترام الكائن الإنساني لنظرائه ولبيئته ولكوكبه، مادام ثمة جدوى خلاصية من هذا الاحترام.

في واحدة من خواطر الفنان المصري رمسيس يونان كتب يقول:

«الجو محمل بالأكاذيب الضخمة تذيعها الأبواق في كل ميدان وفي كل بيت.. يقررون مصير الناس في جلسات سرية.. صلة الإنسان بالإنسان عُملة للتجارة، العواطف لا تصرف إلا بأمر رسمي، الشعر في

منزلة المهربات..إننا نعيش في عصر إما أن يكون على شفا هاوية، وإما أن يكون على أبواب عالم جديد، نحتاج معه إلى ولادة جديدة، إلى الرجوع إلى الجذور والبذور، إلى الدوافع والحوافز الكامنة، إلى القوى الأصيلة، إلى اللهب المقدس الذي اغتصبه «بروميثيوس» من الآلهة وأودعه في كل قلب..عصر مضطرب، قلق، مفجع.. أفنشهد نحن النهاية الدامية، الفصل الأخير لقصة لا مغزى لها، قصة تاريخ الإنسان.. أم أنها البداية المريرة التي لا مفر من أن تمتحن كل وليد؟ كل شيء في أمر هذا الوليد يعتمد على ما في البذور من إرادة النمو، على ما في الجذور من قوة وذخر، على ما في اللهب المقدس من حرارة، على ما فينا من شهوة الحياة». (رمسيس يونان ١٩٤٠).

إنتاج الدكتاتورية في القرن الواحد والعشرين(*)

بعد أكثر من ثلاثة قرون من الزمن الفكري والنضالي ضد الحكم التسلطي والمطلق، لم تعد كلمة الدكتاتورية تستهوي العامة أو الخاصة. وحتى المعنى «الإيجابي» لدكتاتورية البروليتاريا الذي حاولت الماركسية اللينينية تسويقه لم يعد يملك أي بريق. فالدكتاتورية صارت في الوعي الجمعي العالمي شكلاً بائساً ودنيئاً لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مهما كانت الدوافع والمبررات. وكان لفشل التجربتين الشموليتين الأهم في القرن العشرين (النازية والستالينية) القول الفصل بين الدكتاتورية والكرامة الإنسانية. وبالتالي لم يعد بإمكان حزب أو تيار أن يسوّق لها ضمناً أو علناً، ولو أن الرغبة في السيطرة مزروعة في ثنايا العديد من الثقافات السياسية والعقائدية. وأن الجنوح للهيمنة على الآخر ومصادرة ثورته و/ أو ثروته قائم بعدة أشكال في الحياة السياسية المعاصرة.

لا شك بأن سقوط الاتحاد السوفييتي، ونهاية الوضع الدولي الثنائي القطب، قد وفّرا أرضية موضوعية جديدة لممارسة الهيمنة من قبل الولايات المتحدة. لقد تجلى ذلك في أكثر من قرار وموقف أحادي يفرض على الآخرين بالعافية أو بالقوة. إلا أنه في أشكال المقاومة المدنية على الصعيد العالمي، وطموح الدول الكبرى الأخرى للعب دور في

* عن الجزيرة نت ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧ مع تنقيحات ببعض الأرقام بعد أن انجلت عدة أمور.

رسم خارطة الوجود البشري، ما قيّد في القرن الماضي إلى حد ما هذا الجنوح. وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصة الأكبر والأهم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، للتصرف والتحرك. ذلك ضمن منطق يقوم على اضطرار مجتمعات عديدة للتعاطف الطوعي أو الإلزامي مع بلد أصيب «بجرح نرجسي»، وبالتالي يحق له ما لا يحق لغيره، ليس فقط لأنه الأقوى وإنما أيضاً لأنه تعرض للاعتداء.

في العشرين من سبتمبر ٢٠٠١، ألقى الرئيس الأمريكي كلمة حدد فيها سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة لمواجهة الخطر الذي تتعرض له بلده. وكانت هذه الكلمة تحمل من الوضوح ما يحدد طبيعة الإدارة الأمريكية والعلاقة بين خياراتها السياسية وقضايا الديمقراطية والحريات داخل وخارج حدودها.

أعلن الرئيس الأمريكي التخلي عن النسبية الأخلاقية، وما سمي بتكريس «القيم الأمريكية»، لصالح الأمن القومي و«أمان مواطنيه». وقدم تعريفاً للإرهاب يحصره في القمع السياسي المغذى من الإيديولوجية الإسلامية. وذلك في تهميش واضح لكل التفسيرات التي تربط العنف بأسباب اقتصادية أو ترجعه لطبيعة النظام العالمي والتفاوت بين الشعوب والبلدان. مدافعاً عن الأوضاع التي تنتج منافسة أكبر وحرية أوفر للسوق. طرح الرئيس الأمريكي في هذه الكلمة مفهوماً جديداً اسمه «الحق في الوقاية». فكما أن الطب الوقائي هو الأفضل لمواجهة الأوبئة والأمراض عند الأشخاص، الحروب الوقائية هي الشكل الأنسب لمكافحة الإرهاب وحماية الأمة الأمريكية. ولعل النقطة الرابعة تهمنا هنا من أكثر من جانب. لقد ركز أيضاً على تحديد العلاقة بالدول انطلاقا من موقفها من الإرهاب والحرب عليه. كذلك على عدم الاعتراف بأية

دولة تدعم الإرهاب، بل حتى عدم إقامة دولة فلسطينية إذا كانت هذه الأخيرة ستتحول إلى «ملجأ للإرهاب». المحافظ الجديد نورمان بودهوريتز يذكّر بكل هذا، ويذهب حتى لأبعد من ذلك عندما يتحدث عن «حرب عالمية رابعة» تتطلب إلغاء كل مساحات قوس قزح بين حلفاء وأعداء الولايات المتحدة (مجلة كومنتري/ التعليق/ سبتمبر ٢٠٠٤).

هذه الأطروحات، جسدت تصورات المحافظين الجدد للعالم وممارسة الهيمنة عليه. ولم يكن بالإمكان أن تعبر عن نفسها دون حدثٍ جلل مثل مأساة ١١ سبتمبر. لا نذيع سراً بالقول أن أطروحات كهذه تدغدغ الرغبات الكامنة عند عدد كبير من السياسيين الأوربيين الذين يعرفون أن ثقافة الخوف معطى عالمي. فالديمقراطية الأوربية ليست العقار لكل أمراض الدنيا، بل ويمكن في ظروف محددة أن تخدم في تنويم الشعب من أجل استغلاله بشكل أفضل، وأن تسمح لشرائح اجتماعية معينة وأطراف من السلطة السياسية أو المالية التي فقدت رصيدها بأن تبقى في مكانها ضمن آلياتها الشكلية والوسائل التي استبدلت فيها صدارة المواطنة في القرار بتجمعات المصالح وجماعات الضغط. من هنا ضرورة التشذيب النقدي الدائم للمبادرات الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في كل مكان كي تسمح بانعتاق حقيقي للمجتمع عوضا عن أن تساهم في تدنيس وعيه، وأن تبتكر وسائل الاحتجاج والمقاومة الديمقراطية المتجددة ضد الأشكال المختلفة للسيطرة.

تعميق الديمقراطية وحده يشكل ستاراً واقياً لها من الطفيليات التسلطية، وأي لجوء إلى العقلية التسلطية لحماية «المجتمع الديمقراطي» يشكل عملية اعتداء على المواطنة وتشويها لمفهوم الأمن الإنساني.

وللأسف في المجتمع المشهدي المسطح الذي نعيش، بالإمكان تحقيق مكاسب سريعة وهامة في صفوف العامة كون الأمن هو النقاب السحري القادر على تغطية كل عورات الحاكم، حتى في البلدان العريقة بمؤسساتها الديمقراطية. إلا أن أولى الدول التي أعلنت عن استعدادها الكامل للتعاون تلك التي اعتبرت «الأمن السياسي» نهج حكم والتداول على السلطة هرطقة، أي تلك التي تغمر منطقتنا. ويمكن القول أن التواطؤ الرسمي على الصعيد العالمي، الذي لم يمتلك الجرأة على نقد أو مواجهة ما صار يعرف «بالحرب على الإرهاب»، قد شارك في جريمة إعادة إنتاج أشكال جديدة للدكتاتورية في القرن الواحد والعشرين. أشكال عابرة للحدود أهم معالمها:

١ ـ النسبية السلبية المضمون لمفهوم دولة القانون، وأسبقية الدفاع عن الأمن القومي على احترام الدستور والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعولمة حالة الطوارئ. بحيث لم تعد «مؤسسات الحرب على الإرهاب» ملزمة بقانون الإحضار habeas corpus الذي يعود لعام ١٦٢٨، ولم يعد الحق في سلامة النفس والجسد مفخرة للحضارة الغربية. فعاد الاعتقال السري والتعذيب والنقل فوق الحدود إلى دول الشمال، وصار التحايل على النواة الصلبة للحقوق الأساسية للأشخاص مبرراً من عدة حكومات أوربية (البريطانية والإسبانية والإيطالية عشية العدوان على العراق مثلاً).

٢ ـ الانتقال من القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان إلى حالة هلامية جديدة تقوم على أنظمة موازية تشمل: القضاء العسكري والمدني والاتفاقيات الأمنية الثنائية والإجراءات الاحترازية. فإذا بنا بعد خمس سنوات، وبتقديرات منظمة العفو الدولية واللجنة

العربية لحقوق الإنسان، أمام قرابة ٧٠ ألف شخص اعتقلتهم الإدارة الأمريكية لأوقات مختلفة بدون محاكمة عادلة. أكثر من نصفهم لم يواجه أية محاسبة قضائية حتى بالمعنى الاستثنائي، ومازال منهم ١٤ ألف شخص في كوبا والعراق وأفغانستان والسجون السرية بعد إحالة الآلاف للقوات الأمنية العراقية والأفغانية التي دربتها (قرابة ٣٤ ألف شخص).

٣ ـ ربط كل المساعدات الأمريكية والمواقف السياسية من الحكومات بموقف هذه الحكومات من «الحرب على الإرهاب» بقراءتها الأمريكية. فعلى أية دولة حليفة أن تتجنب التصديق على ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، أو أن توقع اتفاقاً ثنائياً مع الإدارة الأمريكية تتعهد فيه بعدم محاكمة أو ملاحقة أي مواطن أمريكي داخل أو خارج أراضيها. كما أنه على الحليف أن يوفر التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية على أراضيه والتسهيلات المخابراتية للدولة الأعظم. فجأة صرنا نسمع بأوربة الشابة وأوربة الهرمة المسنة. فالشابة التي تضم بلدانا مثل أوكرانيا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا الخ، بلدان خرجت من منظومة الحزب الواحد ولم يتح لها أن تتخلص بعد من المنعكس الشرطي الأمني القديم. هذه البلدان هي أول من استدرك المطلوب. فأرسلت قواتها حيث شاءت الإدارة الأمريكية، وفتحت أراضيها للسجون السرية. كما أنشأت شركات أمنية، غالبا ما يشرف عليها ضباط أمن أحالهم سقوط جدران برلين للتقاعد المبكر. شركات قادرة على تغذية الحروب الأمريكية بما تحتاج على الصعيدين البشري واللوجستي (هناك أكثر من خمسين ألف مرتزق في العراق لهذه الشركات يقومون بكل أصناف ما يعرف في الحروب بالعمل القذر).

٤ ـ لابد لسياسة الحرب المفتوحة على الإرهاب من كتّاب وبحاثة وصحفيين ومنظمات غير حكومية ومجموعات ضغط تعطيها الغطاء الذهني والأخلاقي. لذا جرى تخصيص موازنات كبيرة لشراء أهل القلم، وتحديد قواعد جديدة للمساعدات الأمريكية بما فيها هبات المؤسسات الخاصة. كذلك لفتح حوانيت إعلامية جديدة موجهة وحوانيت مدنية وحقوقية أنتجتها تجارة بؤس أوضاع النخب. المطلوب إيجاد تسهيلات لكل من يروّج ويشارك في الحملة الأمريكية، ولضرب الأصوات المناهضة بكل الأساليب بما في ذلك ترويج الأكاذيب وإرسال معلومات مضللة. وفي حين أصبح التفتيش في المطارات مماثلاً لما يحدث في مطار بن غوريون، ووسائل الانتقام من «العدو»، الصحيح أو الافتراضي، تكرر ما تطبقه الدولة العبرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحولت أكثر من صحيفة أوربية رصينة لبوق لهذه السياسة. وقد ظهر ذلك واضحا في العامين الأولين مع المنظمات الحقوقية التي لم تسقط في فخ قبول كل ما يأتي من معلومات من الإدارة الأمريكية، حيث تعرضت لعزلة إعلامية كبيرة في أوربة. فأول تظاهرة ضد وجود معتقل غوانتانامو أمام قصر اليونسكو الباريسي لم تغط من أي صحفي غربي. كما رفضت صحف كبيرة أخذ معلومات من مصادر معروفة بجديتها، مثل الفرنسي لوي جوانيه رئيس ومقرر الفريق الخاص بالاعتقال التعسفي في الأمم المتحدة، إبان أحداث سبتمبر. أو النائب السويسري ديك مارتي وشخصيات مؤسسة في منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، حتى لا نتحدث عن رموز عربية تعيش في أوربة. بالمقابل، جرى الترويج لمعلومات تقدمها منظمات ولدت حسب الطلب. وقد طلبت الإدارة الأمريكية، بشكل مباشر كما اتضح بعد حين، من

مؤسسات غربية ليبرالية جديدة أو ذات اتصال بخارجية بلدها، تنظيم مؤتمرات وندوات تعبئة مضادة لكل من رغبت بتقليم أظفاره أو الضغط عليه. ويمكن القول أن الحرب على الإرهاب تحولت إلى إرهاب منظّم على الصعيد الذهني أولاً، حيث صارت أساسيات هذه الحرب موضوعا مقدسا لا يختلف في قداسته عن الهولوكوست. وأيضاً على الصعيد القضائي ثانياً، كما تابعنا بدقة عبر عملية اعتقال ومحاكمة تيسير علوني واختطاف سامي الحاج، ذلك بصلة مع قناة تلفزيونية «هرطقية» في حقبة الخطاب الواحد والقراءة الأحادية للعالم والصحفي «المحمول» embodied. ومن الضروري هنا التذكير برد فعل منظمات حقوق الإنسان الغربية الأولى في القضيتين لتبيان مدى الخوف من مواجهة السياسة الأمريكية. هذا الخوف مازال موجوداً في قضايا تتبناها الإدارة الأمريكية وحلفائها. وإلا من هي المنظمات الغربية لحقوق الإنسان التي تجرأت على المطالبة مثلا بالإفراج عن المتهمين الأربعة المشهورين في قضية الحريري باسم قرينة البراءة؟ أليست قاعدة «من يسقط في الشبكة لا رحمة عليه» تسري رغم كل المراجعات والانتقادات؟

٥ ـ تم استنفار اللوبي الموالي لإسرائيل في الحرب على الإرهاب، ونجح هذا اللوبي في تسجيل نقاط كثيرة لصالح الدولة العبرية في مقايضات خسيسة مع إدارة بوش ـ شيني (ويستمر الأمر مع إدارة أوباما ـ إضافة للنص الأصلي). ولم يكن من المفاجئ أن ينتقل الإيباك إلى دعم السياسة الأمريكية باعتبارها الأفضل لمصالح الكيان الصهيوني.

٦ ـ في العالم العربي أيضاً، ثمة من صار يروج لهذا الخطاب من السماسرة المحليين، حيث كثر الحديث عن أن العالم تغير ويجب فهم هذه التغيرات للبقاء في سدة الحكم أو في جوقة الرضا. فبدأت مبايعات

الطاعة والمزايدات في الممارسة: تضع الإدارة الأمريكية تنظيمات سعودية خيرية على لائحة الإرهاب فتعلن الحكومة السعودية عن مجلس حكومي يحل محل كل الجمعيات التي تعمل للمساعدة الإنسانية خارج المملكة. كما لم تمتنع صحيفة عربية تصدر من لندن، بعد التفجيرات التي عاشتها العاصمة البريطانية، عن الكتابة باسم رئيس تحريرها الأسبق: «قلنا لكم امنعوهم، واليوم نقول لكم اطردوهم..» وذلك في خطاب لا يجرؤ حتى اليمين المتطرف البريطاني على اللجوء له، يتناول «تسامح الحكومة البريطانية مع التطرف الإسلامي». الاحتلال في خطاب التحالف العراقي الموالي للولايات المتحدة يعتبر تحريراً رغم أنف القانون الدولي والأمم المتحدة. وعمليات التعذيب والقتل لا تتطلب حتى ترحما. فهل يطالب القوم بالاستنكار؟. المحاكمات الجائرة للمجموعات الإسلامية المتطرفة في تونس والمغرب لم تستوقف بعد أي ليبرالي غربي. ووجود قرابة ٣٠٠٠ سجيناً دون محاكمة في المملكة العربية السعودية لا يثير عند الآنسة رايس أي استجواب. وليس من شك بأن لقاء الآنسة مع مديري المخابرات العامة في الإمارات والسعودية ومصر والأردن في فبراير ٢٠٠٧ لم يكن من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانهم!

٧ ـ وظفت الإدارة الأمريكية ببراغماتية فائقة العديد من المشكلات التي يعيشها الاتحاد الأوربي لصالحها، مثل غياب القرار السياسي الموحد، وأزمة إعادة تشكل الهويات، والانضمام البطيء لكن الاضطراري لدول أوربة الشرقية. كما فعلت الشيء نفسه مع الحكومات العربية التي اعتبرت فقدانها للشعبية والشرعية سبباً كافياً لارتهانها السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة. ذلك في تأصيل

لتقاليد سياسية دولية تقوم على التطويع والارتهان واعتبار كل الوسائل مباحة لخلق جبهة «متماسكة» داعمة، برضاها أو بالرغم عنها، للإدارة الأمريكية.

الدكتاتورية الجديدة لم تعد إذن كسابقاتها. فهي دكتاتورية فوق الحدود، وفوق القواعد المعروفة في السياسة والقانون الدوليين. لذا لم تكن مواجهتها بنجاح ممكنة في أشهرها الأولى، حتى من قبل تجمعات وقوى عريقة بتقاليدها الديمقراطية. ويمكن القول أنها قد أخذت البشرية على حين غرة، على الأقل لعامين من الزمن. حيث لم تكن المقاومات المدنية خلالها قد تنظمت بعد، بحيث تقلل من الخسائر، وتضع أسس مواجهات منظّمة بأساليب جديدة ومبتكرة.

الدكتاتورية الباردة(*)

في أي مشروع دولة، يشكل موضوع تنظيم حقل التعبير لجملة الصراعات بين مختلف الفئات الاجتماعية ـ السياسية وظيفة أساسية للسلطة الحاكمة. وبقدر ما تخلق السلطة صمامات الأمان الضرورية بين الطابع العسفي لممارسة السلطة والدور المسلم به للدولة والقانون: دور حماية الإنسان فرداً أو مواطناً أو رعية، تنجح السلطة السياسية في خلق حد أدنى من الثقة بين الحاكم والمحكوم وفي اقتصاد العنف، على الأقل على الصعيد الداخلي.

وبقدر ما يغيب دور الحماية المادية والمعنوية عن الأشخاص، تختزل الدولة في ذهن المواطن إلى مؤسسة احتكار للعنف الفيزيائي المشروع وإدارة الشرعية الشكلية والسيطرة على الضرائب. وكون الدولة في البلدان القائمة أو الوريثة لنظام الحزب الواحد في العالم العربي، هي العامل الرئيسي في إدارة وتوجيه وإنفاق رأس المال، فقد تم توحيد مركزي السلطة والثروة، وتوظيف الاثنين لمصالح فئة أمنية بيروقراطية محدودة قائمة على علاقات القرابة والمحسوبية والولاء. ولا غرو والأمر كذلك، أن يصبح العسف والفساد الشكلين اللذين يكثفان أهم أشكال توظيف واستعمال السلطة التنفيذية في أي بلد يخضع لحكم بوليسي.

* الجزيرة نت ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩

يأتي تحجيم مفهوم القانون في الحياة الفعلية مع حضوره المبالغ فيه في الخطاب الرسمي ليخلق أزمة مفهومية جوهرية في الثقافة السياسية حيث تجري عملية بناء نمط السلطة السياسية في حالة فصام تام بين الكلمات ومفهومهما وبين الخطاب والواقع. ويبدو لنا من الضروري والحال هذه، العودة إلى المسلمات الأولية في محاولة لوقف عملية احتواء الأفكار والمفاهيم.

من الصعب الحديث عن نظام (REGIME) سياسي في تونس، ومن الأفضل الحديث عن سلطة (POUVOIR). فالنظام وسيلة مقوننة للحكم، مطلقة أو ديمقراطية، وسيلة تحترم قواعد اللعبة التي تفرضها على المجتمع. هذه القواعد قد تفرض من فوق ومن جانب واحد، أو قد تكون محصلة وفاق نخبوي أو جماهيري، وفي كل الأحوال، فهي عقد عادل أو جائر يفترض احترامه من قبل المتعاقدين.

وفي هذا الإطار يمكننا قراءة عقد البيعة في التاريخ السياسي العربي الإسلامي باعتباره ـ والجملة لمحمد حافظ يعقوب ـ «فعلاً مؤسّساً للشرعية شرطه احترام الطرفين للعقد وعدم إخلالهما بشروطه». كذلك يمكننا أن ننتقد أو نقبل بنظام الذمة، إلا أن هذا النظام يشكل قانونا أو عهدا أو اتفاقا بين أطراف تحترم ما اتفقت عليه. وليس الأقوى هو صاحب الحق في المبادرة لإلغاء هذا العهد!

دولة القانون هي قراءة حديثة وتنسجم مع موضوعة الزمان والمكان كعنصرين محددين لاستقراء النمط السياسي الأكثر نضجا واستفادة من المعارف والخبرات البشرية. أي قراءة حقبتنا للعهد السياسي للذمة، كما كانت دولة العقل قراءة ابن خلدون لحقبته السياسية. هي حالة ذمة معممة تتوحد فيها حقوق المواطنين باختلاف معتقداتهم واتجاهاتهم.

بكلمة موجزة، وخارج أية محاولة لإدخال القارئ في تعاريف القواميس وكتب علم السياسة: عهد يقوم على مبدأ الاحترام الكامل للآخر في ضوء المساواة في الحقوق والمساواة أمام القانون.

إن التحديد الدقيق للصلاحيات والحقوق والفصل الصارم بين السلطات يشكلان أساسا مقبولا للجم جنوحات السلطة. إلا أنه لا توجد وصفة سحرية تتجاوز في فعاليتها الصحوة الدائمة لمواطنين ومواطنات يملكون الحق الفعلي فيما نص عليه الدستور وأقرته الالتزامات الدولية، خاصة عندما تجري عملية تأميم السلطات التشريعية والقضائية والرابعة من قبل السلطة التنفيذية الأمنية وتلجم تعبيرات السلطة المضادة، أي الفضاء غير الحكومي الرافض للتدجين والتهجين.

من هنا، كانت عملية إدماج الأمن السياسي في القانون العام والحياة اليومية بتفاصيلها، ليس فقط جريمة ضد المواطنة ومستقبل الديمقراطية، وإنما أيضاً الماكينة الجهنمية القادرة على تحطيم كل تكوين اجتماعي سياسي متماسك قادر على المقاومة.

إن أية سلطة ترفض تبلور قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية خارج حقل سيطرتها المباشرة، هي سلطة تجنح للعسف والتوسع وتعميم الإذعان. والنزوع الدائم لأي سلطة للتوسع واندفاعها الفطري لتجاوز حدودها وكسر قواعدها وأعرافها يجعل منها قوة قاهرة بالعافية. ونعود للصديق محمد حافظ يعقوب في مقالته عن «السلطة «لنؤكد على استنتاجه»: بما أن السلطة نزوع بنيوي إلى التمدد على حساب الحريات التي هي نقيضها، فإن السلطة السياسية مصابة بعطب مركزي بيانه التالي: في حركتها الدائمة نحو التحقق الذي لا ينجز، تلتهم السلطة النظام السياسي الذي هو مصدر شرعيتها وإطار تمددها

ووعاء تداولها ومبرر وجودها كقوة قاهرة. وفي اللحظة التي تلتهم نقيضها، تدخل السلطة في إشكاليتها أو في عطبها البنيوي وحرجها التأسيسي».

من هنا يصعب في العقدين الأخيرين في تونس الحديث عن حزب الدولة ودولة الحزب، كما يصعب الحديث عن دولة المؤسسات، فقد حلّت الخلايا السرطانية للسلطة الأمنية والمالية الجديدة محل الأجهزة التي لم تعد تصلح إلا للديكور الخارجي والحفاظ على الشكليات الضرورية لتغليف صلافة العلاقة بين المجتمع والسلطة في غياب أي شكل من أشكال الضبط والرقابة والمحاسبة والاعتراض.

تختلف السلطة الأتوريتارية (التسلطية) عن السلطة التوتاليتارية (الشمولية). ويصعب في رأينا الحديث عن سلطة شمولية في تونس. فما يجري هو إفقار ثقافي عام، برنامج مرسوم من فوق لمناهضة الثقافة والمعارف عن سابق إصرار وتصميم وخوف من الثقافة يجعل من مدينة مثل سوسة لا تحتوي إلا على مكتبة عامة واحدة وأكثر من ٦٠٠ قهوة.

ومع تقديرنا لأهمية أماكن الترفيه واللقاء، فإن من السهل مراقبة الخوف السلطوي من الثقافة كحنين وطموح ومشروع، أكثر منه مشروع دعم ثقافة أو ثقافات محددة على حساب أو في مواجهة ثقافة أو إيديولوجية معينة. لذا ليس من الغريب أن نجد نصا ضد حكم الإعدام في المناهج التعليمية لألبير كامو أو نعثر على كتاب بالفرنسية في تفكيك أوليات السلطة في المكتبات، وفي الوقت نفسه أن نشهد تورط محكمة سياسية في قرار بإعدام الكتب المصادرة من مكتبة المتهم ثم التراجع أمام الفضيحة إلى قرار «باستصفاء المحجوز».

إن النهج التدخلي الشمولي موجود عندما يتعلق الأمر بحياة المواطنين والمعارضين، وفي بعض الحالات لا تتورع الأجهزة الأمنية عن محاولات التطليق أو فبركة أفلام خلاعة والتدخل في جزئيات الحياة الخاصة كسلاح تشهير أو توظيف وإفساد بشتى الوسائل. ومن ذلك الاعتداءات التي تعرضت لها أم زياد وعائلتها وسهام بن سدرين وعائلتها وحمه الهمامي وراضية النصراوي أو المنصف بن سالم، هذا العالم الفذ الذي جمع بين جمال الأخلاق وجمال البحث العلمي. والقائمة طويلة وتطول. ما أنعمها هذه الدكتاتورية، يقول الشاعر توفيق بن بريك الذي استغنى منذ زمن عن التحليل العقلاني لعبثية السلطة الأمنية واستبدل به نوعا من الفكاهة السوداء..

إن كانت الشرعية السياسية بالمعنى الفيبري للكلمة، أي قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها وعلى النظر إليها بوصفها المعبرة عن المصالح الفورية والمباشرة أو البعيدة للجماعة، إذا كانت الشرعية هذه في أزمة حقيقية على الأقل منذ انتخابات ١٩٩٤، فإن السلطة ما زالت تتمتع بالقدرة على تحييد قطاعات واسعة من السكان وبعثرة الأطراف الاجتماعية ذات المصلحة في التغيير. أليست الدولة القاعدة الاقتصادية لكتلة هامة من الأنتلجنسيا، ألا نشهد يوميا تدخلات الأمن بكل وسائل الضغط والقرار في نطاق القطاع الخاص والمهن الحرة؟ ألا يتم ضرب نويات نشوء قوى اجتماعية تجمع بين استقلالية المورد المالي ووعي ضرورة الاحتجاج المدني والسياسي بشكل ممنهج؟ ألا تعطي التجربة التونسية المثل في خردقة النقابات المهنية وإلغاء آخر هوامش الاستقلالية فيها؟

القيود المكبلة للاجتماع والتنظم والاحتجاج تحد كثيراً من فرص

تحول الشبيبة العاطلة عن العمل إلى قوة تعبوية رغم أن نسبة البطالة تقارب خمس السكان. كذلك تستفيد السلطة التنفيذية من سياسة تحديد النسل والحقوق الاجتماعية وموارد قوة العمل المهاجرة للتخفيف من اتجاهات بلترة (إفقار) الطبقات الوسطى. ورغم أن الإصلاح السياسي أصبح اليوم حاجة جوهرية لوقف تدهور الأوضاع، تستمر السلطات في نهج مصادرة الحريات ومحاصرة الديمقراطيين في إصرار على المضي في سياسة الطريق المسدود الذي يحاول إلغاء أي هامش للعمل السياسي والمدني وضرب التناسب المنطقي بين الفعل والعقوبة رغم اتساع الهامش الأمني الحامي للممسكين بزمام الأمور. من جهة ثانية، ما زالت أصوات مناهضة الفساد في القطاع العام محدودة لكون النزاهة أصبحت تهمة في نظر المسؤولين والفاسدين ومجرد الحديث في الشفافية الاقتصادية يمكن أن يعرّض للمحاكمة.

إلا أن وضع السلطة يشبه النعامة التي تخبئ رأسها حتى لا يراها الناس. ففي كل يوم تضيف السلطة قيدا حقوقياً جديداً عبر حاجتها لغطاء دولي. ورغم كون حالة الغفران التي عرفتها من أطول ما تمتعت به سلطة تسلطية في بلدان الجنوب، سواء كان الدافع العرفان بالجميل لامتيازات معطاة لدول غربية على حساب الاقتصاد الوطني، أو تعبيراً عن الرضى للمقايضات المحبذة لقلوب جماعات الضغط الغربية في مواضيع مثل التطبيع مع الدولة العبرية واحتلال العراق، فإن من الصعب إخفاء عورات السلطة الأمنية فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الإنسانية وضرب الحريات الأساسية.

لقد أصاب العطب الحزب الحاكم الذي تقدم دوره الأمني

والمصلحي على طابعه السياسي والإيديولوجي، ويتندر أبناء تونس في المهجر بالقول «اشتريت بطاقة الحزب» عند الانتساب له لغاية انتهازية محضة. وفي الوقت نفسه، تم كسر احتكار السلطة للمعلومات في مرحلة تسعى لمصادرتها بكل الوسائل مع الثورة السمعية البصرية على الصعيد العالمي، وإن كانت أجهزة الأمن تراقب البريد الإلكتروني وتمنع صفحات حقوق الإنسان على الويب، فهي تناطح بطواحين هواء القرون الوسطى.

ففي أية بلدة تونسية نائية تغطي الهوائيات أكثر من ٦٠٪ من سطوح المنازل، وأقل هذه الهوائيات أهمية يسمح بمتابعة مئتي محطة تلفزيونية. هذه المحطات تشكل الغذاء اليومي للناس أكثر مما تفعل المحطات المحلية والصحافة الرمادية في البلاد. وبالتالي لم تعد وسائل الإعلام السلطوي تثير انتباه أحد، بما في ذلك أعضاء الحزب الحاكم. لذا تحولت مهمة موظفي قرطاج إلى ملاحقة محطات التلفزيون العربية والدولية عندما تدعو معارضا تونسيا. أليس من المضحك تقديم اعتراض للسيدة كريستين أوكرانت مسؤولة الإعلام السمعي البصري الدولي في فرنسا لمجرد أن قارن منصف المرزوقي بين إلغاء فقرة تحديد ولاية الرئيس في فنزويلا معها في تونس؟؟

باردة هذه الدكتاتورية، بل لعلها تجمد الدم في العروق من صقيع لا يتعاقد مع شركات الأمن الخاصة لتزويده بوسائل حديثة للتعذيب، بل مع الشرطة العلمية في فرنسا لتعطيه وسيلة الاستماع لكل حديث خارج عن الإيقاع الرسمي. وقد اكتشفت هذه الدكتاتورية أن من الأفضل ضرب المعارضين أمام أطفالهم وجيرانهم في الشارع في محاولة لتشويه صورتهم في الذاكرة المجتمعية، الأمر

الذي لا يحول دون اللجوء لأقسى وسائل التعذيب بحق كل من لا حق له ولا مدافع عنه، قصدنا مئات المتهمين بالإرهاب.

النوام الذاتي المغناطيسي الإجباري لكل مواطن، هو طوق النجاة من الملاصقة الأمنية التي تعتبر قتل المبادرة السياسية والمقاومة المدنية شرطا واجب الوجوب للبقاء على قيد الحكم.

ها هي احتفاليات «البيعة» تبدأ قبل الإجراءات الروتينية المعروفة لمناسبة كهذه، وكأن القواعد الانتخابية مجرد شر لا بد منه. ولا يعدم الناس كاتب حالٍ يعتبر ما يحدث الترجمة التونسية للحداثة والحرية السياسية، ولا يتورع البعض عن وصف المشهد بوسيلة التعبير الراقية عن المواطنة والتمدن.

لكن، ولأن تونس لم تفقد روح الإبداع وخصب العطاء، تخرج أصوات كثيرة لتختصر ما يجري باعتباره وسيلة من وسائل الاستعباد السياسي الحديث.

من الضروري إلحاق هذه الدراسة برسالة وجهتها لصديقي توفيق بن بريك وهو خلف قضبان الدكتاتورية الباردة:

صديقي توفيق بن بريك

ستصلك هذه الرسالة بأية وسيلة كان، فلن يستطيع أحد أن يمنع عني الروح الطارق l'esprit frappeur الذي تمثله أو يمنعك ممن وضعته بين الصحب المقّرب، لا السجن ولا السجان ولا كرب الزمان.

من المضحك أن أكتب فيك خبراً صحفياً تقليدياً، أو أن تكون مقالة عادية تتحدث عن شخص غير عادي. كم كان المشرق بحاجة لتوفيق ليدرك المعاني العميقة للفكاهة السوداء وأدبها، كم هو بحاجة لك لتصفع الممنوع الإعلامي الذي لم يحتمل منذ ٤٥

عاماً صحيفة كاريكاتير بقوة «المضحك المبكي» الدمشقية أو «الكانار أنشينيه» الفرنسية. كنت لوحدك صحافة نقدية، تصديت لكل ممنوع بقلمٍ أحيا الفكرة الناقدة في كل صدر دافء ورحب.

بالأمس جلستُ في صالة الدائرة الثانية في باريس، كل القوى السياسية والمدنية وشخصيات السلطة الرابعة التي قلما جلست تحت سقف ندوة أو سهرة واحدة كانت حاضرة، بما فيهم من أصر عدة مرات على التنويه والتنبيه على نقاط اختلافه معك، كان حضورك أقوى من ملاحظته الصغيرة هذه. شعرت بأن الحضور على اختلاف مشاربهم ومهنهم وطاقاتهم يحتاجون لك، باعتبارك الوحيد القادر على أن توقع الألم النفسي الضروري بجبن الدكتاتورية. من أجل هذا كانت معاركك وانتقاداتك مباشرة وشفافة دون مواربة، سواء وجهتها لسلطة مستبدة أو معارضة مسلولة أو بيروقراطية حقوق الإنسان أو لمجرمي السلم (المثقفون).

لقد اعتدت، حتى لا أقول أزمنت، الرد على الاعتقال التعسفي بإجراءات عاجلة شبه معروفة: فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي، منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وبين الحكومية، شبكة من الإعلاميين، ندوات تضامن إلخ. حتى صديقي هيثم المالح لم أستطع كسر هذا العمل الهام والضروري من أجل إطلاق سراحه بلفتة إنسانية أو شاعرية خاصة، فسعيت وأسعى بكل الوسائل المعروفة.. لكن هل يحق لفريق العمل الأممي تقييم الطبيعة التعسفية لملاحقة الشاعر المصري جورج حنين أو إعطاء رأي إذا اعتقل رائد السريالية أندريه بروتون؟ هل يحق لنا أن نكون تقليديين معك وقد تواطأت معنا في أصعب اللحظات في معركة كسر الصمت واغتيال الفراغ؟

اقترب مني بالأمس عضو في الحزب الحاكم ليعطيني خبراً عن ملاحقة قضائية لك في فرنسا وليس فقط في تونس، بقضايا الحق العام، فقلت له: من يعتقل شاعراً عاجز عن المبارزة، سلمية كانت أو بالسيف. كان من الأجدر بالحاكم أن يعتقل كاتب مقالة حولت حفلة تنصيبه إلى كابوس، لا أن يرسل من عونه امرأة تعتدي عليه.

توفيق، كما كان إضرابك عن الطعام هزة أرضية للسلطة والمعارضة، سيعيد اعتقالك قطاعات من الشبيبة إلى فكرة التمرد والرفض، وسيقزّم صمت «المثقف المدجن» عن نيف وستين ألف معتقل في السجون من حولنا، ويقزم كل الشعراء الذين يتعيشون من صحف الرمال الصفراء التي تمارس على الإبداع وظيفة المنع الذاتي، عبر تكرار قافية الكلمات المقيتة والمملة، عند دويلات مديونة مرهونة..

إذا متّ يوماً بيننا، ولن تموت أبداً، لن نقرأ الفاتحة وياسين كما طلبت منا،

وسنتركهما لمن يترزق منهما، ولن نذر على قبرك حبوب التين لأن الأحياء بها أولى، ولن نمنع خفافيش الليل من التبويل على ضريحك وقد اعتادت التبويل على جدار بيتك..

أما إذا داهمني الموت قبلك، فاستعجلني يا صديقي بقصيدة هجاء، تريحني من طقس تقديس الميت، وتعلم من لم يتعلم بعد، أن التنوير صنو النقد الصارم، وأن من الصعب على كل مصوري السلطة الرابعة أن يجدو صورة مبتسمة لطاغية أو دكتاتور.

باريس في ٢٠٠٩/١١/١٩
المخلص هيثم مناع

الدكتاتورية والوطنية؟(*)

في التاسع من أبريل (نيسان) ٢٠٠٣ قامت دبابة أمريكية بتحطيم تمثال الطاغية صدام حسين في ساحة الأندلس ببغداد. العالم يقف مذهولا أمام أكبر انتهاك لقواعد الأمم المتحدة منذ نشأتها ودخول القوات الأمريكية العاصمة العراقية. من بقي على قيد الحياة من ضحايا الدكتاتورية يتوزع بين الصراخ فرحاً أو ألماً. مجموعة من اللصوص المحليين والأجانب يبادرون بعمليات سطو هوجاء. وقسم من أنتلجنسيا وسياسيي المنفى، الذين همشتهم سلطة العصبة الواحدة، تلحق بركب من دخل مع قوات الاحتلال «على طائرة عربية» كما عبّر الباجه جي، أو بطريق البر كما فعل المرحوم الحكيم. يلتحق بالركب تباعاً الحزب الإسلامي العراقي وحزب الدعوة والحزب الشيوعي. النساء الثكالى والأرامل والمعدمات يغبن عن المشهد، ثم يباشرن الخروج للعلن مع نبش المقابر الجماعية.

«لم يكن مستقبل العراق في يوم من الأيام، يقول لنا قيادي إسلامي انضم لمجلس الحكم بعد لقائي معه بأسبوعين، أكثر غموضا منه في ذاك اليوم». العالم يقذف خارج قواعد اللعبة الدولية التي صيغت خلال ٥٥

* من المحاضرة التي ألقاها المفكر العربي هيثم مناع على البالتوك مساء ١٧ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤. ضمت لها مقاطع من مقالتين نشرتا في المناسبة نفسها (عيد استقلال سورية)

عاماً إثر سقوط النازية. قواعد العمل السياسي تهشمت، فالجماهير لم تعد معياراً لأي تغيير في البرنامج السياسي للأحزاب الجديدة المرشحة لحكم العراق. كما أن التحالفات والصداقات توقفت عن كونها الشكل الوحيد للعلاقة مع الآخر منذ اجتماع المعارضة العراقية بإشراف أمريكي في لندن. يمكن للقادم من وراء الأطلسي أن يقوم لوحده بتغيير نظام الحكم وتعيين من يريد وتحويل المواطن إلى مستشار له، باعتباره السلطة المركزية في البلاد، ولو أنه فكر بالاحتلال ونسي تحضير أي تصور لعراق الغد، اللهم إلا شركة قانونية تجارية حضرت لمحاكمات رموز النظام البائد؟.

أعطت دكتاتورية صدام وضعاً لا شبيه له على الصعيد العالمي. فقد باشر حرباً مع إيران من أجل الغرب، واحتل الكويت في حرب أراد فيها تقاسم الغنيمة النفطية مع الغرب، وفعل كل شئ لتجنب حرب إزالته. من أجل ذلك دفع شعب العراق وجيرانه ثمناً باهظاً.

ليس موضوعنا احتلال العراق، وإنما ولادة ما يمكن تسميته «بالتناذر العراقي». هذا التناذر يختلط فيه العامل النفسي بالعامل السياسي بالقمع الذاتي والموضوعي وبحالة الوهن العام التي تعاني منها الحركات السياسية العربية. ذلك نتيجة نصف قرن من الإقصاء والمحاربة والتصفيات والإذلال أفقدت الكثير من كوادرها توازنه وجعلت مسألة الاعتماد على الآخر لحل مشكلات الذات موضوعاً عاديا. موضوع يمكن تناوله ومناقشته في طيف ضوئي واسع يبدأ بالعلاقة مع المجتمعات المدنية والسياسية وينتهي باستجداء البنتاغون.

كان من الغريب أن تصلني بالأمس من مركز الشرق العربي الذي يشرف عليه عضو مسؤول في حركة الإخوان المسلمين

وباسم حرية الرأي، مقالة لكاتب سوري يقول فيها:

«يبدو أن استخفاف النظام بنا وقفزه فوق جدراننا يأتي من معرفته بنا أكثر مما نحن نعرفه أو نعرف أنفسنا أو ماذا نريد. فهذا النظام يدرك أننا نسير وفقاً لخرائطه ونعتمد قواميسه في الوطنية والقومية والأمانة والخيانة ونتقيد بما يرسمه راضين قانعين. ونطلق شعارات تفيد بعدم الإستقواء بالخارج على الوطن.

والمنفيون ما زالوا يقولون إنهم لن يعودوا علي دبابة أمريكية حتى ولو ماتوا في الغربة.

والآن: ماذا لو بدأنا بمراجعة أنفسنا كأفراد وجماعات، في داخل البلد وفي خارجه؟ ماذا لو تحررنا من خرائط النظام ورسوماته وتعابيره وبدأنا نفكر بديناميكية منبعها مصالحنا كبشر؟ والسيناريوات في هذا المجال تتعدد إن شئنا. ماذا لو فكرنا بطريقة تفكير رموز وحماة وحفظة النظام؟ ماذا لو قلنا بأعالي أصواتنا: إن كنتم أقوياء علينا فالعم سام أقوي منكم وسنسبقكم إليه ولن تستطيعوا وصفنا بالخونة وإلا فأنتم حفنة من الضالعين بالخيانة منذ زمن بعيد؟ وهل المطالبة بحقنا بالعيش بكرامة وحرية يعني خيانة؟ ماذا لو تحررنا مما علمتمونا إياه في المدارس ومن خلال وسائل إعلامكم أن أمريكا هي العدو وقلنا ليس لدينا عقدة اسمها أمريكا؟ ماذا لو قلنا إن الأرض واسعة وتتسع لنا جميعاً السوري والأمريكي والإسرائيلي؟ ماذا لو فكرنا بحيادية وبتجرد وسألنا أين، وما هو، الوطن؟ ماذا لو فكرنا أن العمر قصير ولن نعيش مرتين؟ ماذا لو فكرنا أننا في كل الأحوال حرمنا من كل شيء في هذه البقعة المسماة سورية فأيهما أنسب لدينا إن حكمتها المافيات المحلية وقالت اذهبوا إلى الجحيم أو جاء أجنبي ليقول سيكون لشركاتي حق الاستثمار في هذه

المنطقة ولكم أيضاً حقوقاً وضمانات يكفلها لكم القانون؟ هل أفضل لنا أن نعيش في بلد أجمل بقاعه تحتلها العصابات الحاكمة وتضرب طوقاً على مسافة عدة كيلومترات وتقول ممنوع الاقتراب أم إن كانت تلك الأماكن بيد شركات رأسمالية تستثمرها لتربح ـ نعم ـ ولكنها لا تحظر علينا رؤيتها والتمتع بها؟ أيهما أنسب لنا أن تحكمنا مافيات وتقول الكلام الوحيد معكم هو في فرع فلسطين وسجن تدمر أم أن يحكمنا أياً كان علي وجه الأرض ويمنحنا الحق في العيش بكرامة وإنسانية ولا يستعلي علينا؟ (انتهى الاستشهاد)».

المشكلة أن الأنموذج العراقي، مهما كان تقييمنا له والزاوية التي نراها منه، هو أنموذج وحيد. وهو لن يتكرر لا بمأساة أو بمهزلة أو بطبعة ثانية. كل ما يمكن أن يصلنا من رياحه، استنفار السلطات السورية لحماية المحتل الأمريكي ومصالحه في المنطقة وبقاء قواته في العراق حتى يستقر الأمر لسلطة محلية مرهونة تابعة ومديونة والله وحده يعلم الثمن البشري والمادي الذي سيدفعه العراق..

من هنا لن نضيع كثير وقت مع أصحاب أطروحة «الحلم الأمريكي» وسنتركهم يدغدغون مشاعرهم الذاتية ويحملون خيال المآته لتخويف أجهزة أمن سبقتهم بقوائم تفصيلية للمتهمين بالإرهاب إلى الإدارة الأمريكية. وبالتأكيد، لن نقبل الخوض في أية ألعوبة خارجية تحسن ظروف إدارة بوش وشيني ورامسفيلد في مشروعهم لإعادة رسم خريطة المنطقة وفق المصالح الأمريكية والإسرائيلية. فلسنا مفرقعات برسم الطلب، التغيير الديمقراطي أكثر من مشروع تغيير أشخاص وأحزاب، التغيير الديمقراطي هو الخروج من الاغتيال اليومي للمواطنة في المنظومة الدكتاتورية التي تكونت خلال أربعين عاما من

حالة الطوارئ والتي حولت الناس إلى مجرد كائنات على قيد البقاء. يبقى السؤال الأساسي برأينا هو: هل تعرف القوى الديمقراطية ماذا تريد؟ هل لديها برنامجا للتغيير وتصوراً واضحاً لوسائل النضال الممكنة؟ هل هناك قوى مجتمعية مؤهبة لهذا التغيير وعلى استعداد للتضحية من أجله؟

استعمل الفريق حافظ الأسد الوقت كوسيلة للسيطرة الداخلية وتنظيم العلاقات الخارجية، كان ذلك في فترة جمدت فيها الحرب الباردة والصراعات الدولية أهمية الزمن الضائع الإقليمي، الأمر الذي سمح له بنسيان آلاف المعتقلين عقدين من الزمن في السجون دون رد فعل متناسب داخل أو خارج الحدود، وحرق المجتمعين السياسي والمدني على نار هادئة حينا وهائجة أحيانا أخرى، إضافة للتمتع بحقوق الخطأ والصواب في إدارة الدولة. لكن العالم تغير، والظروف تغيرت، وإن كان العلم بوجود معتقل في السجون يحتاج لأشهر أحياناً قبل ربع قرن فهو لا يحتاج لأكثر من دقائق اليوم. الثورة السبرانية والمعلوماتية حولت الرقابة والتعتيمات الأمنية إلى أساليب بالية وباهتة، وقد شيع العالم أنموذج الحزب الواحد دون أسف عليه في معظم الدول التي اعتبرت الحزب القائد أسلوباً للحكم. لم تستوعب السلطات السورية حقائق المرحلة الجديدة: لم تفهم أن بقاء قوات سورية في لبنان أصبح ورقة ضدها لا ورقة لها، وأن استمرار النهج الأمني في حكم الناس سيعطي ردود فعل جديدة لا يمكن رصدها أو إحصاءها أو السيطرة عليها بسهولة، وأن تغييب المجتمع عن المشاركة السياسة والمدنية يجعل السلطة نفسها بلا غطاء دولي باعتبارها لا تملك المناعة الذاتية اللازمة لمواجهة الرهانات الإقليمية الجديدة. باختصار، السلطة السياسية اليوم، لم تدرك

بعد أهمية الإصلاح السياسي الضروري والعاجل، ومازالت تلقي بفتات التصريحات وشبه القرارات عن تغيير لم يأت وقانون جديد للأحزاب (سبقه قانون تحطيمي للطباعة؟) وتنسى أننا وصلنا لوضع يمكن القول فيه دون مبالغة أن رفع حالة الطوارئ دون تعديل ودمقرطة دستور البلاد يعد خطوة أقل من المطلوب، ليس فقط في مسار تكسير حالة الاستعصاء التي أوصلتنا الدولة التسلطية إليها، بل ولمواجهة المخاطر التي تعصف بسفينة الوطن.

خاصة وأن عطور التدخل الغربي تعود بقوة وهي وإن كانت محل ازدراء ورفض من الكتلة الأساسية في المعارضة السياسية، فهي تحمل دوامات صراعات سطحية وعميقة تجعل من التفتت المجتمعي والسياسي العنصر الأقوى في الصراع بين دكتاتورية داخلية واستعبادية خارجية.

العلاقة بالخارج ليست جديدة وليست خاصة وقد قسمت الملل والنحل والطوائف والأحزاب. إنها سيف ذو حدين، فمن جهة تعطي المستنجد قوة أكبر من حجمه الطبيعي، ومن جهة أخرى تشوه علاقته بمجتمعه. ففي كل استقواء شعور لاواعي يتأرجح بين الاستعلاء والإخصاء. فالمستقوي يعرف أنه إنما لجأ لغيره لعجزه عن تحقيق أهدافه بنفسه، ولكنه يعرف أن العمل السياسي ليس نظاما للصدقات. فلكل شئ ثمن، وهذا الثمن يزيد وفقا لمنطق البورصة. وهو يخضع لاقتصاد السوق السياسي. ألا يقول المثل الفرنسي: «كل ما هو مجاني موضوع شبهة».

بعد مجزرة حماه، نشرت مقالة قلت فيها أن الجنرال حافظ الأسد قد حطم أسس النضال المدني والسياسي في سورية على الأقل لعقد من الزمن. وأننا سنرجع سنوات للخلف على صعيد مفاهيم النضال النقابية

والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالطليعة المقاتلة، باختيارها للعنف والخطاب الطائفي، سمحت للدكتاتورية التوظيف المفرط لكليهما باسم تخليص البلد من الظلامية. ولا أظن أنني كنت بعيداً عن الحقيقة. خلال سنوات، كانت أطروحات المعارضة هشة وبرامجها البديلة هزيلة وتنسيقها مع بعضها في غاية الضعف. لقد دفعت غاليا ثمن تحالف قطاع منها مع السلطتين السياسيتين في الأردن والعراق، ودفعت أغلى من ذلك ثمن حملات اعتقال واسعة هشمتها باستخدام الحل الأمني الذي يضعف المحكوم ويهشم المجتمع ويفقد الحاكم الشرعية السياسية والمدنية..

مات الأسد سياسيا كمشروع وكتصور قبل وفاته الفيزيائية. وأصبحت الدكتاتورية من العقم بحيث لا تنتج سوى الفساد والاستبداد، وأصبح السكوت عن الأمر القائم جزءا من الخوف العام. لعل غياب رأس السلطة قد حّرك ما تبقى من نبضات في جسد مجتمعي منهك. إلا أن السلطة الأمنية العسكرية لم تفعل سوى الاستفادة من الوقت لتعاود ضرب نويات التغيير في خريف دمشق الذي استحق اسمه باعتقال عشرة من أسماء الفعل الاجتماعي والسياسي آخرهم قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بيومين، أي لأسباب ودوافع وحسابات داخلية أكثر منه قرار استباقي مرتبط بما عرف بالحرب على الإرهاب؟.

لكن العالم تغّير والمعطيات الإقليمية تبدلت، وأصبحت نقطة قوة السلطة السياسية (الشرعية الوطنية التسلطية التي منحت البلد الاستقرار وواجهت المؤامرات عليه). هذه الشرعية أصبحت عاراً وشؤماً على السلطة عينها. صارت السلطة مكشوفة الظهر والبطن. وما الاندفاع المجنون عند مافيات الفساد لكسب ما يمكن بأقصى سرعة، إلا التعبير

عن خوفها من نهاية عهد محتملة وضرورة نهب ما يمكن «قبل يوم القيامة»، كما يقول المثل.

لنسأل ما هي البدائل؟ هل تمكنت المعارضة من تكوين جسم أساسي صلب قادر على الانتقال من الدفاع إلى الهجوم؟ هل هي بالفعل قوة حقيقية؟ ما هي صلتها بالناس وبشكل خاص ما هو حجم تأثيرها في الشبيبة؟ هل يمكن التغيير وأقل من ربع كوادر الأحزاب السياسية المعارضة تحت سن ٢٢ سنة، أي تماما النسبة المعاكسة للدم الشاب في حركة حماس؟ هل استعادت المعارضة الديمقراطية القدرة على المبادرة وبنت الجسور الضرورية مع الناشئة؟ هل تمت قراءة الخارطة السياسية وتحددت التحالفات وحجم النضالات المشتركة وسقفه؟ أم أن كل طرف يحاول شد الحبل لجانبه في محاولة لكسب الوجوه عينها في الوسط عينه في المسافات المتاحة عينها؟ هل تم حل المشكلات المتصلة بالعلاقة بين الأقطاب الثلاثة للتكوينات السياسية المعارضة: الحركة الوطنية الديمقراطية، الحركة الديمقراطية الكردية والحركة السياسية الإسلامية؟ لنضع النقطة الأخيرة تحت المجهر لحظات:

الشرخ الهادم مرة أخرى

في كراس أصدرته عام ١٩٨٩ بعنوان «في أزمة المعارضة السورية» خصصت فقرة كبيرة، بعنوان «الشرخ الهادم»، تناولت العلاقة مع الحركة السياسية الكردية في سورية. وقد بينت أن هناك شبه قطيعة بين المعارضة الوطنية والأحزاب الكردية، وأن هذا الوضع سيخلق مسارات متباعدة لهما. وسيأتي اليوم الذي نشعر فيه بأنه من الصعب التنسيق والعمل المشترك. وكون أكراد سورية ليسوا كأكراد تركيا والعراق

وإيران، أي ليس لهم أرض تسمح بكيان سياسي مستقل، سنتعرض لكل أشكال هدر الطاقات وتوزيعها وتوظيفها وعدم الوصول لصيغ مشتركة تسمح بالاستفادة من الصحوة السياسية في الأوساط الكردية. كما أكدت بأن منطق القطيعة سيعزز الاتجاهات الشوفينية في الأوساط الكردية.

ما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟ هل تداركت المعارضة مشكلتها هذه؟ أم أنه للأسف، وبسبب الاستبسال الأمني ضد حزب العمل الشيوعي، غاب آخر شكل للحوار الأكثر جدية بين حزب وطني والحركة السياسية الكردية خارج قضبان السجن لعدة سنوات. واكتشفت المعارضة وجود قضية كردية من الوزن الثقيل باختيار الناشطين الأكراد للشارع والعاصمة من أجل إسماع صوتهم. ثم جاءت مأساة القامشلي لتوضح مدى اتساع الشرخ وكبر الهوة التي تفصل بين جمهور عبأ فراغ غياب التفاعل السوري ـ السوري بالحوار الكردي ـ الكردي داخل وخارج الحدود. لذا لا غرابة أن يكون عبد الله أوج الآن لفترة ما رمزا كبيرا وأن يلقى حزبه الدعم والانتساب من أكراد سوريين. وبعد اعتقاله ونجاح طالباني ـ البرزاني في السيطرة على كردستان العراق، كان لا بد أن تتوجه الأنظار لهما وأن يصبح التنسيق معهما متقدماً، خاصة مع القطيعة بين جلال الطالباني والسلطات السورية. انعكس كل ذلك على برنامج ونشاط بعض الأطراف السياسية الكردية التي دخلت في سوق المزايدة القومية على حساب الواقع والمعطيات الفعلية. الأمر الذي دعمه كل من يريد تحويل أكراد سورية إلى ورقة ضغط أو عنصر شغب.

لقد أدركت البشرية بعد ٣٠٠ سنة من ظهور أطروحة الدولة ـ الأمة

أن المسألة القومية لا يمكن شطبها بجرة قلم، ولكن أيضاً لا يمكن حلها بمبادئ مجردة ووصفة سحرية. كان الستالينيون يوزعون كراس ستالين عن المسألة القومية وكأنه مسحة نبي. كذلك فعلت الأممية الثانية بإعطائها أوربة الغربية نموذجا. لكن هل حصل الباسك، وهم شعب بكل معنى الكلمة الاجتماعي ـ السياسي، على دولة مستقلة في ظل تقدم الديمقراطية الشكلية الأوربية؟ هل تم حل مشكلة الأقليات القومية في الاتحاد الأوربي؟ ألم يفشل الاتحاد السوفييتي فشلا ذريعا في حل المشكلة بمبدأ الذوبان والترحيل والقمع الإيديولوجي؟

ليست الأحزاب القومية والجبهة الحاكمة وحدها ابنة نظرة اندماجية باسم المواطنة والوحدة الوطنية بل وقطاع كبير من الانتلجنسيا السورية، فقد ورثنا من الفرنسيين الجيد والردئ، قيم الثورة الفرنسية وجرائم الاستعمار. لهذا ما زالت تسود الثقافة السياسية فكرة الدمج والشعب الواحد المصهور في بوتقة جامعة. وكما رفض البرلمان الفرنسي كلمة شعب بحق كورسيكا ترفض قطاعات واسعة هذه الكلمة بحق الشعب الكردي. ولكن منذ متى كان تقييم الأغلبية يشكل حكما قاطعا لتصنيف الشعوب، خاصة عندما يتعلق الأمر بأكبر شعب بدون دولة في غربي آسيا. من هنا التحرر من فكرة المواطن العربي السوري بالرغم عنه جزء من كرامة الاختيار العربي والتعدد القومي الديمقراطي.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لم يعد هناك قداسة لأية حدود وأية دولة؟ بالتأكيد لا أحد يستطيع إعطاء خريطة الدول في الشرق الأوسط بعد خمسين عاما دون الخوض في أروقة الشعوذة السياسية. من هنا نؤكد أولاً، أن حق الشعب الكردي في تقرير مصيره هو حق غير مشروط عند كل من يتبنى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. إلا أن العمل

السياسي والمدني هو ابن واقع ومعطيات. فإذا ما أراد المواطن الكردي في سورية أن يكون كائناً سياسياً، كما يقول أرسطو، عليه أن ينطلق من أن خياره الوحيد في الحقبة التي نعيشها هو التوصل إلى ورقة عمل مشتركة مع الديمقراطيين السوريين. الأمر الذي يتطلب الخروج من العقم الإيديولوجي الذي خاضت به الحركة الكردية حول مسألة الأقليات ورفضها لهذا المبدأ وانطلاقها من الخارطة الديموغرافية لا من الخارطة الجيو ـ سياسية. الشرعية السياسية لا تأتي من مكتب الإحصاء ولا من الدعم الخارجي. هذه الشرعية ستكون ابنة الاعتراف المتبادل في المجتمع السوري بحقوق كل مكوناته. وهذا النضال لا يتوقف على تجاوز أخطاء الحركة السياسية العربية وحسب، بل أيضاً على حرص الحركة الكردية السياسية على خطاب عقلاني وحكيم في علاقتها مع الديمقراطيين السوريين. فكما أن تناذر العراق لن يتكرر، اقتباس تجربة كردستان العراق يشكل انتحارا في وضح النهار للحركة السياسية الكردية السورية. كي لا يتحول الزخم النضالي الكردي إلى عنصر تحطيم للذات والمحيط، لا بد من وقفة شجاعة من القيادات الكردية تحدد بها ماذا تريد ومع من؟ وقفة كهذه، تتطلب من الحركة السياسية العربية أن تمد يدها دون شروط للديمقراطيين الأكراد، وأن تعزز كل وسائل النضال المشترك، وأن تتبنى كل القضايا العادلة لأخوتنا الأكراد. بناء الثقة يأتي من المشاطرة في الدفاع عن الحقوق، ومن الوقوف بحزم مع العدل والحق، ومن تأصيل الحوار العربي الكردي وإنضاجه. وهنا نقول، ربّ ضارة نافعة. لعل في الحملة التي تشنها السلطات الأمنية على المواطنين الأكراد فرصة للتعاون والتنسيق من أجل مواجهة مشتركة للخيار الأمني التسلطي، والرفض العام لهذه السياسات من قبل كل

أطراف المعارضة السياسية وكل نشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني. ففي الممارسة وعبرها تصنع القناعات والمواقف. إن وقفة صارمة ضد العسف والقمع الواقع بحق المواطنين الأكراد المحرومين من الجنسية على سبيل المثال، وقرار سياسي يتدارك الظلم التاريخي، قادرَان برأينا على ردم الحفرة التي خلقت شرخا مصطنعا بين الشعبين وبين تعبيراتهما السياسية.

في العلاقة مع الحركة الإسلامية السياسية

منذ نشأتها في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات (بشكل خاص في مصر والباكستان وإيران)، طرحت الحركة الإسلامية السياسية بمختلف توجهاتها وخياراتها على المجتمع السياسي والمجتمع المدني البادئ التشكل، إشكالية حقيقية. إنها تتمركز حول شكل وهدف ومدى ضرورة التقاطعات التي تنشأ عادة بين العاملين في الشأن العام: تحالفات مؤقتة أو طويلة، تشكيل جبهات وطنية، تشكيل حكومات وحدة وطنية، حوار في الدستور والأحوال الشخصية والقوانين الخاصة بعلاقة الدين بالدولة. فقد ولد المجتمع السياسي بمختلف أطيافه من لدن التجربة الأوربية واستلهم أهم معالمه منها. ولا نظن بأن ما استلهمه الشيوعي من التجربة اللينينية في التنظيم على علاتها يختلف كثيراً عما أخذه القومي أو الإسلامي من التجربة عينها. أما العلاقات المدنية الجديدة وأشكال تعبيرها المنظمة والعفوية فقد ولدت أيضاً في ظل ما يمكن تسميته بالنظام الليبرالي الكولونيالي. كان مع ولوج الرأسمالية الغربية ونشوء مهن وحرف وفئات اجتماعية جديدة، خارجة بطبيعتها عن نطاق المجتمع العضوي التقليدي والدولة المستعمرة بآن معاً. لعل في كتاب أبو

الأعلى المودودي «نظرية الإسلام وهديه» ما يوضح حجم التقاطع بين الإيديولوجية السوفيتية ونهج حركته في التصور السياسي الشمولي.

كان التحالف والعمل المشترك بين الحركات القومية واليسارية من جهة والحركات الإسلامية السياسية من جهة أخرى، قضية عادية قبل ولادة النظام التسلطي العربي. وقد قامت عدة تحالفات برلمانية بينهما في عدة بلدان. كما لم يكن من المستهجن الخوض في نضالات مطلبية أو تكوين قوائم انتخابية بشكل مشترك بل وقيام الجبهة الإسلامية الاشتراكية في الخمسينيات. كان علينا انتظار إعلان حالة الطوارئ في سورية وحظر النشاط السياسي المعارض لنبدأ فترة جديدة تعززت فيها الأطروحات الاستئصالية لحركة الإخوان المسلمين. ذلك ضمن أطروحة تقول بأن النظام التقدمي سيخلص المجتمع ليس فقط من الإقطاع والرأسمالية، وإنما أيضاً من لسان حال هذه الطبقات السياسي، باعتبارها تمثل الرجعية والتخلف. دافع عن هذه الأطروحة، ولدوافع مختلفة، قطاعات هامة من الشيوعيين والناصريين والبعثيين. ولعل حوادث العنف التي عاشتها سورية بين ١٩٧٨ و١٩٨٢، والتي ارتكبت فيها السلطة السياسية أبشع المجازر في عمرها، قد عبأت قطاعا من العلمانيين وجمهورا من الأقليات ضد حركة الإخوان المسلمين. ذلك عقب خلط الحابل بالنابل وهيمنة خطاب استئصالي مضاد عند الطليعة المقاتلة لحركة الإخوان يرد على أطروحة رفعت الأسد: «من ليس معنا فهو مع الإخوان» بالقول: «من ليس معنا فهو مع النظام» أو المنشور المعقب على إعلان التجمع الوطني الديمقراطي «عودوا إلى جحوركم الثورة إسلامية أو لن تكون».! (إن أية قراءة للخطاب الطائفي الذي بثته مجلتا الدعوة والاعتصام في مصر في سنوات الصراع يظهر أزمة الإيديولوجية

الإخوانية وقتها، القادرة بخطابها العدواني تجاه الآخر والمختلف على صناعة الحرب الأهلية أكثر منه السلم المدني والديمقراطية).

هذه الحقبة المؤلمة مازالت تأثيراتها على المعارضة العلمانية القومية واليسارية. كذلك، نجحت الجبهة الوطنية التقدمية وإعلام السلطة في خلق حالة رهاب (فوبيا) من الإسلاميين «الذين سيحولون الأقليات إلى أهل ذمة ويخيرون العلويين بين الإسلام والنفي والقتل». لكن هل يمكن تناول الحركة الإسلامية السياسية كجسم ستاتيكي جامد ومتحجر لا علاقة له بالعالم والمجتمع والزمان والمكان؟؟ هل يمكن مقارنة الحركة الإسلامية في المثلين الأفغاني والتركي؟ هل يمكن غض النظر عن التفاوت والاختلاف في مواقف حركة الإخوان المسلمين نفسها بين بلد وآخر وقيادة وأخرى؟ بل هل يمكن النظر بموضوعية للجغرافيا السياسية في أي بلد عربي اليوم دون الاعتراف بالحركة الإسلامية السياسية كطرف أساس.

إن أي تحرك واسع يتطلب أكبر جبهة ممكنة من أجل جمهورية ديمقراطية حديثة في سورية. وهذا المطلب غير ممكن مع استئصال وإبعاد قطب أساسي من أقطاب الخارطة السياسية. من هنا ضرورة مباشرة حوارات علنية، معمقة وصريحة، بين الحركة الوطنية الديمقراطية بكل أطرافها وحركة الإخوان المسلمين رغم كل الإشكاليات التي تعيشها الحركة وشطحات بعض أطرافها (من المشاركة في مجلس الحكم في العراق المحتل إلى «الإسلام هو الحل» كشعار شعبوي صاعد واعد بدأنا نسمعه هذه الأيام في مصر، هل هو إسلام طالبان أم إسلام الإخوان؟ هذا الشعار يسطّح التأمل ويؤمم دين الناس ويؤصل إيديولوجياً للتخلف السياسي باعتباره الوصفة الجاهزة للخلاص موجودة في جيب الحزب

الإسلامي!)، والتي لا تختلف في تقلباتها وقفزاتها وطفراتها عن وضع العلمانيين السوريين الذين قفز بعضهم بدون وقفة استراحة من موسكو إلى شيكاغو.

الاعتراف بالآخر لا يعني بالضرورة التحالف معه أو التطابق البرنامجي، بل يعني بكل بساطة الحق في الحوار النقدي والتأصيل لثقافة مشتركة تعتبر الأساس في العمل السياسي والمدني الإباحة ورفض التمييز.

السياسي والحقوقي في حقب الانتقال

من القضايا الواجب طرحها، تحديد طبيعة العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والحركة السياسية الديمقراطية في البلاد. ما يدفعني لطرح هذا الموضوع تعليقات البعض حول عودتي لسورية وتصريحاتي هناك وطلبهم أن ألتزم سقف حقوق الإنسان ولا أتعدى على المجال الخاص بالسياسيين. هذا الموقف يدل على أن الدكتاتورية لم تنجح فقط في قتل الفضاء غير الحكومي، لكن قتلت أيضاً ثقافة المنظمات غير الحكومية ودورها في ظل الدكتاتورية وفي مشروع التغيير الديمقراطي. أذكر بأن الرابطة السورية لحقوق الإنسان طرحت برنامجها لدمقرطة البلاد منذ ١٩٧٨، أي قبل ولادة التجمع الوطني الديمقراطي. وأن الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان هي التي دعت الأحزاب والنقابات الفرنسية لتشكيل الجبهة الشعبية في الثلاثينات من القرن الماضي وليس الأحزاب السياسية الفرنسية. ففي كل المراحل الانتقالية الخطرة، كما في ظروف الانتقال من التسلط إلى الديمقراطية، يشكل الإصلاح السياسي واحداً من أهم مطالب الحركة الحقوقية. لأن هذا الإصلاح هو السبيل للخروج من

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأفراد والجماعات. وبالتالي هناك تداخل كبير بين الحقوقي والسياسي.

لقد دافعنا باستمرار عن هذه الأطروحة التي ترفض تحويل منظمات حقوق الإنسان في العالم الثالث إلى منظمة لمناهضة التعذيب فقط أو الدفاع عن المعتقلين السياسيين وحسب. واعتبرنا هذه النظرة التجزيئية قراءة ليبرالية محدودة لحقوق الإنسان محببة للصحافة الغربية، مرغوبة من مراكز التمويل ومحطمة لفكرة حقوق الإنسان الإيجابية في الوعي الجماعي العربي. في حين استقرت القراءة العالمية منذ اجتماع طهران ١٩٦٨ على مبدأ يخالفها يقوم على ترابط الحقوق والنظرة الشاملة والمتكاملة لها باعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية عن المدنية والسياسية. وقد تبين بالتجربة عمق العلاقة بين الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في بلداننا. عادت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية في مؤتمرها الأخير لاسمها القديم بعد تغييره في المؤتمر الذي سبقه لإدراكها التداخل المصيري بينهما. لا يمكن أن ننتزع المواطنة السياسية من ناشط حقوق الإنسان لأنه غير مرشح للانتخابات أو الوزارة كناشط، باعتبار دوره مراقبة أداء السلطات الثلاث والنضال من أجل فصل هذه السلطات واستقلال القضاء وبناء سلطة مضادة صلبة قادرة على جعل الحركة السياسية بكل ألوانها تتبنى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان كطريق لا غنى عنه للتبني الدستوري لها. من هنا، فإن تحديد المهمات لا يغني عن الارتقاء لأعلى درجات التنسيق بين الحقوقيين والديمقراطيين. بل أكثر من ذلك، فإن صرخة «مواطنون قبل أية صيغة أخرى» هي التي تعطي المعنى والمبنى لكل ما نسمع من شعارات مثل سورية لكل أبنائها والمؤتمر الوطني الجامع إلخ.

لقد قضت السلطة الدكتاتورية في سورية على عنصر هام من عناصر المدنية: هو العلاقة بين الواقع والخطاب السياسي. حيث تشوهت الكلمة وتشوه الشعار وتشوهت الحقائق وتجردت الأشياء إلى درجة فقدان حس التمييز. لقد أصبحت تنتج الخلايا الخبيثة في عملية دورانها حول نفسها، وبذلك لم تعد قادرة على حماية نفسها من سرطانها. لذا تشوهت علاقتها بغريزة البقاء الموجودة في أعماق كل من يمارس الحكم. من هنا أعتقد بصدق بأن خيارات الحاكم أصعب من خيارات المحكوم. الأمر الذي لا يعفيه من دوره في الخراب ودوره في الخروج منه. وهنا نقطة الخلاف مع بعض أطراف المعارضة التي تقول إن «الحاكم غير قابل للإصلاح أو الترميم أو الترقيع». فهذا القول غير جدلي وغير سياسي، وهو يضيّق النظر والأفق أمام الديمقراطيين: من جهة، لأنه يعفي كل أطراف السلطة، الراغب منها وغير الراغب بالتغيير، من مهمة طرح مشروع إصلاح سياسي جدي في البلاد. ومن جهة أخرى، يحصر المعارضة في خيارات محدودة وضيقة تخرجها بالضرورة من المنطق الداخلي للتغيير. الأمر الذي يفسر تلقف الدوائر الأمريكية لهذه المقولة باعتبارها تصديقا لموضوعة محور الشر الميتافيزيقية والتي تكررها ببغاواتها حرفيا. صحيح أن الممسك بقبضة السلطان صادَرَ الأساسي من مجالات المواطنة وحقوق الإنسان ولم يتعلم، أو حتى يتقبل، فكرة مشاركة الآخر في الرأي والثقة به والقدرة على التعامل معه والتوجه إليه في الأزمات. وكل نقاط العجز هذه تنعكس في التخبط الذي يعيشه. لكنه في وضعه هذا يشبه المصابة بالهستيريا، التي لا يمكن أن تقتنع بقدرة معالجها، إن لم يكن يتمتع بخصائص غير موجودة عندها. من هنا ضرورة إبراز المعارضة الديمقراطية لكل نقاط قوتها لتنتزع مكانتها

بأيديها وتعزز القناعة في المجتمع بأن الإصلاح في أي مكان وزمان ممكن، لكنه يحتاج لكي يتجسد واقعا لكل قوى الإصلاح وليس فقط أصحاب النوايا الحسنة في التركيبة السياسية الحاكمة.

تعالوا إلى عقدٍ سواء

يبقى السؤال في وضع معقد يتداخل فيه الوطني مع المواطني: هل هناك حمّالة اجتماعية سياسية فعلية للانتقال السلمي إلى الديمقراطية من الداخل ومن تحت؟ وفي حال الإجابة بنعم، هل كان الطرف غير الحكومي في هذه الحمالة قادراً على تجاوز البيان والعريضة للتعبير عن نفسه وإسماع صوته؟ أم أن الوضع يتلخص بعدم وجود إجابات على المدى القصير ووجود حل «نظري» على المدى المتوسط اسمه بناء القوة الثالثة أو حل سلحفاتي اسمه الهجرة إلى المجتمع لإعادة البناء من تحت لتكون ملتقيات المواطنة الممهد الأساس لعودة الناس إلى العمل المدني والسياسي والقدرة بهذه العودة على الفعل؟

في العراق كان موقف الحزب الشيوعي العراقي ضد صدام وضد الحرب. واليوم لم يعد يفكر ببناء قوة ثالثة، بل انضم لمجلس الحكم المحلي. وإن كان من تسريع لوتيرة الأحداث في المنطقة من قبل التطرف البروتستانتي الصهيوني في الإدارة الأمريكية الحالية، فلغاية دفع الطبقة السياسية في العالم العربي لأحد المعسكرين وإلغاء الحق في الوطن بلا تسلط، والديمقراطية بدون تبعية واستعباد. فهل يمكننا مباشرة المواجهة المزدوجة مع العقلية التسلطية وعقلية التبعية بآن؟ أليس من الطبيعي أن نجد في أزمة كهذه مدافعين عن الوطن والمواطن في جبهة أوسع من لجنة الميثاق وأوسع من التجمع الوطني الديمقراطي وأوسع من الجبهة الوطنية

التقدمية والتحالفات الكردية ـ الكردية؟ جبهة تنشأ من المبادرات الداخلية للقطيعة مع الاستقصاء والإبعاد والسلبية والخوف أو أن مهمتنا تقتصر على انتظار ترتيب البيت التنظيمي بغياب القدرة على رؤية الوطن خارج القوقعة الذاتية؟

لقد ذكرت في محاضرتي في هانوفر بأن المستقبل لمن يأخذ المبادرة، وأننا نعيش حقبة لا مكان فيها لمن ينتظر مطر السماء. وأكرر هنا: لن تقدم السلطة التغيير على طبق من فضة، ستضطر إليه وترضخ له عندما يكون وليد قوة مجتمعية ورغبة مجتمعية قادرة على فرض التغيير السلمي على أجهزة تكلست وعقليات تعفنت ومناهج تفكير أكل الدهر عليها وشرب.

تجديد الخطاب السياسي

أصبح من المتفق عليه، أن السلطة التسلطية وصلت إلى الطريق المسدود الذي اقتادت نفسها والبلاد إليه. فقد تعفنت تجمعاتها المصلحية واحتضر مثقفها وتقرحت رموزها وانحسر إعلامها بقتل الذات في خطاب لا يقنع حتى أصحابه. لم يعد استمرار السلطة بشكلها الحالي يعني شيئا آخر سوى إعادة إنتاج الأساليب القمعية في الحياة اليومية للناس. وإن كانت السياسة تتبسط في وازع وناظم ورادع، فقد اضمحل الوازع الكامن وراء السلطة الحالية، إيديولوجياً كان أم أخلاقياً. وتهّزل الناظم بإدمان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية وموت صاحب «الدستور الدائم» قبل دخوله حيز التنفيذ. بل حتى قبل إلغاء «قانون حماية الثورة» سيئ الذكر حيث تحول بوفاته لأداة للخلافة العائلية وتوقف عند ذلك. كما يعبر قانون المطبوعات عن نية السلطة في الإبقاء

على عقلية الطوارئ بقوانين دائمة. كذلك، المعاملة التي نالها رواد المنتديات حيث يقبع حبيب عيسى ورياض سيف وعارف دليلة وكمال اللبواني وفواز تللو ووليد البني وحبيب صالح في السجن لتنشيطهم من منازلهم نوافذ للنقاش العام. لا سلطة مضادة يسمح بها ولا رقابة على الأداء الحكومي ولا صحافة جديرة بالتسمية. لقد فشلت السلطة المبنية على القوانين الاستثنائية في القيام بأي من وظيفتي الدولة الحديثة حتى بشكل نسبي:

- تأمين التوزيع المتكافئ للحظوظ والفرص والحد الأدنى من الحقوق الوضعية.
- وتوفير الحريات الأساسية الضرورية للانتساب للعصر.

إن كانت الحداثة السياسية قد قامت، كما يلخص الصديق محمد حافظ يعقوب، على مفهوم السيادة (وهو مبدأ الدولة الحديثة) ومفهوم الشعب كمصدر للشرعية. فنحن وإن كنا على الصعيد العالمي نناقش ما بعد الحداثة السياسية، في المنطقة العربية نجتر ما قبلها. وما زلنا في نطاق السلطة بالمعنى اللغوي شبه البدائي: أي القدرة والاستطاعة لجماعة على الاحتفاظ بما صادرت وغنمت بالقهر والعهر.

لم تلد السيادة ديمقراطية، لكنها كانت ابنة عملية تاريخية تجعل من مصيرها يتوجه نحو الإرادة العامة للناس، لتصبح في مفهومها الأرقى: سيرورة تسلم الناس مقادير حياتهم بأنفسهم. ورغم أن هذه المفاهيم أخذت أبعادا غنية في الأزمنة المعاصرة، إلا أن جذورها مغروسة في الثقافات البشرية الكبرى وليس الغربية منها وحسب. فولاية الأمة سبقت ولاية الفقيه عند الشيعة الأوائل، واختصر النجدات من الخوارج الإمامة «بتعاطي الناس الحق فيما بينهم». إلا أن إعطاء سمة مقدسة

للخلافة بعد الراشدية قد منح الاستبداد غطاءا لا يستحقه. ولم تجر حتى اليوم عملية غسل الدم الضرورية مع فكرة الخليفة المخلّص.

خلال قرابة نصف قرن، تكفل الاستبداد السلطوي بسحق الشخصية القضائية وقتل الشخصية الأخلاقية وإلغاء الخصوصية النوعية للكائن البشري. ومع التحطيم المنهجي للقدرات الذاتية للمجتمعات، تحولت المنطقة إلى البطن الرخو في حقبة عولمة حالة الطوارئ، والمختبر الأسهل لاستكمال بناء الإمبراطورية بشروط الأوضاع العالمية الجديدة. هل يمكن في وضع كهذا مواجهة الخطر الخارجي والقيام بالإصلاح الداخلي؟

نعم وألف نعم لأن السيادة والشرعية إنما تم ضربهما في الصميم بابتعاد السلطة السياسية عن المجتمع وإبعادها له. بالتالي ليس بالإمكان الدفاع عن الوضع القائم باعتباره ضمانا من الخطر الخارجي، لأن هذا الوضع هو السبب الأساسي في جعل الخطر الخارجي قائما. ويحق لكل إنسان في هذه البقعة من العالم أن يتساءل: هل طرح مارتن لوثر على نفسه السؤال عن مخاطر صعود البعبع العثماني على برنامج الإصلاح المسيحي؟ وهل فكّر بركب بغال سليم الأول لاحتلال الفاتيكان؟ أو ليست خياراته في الإصلاح الذاتي هي التي هزّت مجرى التاريخ الأوربي؟

الدولة الراهنة بشكلها الحالي لم تعد تمثل طموحات أحد، وصورتها السلبية مزروعة عند الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع. لم يعد بالإمكان العودة إلى نواظم مشتركة عليا دون اعتبار المواطنة، وليس الحكومة، الجامع الوحيد للكيانات المحطمة والدافع الأوحد للاجتماع السياسي. لكن ما معنى المواطنة في غياب الحقوق الفردية والجماعية؟ ما هو مبناها

في غياب تعريف واضح للأشخاص بغض النظر عن جنسهم ودينهم وقوميتهم؟ هل ارتقينا إلى قبول فكرة الفضاء السياسي والمدني الأوسع الرافض لكل استثناء واستقصاء؟ هل توافقنا على نزع القداسة عن الشأن العام لنتساوى أمام القانون في الوازع والناظم والرادع؟ هل بالإمكان جعل سلامة النفس والجسد شعارا ثقافيا ـ سياسيا عاما، أي زرع مناهضة التعذيب في الوعي الجماعي؟ هل وضعنا أسس إعادة الروح للسلطة القضائية المحتضرة تحت ضربات الأمن والمتنفذين؟ هل يمكن اعتبار قيام حركة مدنية واسعة شعاراً سياسياً يبعث الروح في الحركة السياسية المعارضة والمجتمع الصامت أو المحيّد؟ كل هذه الأسئلة في صلب التجربة الصعبة التي نعيشها. حيث تتماسك أجهزة القمع دفاعا عن بقائها بالحفاظ على كل الخلايا السرطانية في تكوينها، أي تعجز عن التجاوز والخروج من العقل التسلطي والممارسات التسلطية.

نحن بحاجة إلى لقاءات واسعة لكل من يريد الخروج من المستنقع الراكد. ونحن ممن يعتقد أن أي مؤتمر وطني يتطلب لنجاحه تنسيق الحد الأدنى بين القوى المطالبة بالتغيير الديمقراطي في البلاد. من هنا إصرارنا على التجمع كلما كان هناك فرصة وضم الأصوات في حوار نقدي بناء وجاد كلما أطلت مبادرة. فالعالم كما قلت لا يتوقف عند من يطلق صرخة وينتظر ماء السماء، وإنما تزرع لبنات غدِهِ بخطوات حكيمة وهادئة معززة بالحوار الجماعي الديمقراطي الجامع بين الشفافية والصدق والحرص على كرامة الإنسان والأرض.

مقتطفات حول الدكتاتورية الرثة(*)

١

ما هو ثمن اختطاف مصر من التاريخ ربع قرن؟ ما هي تبعات وجود حزب حاكم لا يستحق تسمية الوطني ولا علاقة له بالديمقراطي، ألغى الدور العربي لمصر والبعد الإفريقي لها، نظام يتهرب من نعته بهم كل الليبراليين والإسلاميين والاشتراكيين؟

٢

في محاولة منه لتوصيف نظام الحكم في مصر، يتحدث حسن نافعة عن نظام «شبه شمولي» و«شبه تسلطي» وغير ديمقراطي في جوهره. ثم يستدرك: «إذا أردنا أن نعثر على قاسم مشترك يشكل محور التوصيف الدقيق لنظام بقيت مقوماته الأساسية كما هي رغم تغير السياسات، فلا بد وأن يدور هذا القاسم المشترك حول سمته أو خاصيته «الشخصية» أو «الفردية». فالنظام كله يتمحور حول شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، يجمع في يده كل الخيوط ويملك وحده جميع الصلاحيات والسلطات والاختصاصات الأساسية».

* مطار القاهرة ديسمبر ٢٠٠٩

٣

يخرج نادر فرجاني عن هدوئه المعهود في النقد ليتحدث بألم يصعب إخفائه: «لقد أصبحت مصر حقا دولة للقهر البوليسي الغاشم، أداته قوي البطش (الأمن سابقاً)، وغرضه الآن عزل المحلة الكبرى عن شعب مصر، إخفاء للجريمة الشنعاء التي ارتكبوها هناك، وتأديباً للمدينة الباسلة، كما صرحت بعض قيادات البطش المنفلتة بلا حياء أو ذرة من خجل. فليسامحنا أهلنا في المحلة علي فشل هذه المحاولة (يوم الجمعة ١١ أبريل منع أكثر من أربعين من أساتذة الجامعات والشخصيات العامة من زيارة ضحايا تجاوزات الشرطة في المحلة الكبرى ومن إبداء التعاطف الإنساني والوطني الواجب تجاههم)، ولكن لن نتسامح نحن ولا التاريخ مع من كان السبب. و«الجايات أكثر من الرايحات» كما يقول المثل العامي. إلا أنه طوال الساعات الأربع التي احتجزنا فيها علي قارعة الطريق، كانت تلح علينا مجموعة أفكار. أولا: من يحكم مصر الآن؟ في أي دولة يمكن لضابط أمن دولة نكرة، لم يكن حتى يحمل بطاقة هوية رسمية، أو لم يشأ أن يظهرها رغم طلبنا المتكرر، أن يحجر علي حرية قرابة أربعين من الشخصيات العامة في مصر ولبعضهم قيمة وقامات عالمية بكل معني الكلمة دون إبداء أي أسباب قانونية. واضح أن هذا يمكن أن يحدث فقط في دولة للقهر البوليسي الباطش الذي لا يحكمه قانون أو قضاء، وإنما يتحكم فيها كلها، جهاز أمن الدولة المسخر لحماية الحكم التسلطي. ومن أسف أن مصرنا الحبيبة قد تدهورت إلي مثل هذه الدولة المسخ التي يتحكم فيها جهاز بطش أرعن، بالحرية وبالوطن. فكل شواهد الأيام الأخيرة تشير إلي أن القضاء،

خاصة النيابة، لم يعد لها الهيبة والاحترام الواجبان في دولة القانون. فأمن الدولة امتنع عن تنفيذ قرارات للنيابة بالإفراج عن مواطنين جرى التحقيق معهم. وفي واقعة مشهورة، أفرج الأمن عن صحفي أمريكي التقط صور الأحداث في المحلة الكبري، بينما رفض الإفراج عن مترجمه المصري رغم أن النيابة أخلت سبيليهما، هما الاثنان في اللحظة نفسها. وكأنما الجنسية المصرية أصبحت في حد ذاتها جريمة في مصر».

٤

في شهادة لها تقول السيدة رابعة فهمي: ذهبت للانضمام لمظاهرة كفاية في نقابة الصحفيين وكنت لابسة «بادج كفاية» وواقفة بعيد مسنودة لعامود لأني عاملة عملية في رقبتي.. هجم علية البلطجية واوسعونى ضرباً ومزقوا ملابسي الخارجية والداخلية حتى أصبحت عارية وهذا علي مرآي ومسمع من قوات الأمن اللي وقفت تتفرج علي.. ما حدث هو انتهاك لأعراض النساء غي شوارع القاهرة.. تحولت الشوارع لسجن أبو غريب وبتعليمات واضحة من الأمن.. مسكت البلطجي اللي قطع هدومي ولكن تم تسريبه من قبل القيادات الأمنية..

٥

كنت أقف على بعد مئة متر تقريباً من مدخل المحكمة العسكرية في الهايكستب عندما اقترب مني عنصر أمن بثياب مدنية وطلب مني الابتعاد، فقلت له أنا بعيد كفاية، قال لي أقصد تروح الفندق أو المطار،

ممنوع تبقى هنا وباشر بدفعي دون انتظار أي رد، أدرت ظهري مبتعدا وتجنبت التعاطي معه فلحقني مستمرا بالدفع والأذى. لم يكن يريد فقط أن أبتعد، كان يريد إيذائي حتى لا أعود مرة أخرى. ولم يتوقف حتى صرت في الرصيف المقابل لسيارة دبلوماسية للاتحاد الأوربي، هنا عاد أدراجه وهو يكرر نفس الجملة ممنوع يعني ممنوع.. رغم الحماية الرمزية التي تعطيني إياها الأطراف التي أوفدتني للمراقبة القضائية في محاكمات الإخوان المسلمين، وجواز السفر الأوربي الذي تعمدت الدخول به لمعرفتي بتعامل الأجهزة مع جواز السفر العربي، كان المكلف بطردي على استعداد للضرب والتعنيف في الشارع العام. هل يمكنني بعد هذه الواقعة التشكيك بشهادة تعذيب أو اعتداء على شرف امرأة تتظاهر في ساحة التحرير؟ قبل أيام في مطار الخرطوم، طلب ضابط المطار من زميلي المصري القادم في مهمة إنسانية كتاب من السفارة المصرية يسمح له بمغادرة السودان، فسواء كان المصري مقيماً أو زائراً لا يمكنه مغادرة السودان، وليس فقط مصر، إلا بموافقة سفارة بلده؟..

من مراقبة حركة الناس، لتقييد اختياراتهم لممثليهم، لبناء منظومة قضائية مزدوجة تسمح للقضاء العسكري بمحاكمة كل مواطن، لتأصيل منظومة فساد أفقرت البلاد والعباد، لتفصيل انتخاب الرئيس على قامة وهامة شخص واحد، يشعر المرء بأن ما في مصر لا يستحق أكثر من تعبير الدكتاتورية الرثة.

٦

في واحدة من كتاباته العميقة في تحليل الأوضاع المصرية، كتب

الفقيد محمد السيد سعيد: «عرفت مصر في العصر الليبرالي وفي العصر الناصري كيف تؤسس لنفسها احتراماً غير محدود لأنها كانت تعبر عن مثل وحاجات العصر. ولأنها أيضاً كانت تقود اتجاهاً دولياً لديه الأفكار الضرورية لتصحيح وإصلاح النظام الدولي، بل وضمان التطور التقدمي للبشرية. هذا هو ما خسرته مصر في ظل الرئيسين السادات ومبارك، وبنهاية صيف احتله الفراغ وملأته المآسي، علينا تذكر ما لمصر أن تقوم به فيما لو استردت سيادتها، والأهم، استردت قيمها ومثلها العليا».

الدكتاتورية والحركة الاجتماعية

لا يمكن لأي حديث عن الانتقال الشعبي أو دور الحركة الاجتماعية في الخروج من سلطان الدكتاتورية العسكرية في العالم العربي أن يستكمل معانيه دون التطرق للمثل الجزائري. فالجزائر هو بلد السلطة العسكرية بامتياز، سلطة يختصرها المؤرخ محمد حربي بالقول: «لكل دولة في العالم جيشها، أما في الجزائر فللجيش دولته». دولة اكتسبت شرعية ثورية من حرب التحرير الأقسى في الأزمنة الحديثة، والتي يعرف المتفحص في الأمور الجزائرية أن جبهة التحرير الوطنية قد خرجت منها مقطعة الأوصال بالمعنى السياسي والبرنامجي والتكويني منذ ١٩٦٢، أي أن شرعية الأم الجالبة للاستقلال وإن تغذت من الحماسة الوطنية، لم تكن قادرة على الاستمرار دون الموارد النفطية. فقد نشب الصراع بين الممارسات العسكرية وطموحات الانعتاق المجتمعي منذ سنوات الاستقلال الأولى وتمكن الهواري بومدين من مركزة السلطات والانتصار لأنموذج قطاع الدولة القوي الذي ضحى بالزراعة والمشاريع المائية وشوّه القاعدة المادية للمجتمع وخلق حالة ترييف متسارعة للمدينة وعزز علاقات الموالاة والعصبية العضوية في مؤسسات الجيش والحزب. لقد تميزت فترة الرئيس بومدين بنمو سكاني لا سابق له وعزوف عن المشاركة السياسية والنقابية في مجتمع أممت الدولة فيه كل وسائل النشاط العام وأشرف الأمن العسكري مباشرة على ضبط أنفاس الناس

وتحطمت كل أشكال الوساطة الاجتماعية والسياسية. ولم تستطع ثمانينيات الشاذلي إنقاذ البلاد خاصة وأن التوجه الليبرالي لم يجد سيولة مالية تغطي عيوبه لانخفاض أسعار النفط في ١٩٨٦ بشكل مشهدي. كذلك لم يعد عند مؤدلجي السلطة ما يتغنون به من خدمات اجتماعية أو نفحات «اشتراكية». فقد أصبحت سيادة الضحالة بدون ثوب يستر عورتها، وتبين للجميع انزكام الماكينة السياسية الحاكمة. حيث لم تنجح البيروقراطية العسكرية إلا في زرع إسفين الفساد والاستبداد.

عشرات الآلاف من الشبيبة المحرومة من العمل والتعبير والموعودة بحضارة النفايات نزلت إلى الشوارع في ٥ أكتوبر ١٩٨٨ رفضا لظروف العيش المأساوية وللمطالبة بالتغيير. ومهما كان عشّاق المؤامرات وأسرار الآلهة يعطون لما حدث في أكتوبر من تفسير وتدبير، فإن الحقيقة الأوحد، هي أن الجزائر بعد ما حدث لم تعد الجزائر التي سبقت الحدث. فقد كشف تحوّل المظاهرات إلى مواجهات مباشرة لم تخل من حوادث شغب ونداء للتغيير السياسي بحماس ثوري، أن السلطة لا تملك سوى العسف الصرف للحوار مع مجتمع طلقته منذ سنوات. انتشرت أعمال شغب للمنشآت الحكومية في مدينة عنابة والبليدة ومدن أخرى فقامت الحكومة بإعلان حالة الطوارئ ولجأت لاستعمال العنف الصرف وتمكنت من «إعادة الهدوء» في ١٠ أكتوبر بعد أحداث عنيفة أدت إلى قتل حوالي ٥٠٠ شخص واعتقال حوالي ٣٥٠٠ شخص.

إذا كان ثمن إخماد انتفاضة الشبيبة حمام دم مأساوي، فقد بدأت صفحة جديدة في حياة الجزائر تمثلت أولى بوادرها في سعي المؤسستين العسرية والسياسية لردم الهوة الفظيعة بين الدولة والمجتمع. فإذا بأنصار مركزة السلطات ينادون بفصلها وعودة الجيش لثكناته. دستور جديد

يقبل مبدأ تأسيس الجمعيات السياسية، دور أكبر للسلطة التشريعية، إضافة إلى تقييد وتحديد دور جبهة التحرير الوطنية في مراكز القرار.

كانت نتائج انتفاضة أكتوبر تغييرات مُنِحَتْ من فوق، أي من سلطة مطلقة قَبِلَت فكرة حلحلة صلاحياتها. لكن هذه التغييرات المحدودة جاءت بعد سنوات أزمة عميقة في القيادة نفسها فيما غيّب الإجماع المعروف حول الشخصية السياسية الحاكمة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها، مع تراجع في المكتسبات الاجتماعية التي شهدتها فترة بومدين.

كان للطريقة العنيفة التي انتهجتها الحكومة في أحداث أكتوبر أن سرعت عملية دخول آلاف الشبيبة في العمل السياسي والبحث عن دور لهم في صناعة المستقبل. ويمكن القول أن الحركة الإسلامية السياسية التي اكتسبت أرضية تحتية عبر صعود مثيلاتها في عدة بلدان عربية وإسلامية، والصعود العام للتدين كرد على انغلاق أبواب المشاركة في الشأن العام، وقدرتها على التواصل مع المهمشين، نجحت في تحقيق استقطاب سريع فاق توقعات أكثر أنصارها حماسة. وفي آذار/ مارس ١٩٨٩ أي بمجرد وقوع التعديل الدستوري وإدخال التعددية السياسية، أعلن عباس مدني وعلي بلحاج عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لم تكن باقي فصائل المعارضة بنفس التنظيم والاستعداد وقد لخصت برنامجها بجملة مأثورة ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في خلق ثنائية السلطة ـ الإنقاذ التي كانت إحدى أسباب المأساة الجزائرية: «إن المعيار الوحيد الذي يسمح اليوم بتمييز من هم مع الديمقراطية ومن هم ضدها، هو في معرفة فيما إذا كانت هذه الديمقراطية ستدعم أو ستحطم هذه السلطة».

لم تنتظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات لمعرفة نبض الشارع ومدى عمقها الاجتماعي، فنظمت مظاهرات ومؤتمرات شعبية كبيرة تجاوزت ٢٥٠ تجمع وتظاهرة، وجاءت الانتخابات البلدية كأول اختبار مباشر مع صناديق الاقتراع في بلد التقاليد الديمقراطية فيه غائبة والمواطنة كلمة أصابتها الدكتاتورية بفقر الدم المزمن. ففازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٣٢ ولاية من أصل ٤٨ وسيطرت على ٨٥٣ مجلساً محلياً من مجموع ١٥٤١ مجلساً أي ما نسبته ٥٥٪ الأمر الذي وضع أرضية الحركة الاجتماعية الجديدة في الشارع والمؤسسات.

في ديسمبر ١٩٩١ نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإختبار الأكبر، وحصلت على أغلبية من المقاعد في الدور الأول من الانتخابات التشريعية الوطنية وهو ١٨٨ مقعداً. ولم يكن أمام المجلس العسكري الحاكم de facto إلا تأسيس المجلس الأعلى للدولة المكون من ٥ أعضاء (هم الجنرال خالد نزار وعلي كافي وعلي هارون والتيجاني هدام ومحمد بوضياف) والذي أصبح بمثابة مجلس رئاسي لحكم الجزائر بعد إجبار الشاذلي بن جديد على الاستقالة وإلغاء نتائج الانتخابات. ويمكن القول أن هذا الانقلاب الأسود لم يكن ليتم إلا بحملة اعتقالات واسعة لآلاف الأعضاء والمؤيدين للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب المصادر الحكومية بينما تؤكد بيانات الجبهة اعتقال ٣٠،٠٠٠ من جماعتهم ومناصريهم ونقلهم إلى سجون في الصحراء الكبرى مع إعلان حالة الطوارئ وتقييد الحريات السياسية. وقد قامت الحكومة الجزائرية في ٤ مارس ١٩٩٢ بإلغاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي مرخص.

ردت جبهة الإنقاذ على الحرب الشاملة بتشكيل جيش الإنقاذ لمواجهة المؤسسة العسكرية لتبدأ سنوات القتل المجاني الأكثر عبثية في

التاريخ المغاربي الحديث بعد الاستقلال. ويمكن تلخيص وجهة النظر التي دافعنا عنها كمدافعين عن حقوق الإنسان بأن الانتخابات بالتأكيد ليست الديمقراطية، ولكن وقف العملية الانتخابية لم يكن فقط فرملة للانفتاح، ولكن المولد الأول للعنف السياسي الذي ساد البلاد والذي غيّب القواعد القانونية والدستورية لصالح الحالة الاستثنائية والصراع العسكري. من هنا اعتبار ما جرى انقلاب على السلم الأهلي وعلى الحركة الاجتماعية. والنضال مع الديمقراطيين الجزائريين لتحجيم الخسائر وتوثيق الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها والعودة إلى وضع يحترم الدستور والانتقال الديمقراطي (لم تكن هذه وجهة نظر الحركة الحقوقية بكل مكوناتها، وقد دافع إيف جوفا الرئيس السابق للرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وعدد من قياديها عن الانقلاب والقوانين الاستثنائية. ولعلها من أهم الصراعات الحادة في أوساط الحركة الحقوقية الأوربية بعد الخلاف التاريخي حول القضية الفلسطينية ودولة إسرائيل).

ملاحظات بعد زيارة وبعثة تحقيق للجزائر (١٩٩٦ و١٩٩٧)[١]

قرأت باهتمام ودقة دراسة الدكتور محمد السيد سعيد «الدفاع الجماعي الشرعي ضد الإرهاب... يجوز أو لا يجوز؟». ولتقديري الكبير لصديقي كاتب البحث، فقد أعدت القراءة أكثر من مرة وبحذر أكبر وتدقيق أكثر، خاصة وأن تحليل محمد يتفق وذاك الذي يقدمه عدد من الكتاب الأوربيين الذين يتحدثون عن خطر «الخمير الخضر» في تذكير بالمجازر الجماعية للخمير الحمر في كمبوديا[٢] عند التطرق للمأساة الجزائرية.

وأود الإشارة بادئ الأمر، أنني سأتجنب الدخول قدر الإمكان في

المعطيات النظرية لقوننة العنف في الدولة والمجتمع. وسأحاول استنباط تصور وموقف من مسألة الدفاع الذاتي انطلاقا من المعطيات المجتمعية، مستعينا بشهادات غنية سمحت لي بتجميعها زيارة، ثم مهمتي تحقيق قمت بهما للجزائر في العامين الماضيين[٣]، إضافة إلى متابعة هذه الشهادات عبر زملاء يعملون من أجل الضحايا كل يوم في الجزائر وشهادات عدد كبير ممن اضطرته الأحداث لمغادرة البلاد خوفا من أحد أطراف الصراع (تقدر الأمم المتحدة عددهم بنصف مليون جزائري).

لا حاجة للتذكير بموقفي النقدي للحركة الإسلامية السياسية على أكثر من صعيد وبشكل خاص تشكيلها جيشا مسلحا كردٍ على عنف السلطة الانقلابية، وبالتالي صعوبة اتهامي بالتواطؤ معها، كذلك أيضاً معروفة مواقفي النقدية والحازمة من السلطة الجزائرية. وبالتالي فأنا أشعر «بامتياز» خاص تسمح لي به هذه المسافة التي تفصلني عن أطراف الصراع: امتياز الحديث بصراحة تامة دون مخافة أن يوضع على ظهري ختم هذا الفريق أو ذاك. كذلك لا حاجة للتأكيد على أن موقفي منذ الأحداث المؤلمة التي عاشتها سورية بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، أي فترة المواجهة المسلحة بين السلطات السورية وحركة الأخوان المسلمين، يقوم على أن من يلجأ لاستعمال العنف وينتمي إلى الجنس البشري بوصفه كائن عاقل فهو كما يقول المعتزلة وسارتر مسؤول من جهة، ومن جهة ثانية، وكما تقول الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإن عليه واجبات وله حقوق.

تساؤلات

يحتاج تناول أية حالة خاصة إلى تحليل خاص متماسك يقوم على

إعادة تناول المعطيات النظرية والمعالجة المعمقة للمعطيات العيانية في محاولة لتفهم الأسباب والسعي إلى إبداع صيغ علاجية مناسبة. ومجرد قبولنا مع الباحث بأن الجزائر تتفرد بهذا «الإنفلات الوحشي والإجرامي الهمجي» يعني بداهة وبالضرورة التعامل مع هذه الحالة بشكوك منهجية أساسية وتساؤلات شئنا أم أبينا مشروعة:

١ ـ ماهو حجم ومسؤولية السلطات الجزائرية في إنتاج وإعادة إنتاج الحقد والعنف في المجتمع؟

٢ ـ أخذا بعين الاعتبار قواعد الديمقراطية الشكلية، ومهما كانت رغباتنا الذاتية والموضوعية، هل يمكننا اعتبار السؤال عمن يمثل الشرعية في الجزائر سؤالا غير مشروع؟ وهل يمكن غض النظر عن أن «الإرهابيين» هم أبناء صناديق الاقتراع وأن «العسكر» هم المسؤولين عن وقف العملية الانتخابية؟

٣ ـ لماذا قبل العالم أجمع بمشاركة بول بوت الذي لا يختلف خبيران عاقلان على محاكمته لارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مباحثات سلام كمبوديا في حين يستثنى من الحوار في الجزائر ليس المعادل الجزائري للخمير الحمر (كتيبة الأهوال) وإنما حتى أكثر العناصر اعتدالا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

٤ ـ كيف ينجح الجيش في الجزائر في فبركة أجهزة الدولة وقطاعها العام وموظفي ووكلاء الثروة النفطية والمؤسسات «الشعبية» ويحدد الخارطة الحزبية للبلاد والمرخص والممنوع والمعارضة المقبولة وتلك المرفوضة وكبار المسؤولين وكبار المهمشين وانتخابات في صناديق اقتراع متجولة ويفشل في الرد على نداءات قرويين على ضربة حجر من العاصمة يستنجدون به ضد العناصر الإرهابية؟

٥ ـ لماذا تتكثف أهم جرائم الحرب الأهلية الجزائرية في مثلث الموت (الميديا) وكيف يمكن حماية آبار النفط والتابلاين ولا يمكن حماية سكان المناطق المنبوذة منذ الاستقلال؟

٦ ـ لماذا ينقضّ الإرهابي في الجزائر على إخوته وأبناء عمومته ومن دعمه سياسيا وماليا في السنوات الأخيرة عوضا عن أن يخوض حربه مع خصمه السياسي والعسكري؟

٧ ـ لماذا لم تبادر الحكومة للتحقيق أو فتح مجال التحقيق المستقل في أهم عمليات الاغتيال المنسوبة إلى الإسلاميين وبشكل خاص اغتيال يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أو الأمين العام لاتحاد نقابات العمال؟

٨ ـ ماهو المآل القانوني لأهم القضايا التي شهدت في وقتها استعمالا إعلاميا خارقا للمعتاد لإدانة الإرهابيين في الجزائر؟

لا أدعي امتلاك الإجابة بشكل حاسم وواضح على هذه التساؤلات، ولكنني أدعي مشروعيتها انطلاقاً من المعطيات والحالات التي درستها في المأساة الجزائرية.

لم أذهب للجزائر أول مرة لمقابلة الإسلاميين وإنما قيادة المرصد الوطني لحقوق الإنسان ونشطاء من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. ومنذ الزيارة الأولى كان لدي إصرار على مقابلة ضحايا الإرهاب والحديث معهم. وعندما لم يتم ذلك بشكل رسمي، قمت به بشكل غير رسمي وتوصلت إلى أن هناك ما يملى على الضحية لتقوله ولو لم يتوافق مع ما لدى الضحية من أوجاع ومعاناة وشكوك. وقد صفعتني شهادة زوجة شخص يقدم

كضحية للإسلاميين. فما أن اطمأنت لي حتى أسرّت بأن زوجها كان قد هدد واستجوب من قبل الشرطة الخاصة قبل أيام من اغتياله. وأنه لم يتلق يوما أي تهديد من أي طرف إسلامي كونه ابتعد عن القضايا السياسية والعامة قبل اغتياله بعامين. وكونها لا تريد اللحاق بزوجها وترك أطفالها في الشارع فهي تؤثر الصمت.

من جهة ثانية، تحاول السلطات أن تضخم الفزاعة الإسلامية قدر الإمكان كأفضل غطاء لسياستها الأمنية وللأزمات الاقتصادية والاجتماعية العميقة في البلاد. ففي الجزائر، ٧٠٪ من الشبيبة دون الثلاثين من العمر ولا أمل لغالبيتهم بالعثور على عمل، وقد سرح في السنوات الأخيرة مئات آلاف العاملين بين الثلاثين والخمسين من العمر. فوجود مشكلات أمنية يحصر مطالب الناس بالبقاء على قيد الحياة ويؤخر الحركة المطلبية في المجتمع.

لقد شهدت بنفسي عدة محاولات يعيش فيها مواطنون تهديداً غير معلن يدفعهم لطلب النجدة من الأمن. ومن الحوادث الفردية الصغيرة المعبرة أنه وبعد ساعات من طرحي السؤال حول من اغتال يوسف فتح الله ولماذا في ندوة عامة، جاءتنا امرأة تقول أنها قريبة زوجته وكانت في حالة ذعر وخوف وقالت افعلوا شيئاً من أجلي إنهم يريدون قتلي. فقد أخبرتنا بأنها قد تلقت إنذاراً بالموت من الإسلاميين الذين أخبروها بأنها ستلحق بيوسف. لكن القصة لم تكن محبوكة بشكل جيد وفور انتهاء اللقاء اتصلت بسياسي مقرب من اتفاق روما ورويت له القصة وأعطيته اسم المرأة فضحك ثم قال «سأتصل بالشريرين لأعرف إن كان هناك شئ من هذا القبيل». واتصل بي بعد يومين ليقول لي تركت أكثر من خبر والشريرين لا يعرفون حتى بوجود السيدة المذكورة فكيف بعلاقة

قربتها بالمرحوم يوسف فتح الله، ولن يحدث لها شئ إلا إذا شاء الله والأمن.

في الثالث عشر من يناير، ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية الوفاق الوطني في روما. وأثناء سعي الموقعين لتعريف العالم بها وقع انفجار سيارة مفخخة في العاصمة الجزائرية في الثلاثين من الشهر نفسه أودى بأربعين قتيلاً و٢٥٦ جريحاً. والسؤال: من المستفيد من هذا الانفجار في هذا الوقت؟

في ٢١ فبراير ١٩٩٥ وقعت حوادث في سجن سركاجي أدت إلى مقتل أربعة حراس واحتجاز عدد من الرهائن. وكان الطلب الوحيد للسجناء هو وجود أحد محاميهم أثناء تسليم أنفسهم والتحقيق في جريمة القتل، وكان الرفض هو الجواب. وقامت قوات الأمن بقتل اكثر من ٩٦ سجيناً في مجزرة حقيقية. لقد قرأت التحقيق الرسمي للمرصد والتحقيق الأولي لنشطاء حقوق الإنسان ووصلتني شهادات ومعلومات كثيرة عن الموضوع وبإمكاني الجزم بأن قرار الهجوم على السجناء كان قراراً سياسياً وليس أمنياً وذلك للتخلص من عدد كبير من غير المرغوب بهم من السجناء[٤].

لقد قدم لي أثناء وجودي في الجزائر من أطراف رسمية وغير حكومية ١١ بياناً لجماعات إسلامية مختلفة، وكنت قد جمعت في باريس إصدارات مهمة لهم. وعند دراسة البيانات تبين لي من معرفتي بطرق التزوير أن هناك أربعة منها مزورة بالتأكيد. فهل تزوّر الحركات الإرهابية بحق بعضها أم أن هناك طرف ثالث يقوم بالتزوير؟

وحتى لا أطيل في الاستشهادات، أعود إلى التذكير بأن التدقيق في دراسة ظواهر العنف مسألة جوهرية. فإنتاج العنف في ثقافة هوليود

والإعلام السمعي البصري الغربي يفوق بأضعاف مضاعفة مثيله عند الجماعات المتطرفة الصغيرة التي لا تحتل حيزا في عالم الخبر إلا عندما تحطم بعمل بربري الصمت العام في منطقة من العالم. ومن غير المجدي أبدا انتزاع هذه الظاهرة من أسبابها ومقوماتها ومغذياتها، وإلا سقطنا في منطق السيدة اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية التي تضلل عمدا الرأي العام بالقول بأنه لا يمكن مقارنة عملية البناء (للمستوطنات في فلسطين) بعملية القتل (العمليات الفلسطينية الانتحارية)، مغلقة العين عن كون بناء المستوطنات يغتال وجود شعب بأكمله.

لا أريد بهذا المثل تبرير أي عمل إرهابي في الجزائر، ولكن أطمح لمقاومة التفسير المانوي الذي يختزل المأساة الجزائرية في أبيض وأسود وخير وشر. فالمأساة الجزائرية هي أولاً وأخيراً ابنة وضع تاريخي تراكمت فيه وحشية المستعمر وبربرية الأجهزة التسلطية بشكل أصبح العنف واحداً من أهم عناصر العلاقات ما بين الإنسانية في الحياة اليومية للناس. وطالما كان الأمن قادرا على كبح جماح تفجير هذا العنف بأشكال اكثر شراسة كانت تعبيراته الأساسية اجتماعية. وجاء انكسار هيبة السلطة في أحداث أكتوبر ١٩٨٨ مفتاحاً لاتساع نطاق هذا العنف ليشمل البعد السياسي. فيما يفسر جزئياً القبول السهل لإيديولوجية جبهة الإنقاذ القصيرة العمر والثقافة والكوادر والخبرة وحتى المعرفة الإسلامية.

لقد مزق التواجد الاستيطاني الفرنسي نسيج العلاقات المجتمعية وتعبيرات الهوية التاريخية الأساسية بتحويلها إلى مرجع سلبي مقابل المرجع الغربي الإيجابي والمتنور، فيما شكل عملية اغتصاب للذات الحضارية لشعب. وقد حمل حكم جبهة التحرير في مزيج ضباط الجبهة والمستعمر واقعة الجيش الذي فبرك الدولة على مقاسه وصراعاته. وأولى

هذه الصراعات كانت في التصفيات الجسدية والجهوية داخل البلاد بشكل تركزت الثروة والسلطة معه في مناطق جغرافية محددة (ما يعرف بالـ ب. ت. اس أي البطنة وتبيسة وسوق الهراس)، في حين تواجد أبناء الولاية الرابعة في قاع الهرم السياسي والاقتصادي بعد حل جيشها واستبعاد أبنائها من مراكز القرار. وليس محض الصدفة أن حدود هذه الولاية الرابعة هي نفسها ما يعرف اليوم بمثلث الموت. وقد دعمت بشكل أعمى جبهة الإنقاذ لتخرج من هذا النبذ السوسيولوجي والسياسي الذي طال لثلاثة عقود.

إن تتبع هذه المنطقة منذ أحداث أكتوبر ١٩٨٨ يظهر مدى العداء للسلطة والجيش ومدى عنف السلطات في التعامل معها. من هنا غياب ثقة المواطنين في هذه المنطقة بكل ما هو حكومي وحذر كل ما هو حكومي من كل قادم منها.

ويشير بيان صادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في نوفمبر الماضي إلى البعد السوسيولوجي للأحداث بالقول: «إن طبوغرافيا الجرائم التي وقعت في صيف هذا العام (في سيدي ريس، ميرامار، عين بنيان وبني مسوس) والبنية الاجتماعية للسكان المستهدفين، المقذوفين من المناطق الداخلية والمقيمين في سكنى مؤقتة وهشة، كذلك نمط وتوجه أسلوب عمل الجماعات القائمة بهذه الأعمال يودي إلى وجود مخطط جهنمي يهدف إلى جعل العاصمة تعيش حالة ذعر عامة تجعل الناس يقبلون بكل المغامرات. فالأمر يتعلق بالهجوم على كل ما تبقى من روابط اجتماعية في صفوف الجماهير فيما يخلق حالة فوضى عامة ورهاب يعم المواطنين».

إن الإرهابي والمدافع الذاتي والدركي ليست مصطلحات واضحة

بشكل يسمح بالاطمئنان المنهجي. ويسهل الاستنتاج بأن هناك عدة تعبيرات مسلحة تقوم بالجريمة الإرهابية: هناك المنبوذون الذين ألقت بهم الدولة البيروقراطية إلى أبواب جهنم فامسكوا بها ليعيدوا بحميمها على الحاكم والمحكوم، وهناك الانتقام بالمعنى الثأري القديم للكلمة، والجريمة المنظمة التي تستفيد من حالة الفوضى في أكثر من منطقة، وأيضاً طرف من الأمن العسكري له مصلحة في وجود العنف والتلاعب به وتوظيفه كجزء أساسي من استراتيجية بقائه في موقع الآمر الناهي في البلاد. من جهة ثانية هناك غياب كامل في التجانس والدوافع وأسلوب العمل عند المجموعات المكونة لمن يشمله قانون الدفاع الذاتي والتي يقدر عدد أعضائها اليوم بمائة ألف مسلح: ففي بعض المناطق هناك مجموعات عفوية للحماية الذاتية لا تريد أحداً في مناطقها وتدير ظهرها للجيش والإرهابيين فيما تلخصه شهادة امرأة لنا قبل عامين: فليتبارزوا في الصحراء ويتركونا بسلام. وهناك مجموعات سياسية للحماية الذاتية بتوجيه وطلب من قوى سياسية تعرض بعض مسئوليها للاغتيال أو تخشى من الانتقام لمواقفها المطالبة بمنع الوجود الشرعي لأطراف إسلامية. وهناك من زجت بهم قيادة البلديات بمجموعات الدفاع الذاتي وهم بأمرة الحرس البلدي ويعيشون بأجور زهيدة وأحوالهم سيئة. وهناك من يعرف بالباتريوت (الوطنيون) وهم ذوي مرتبات عالية وبصلة مباشرة بالأمن العسكري ومهمتهم رصد الآخرين.

ومن المؤسف أن القانون لم ينظم شيئاً. فكما هو الحال عموماً في الدول التسلطية، وحيث القانون يشكل المرجع الأخير وليس الأول، فآخر ما يخطر على بال المسلح الاطلاع على مواد هذا القانون. وكون العنف العسكري غير منظم فكيف بالعنف الموازي وغير المنضبط والذي

يتخذ يوما بعد يوم أشكالا مختلفة ويوظف لأغراض أخرى؟ من هنا تحولت فكرة الحماية الذاتية في المجتمع إلى سلاح إضافي في الصراعات الاجتماعية وحتى تصفية الحسابات الشخصية. في مقابلة أجرتها باتريسيا لالومبير للقناة الفرنسية الأولى يجيب أحد مسؤولي هذه المجموعات عن السؤال حول تجاوزات بالقول: «نحن بشر ولسنا ملائكة».

وكون غياب المحاسبة (الإفلات من العقوبة) هي مكافأة الولاء للحاكم، فقد تحولت مسألة الدفاع الذاتي في العديد من المناطق إلى أداة ردع للمواطنين من قبل المواطنين.

وما دمنا نتحدث عن القانون، لقد تابعت عدة ملفات تم الحكم فيها بالإعدام على أكثر من ٣٥ شخصاً في أقل من نصف ساعة. كيف يمكننا تصور محكمة عادلة تصدر أحكاماً بهذه الخطورة في زمن قياسي كهذا؟ لقد نشرنا في تقرير «رفع الحجاب» رسالة من وزير العدل يطلب فيها من القضاة عدم التساهل في الأحكام في قضايا الإرهاب، وهناك عدد من المحامين والقضاة اغتيلوا أو اختفوا في ظروف غامضة أو اعتقلوا (كحالة رشيد مصلي) لمجرد دفاعهم عن متهمين إسلاميين. وقد وجهت السؤال في وزارة العدل الجزائرية لأمين عام الوزارة: لقد شعرت بأن القاضي في هذا البلد هو مجرد موظف في القطاع العام فكان جوابه: هذا ليس ذنبنا، هذا إرث يحتاج إلى وقت، فما كان مني إلا التعقيب وأنا أظهر له رسالة من وزير العدل تتعامل مع القاضي كموظف تابع للسلطة التنفيذية: هل برسائل كهذه تتخلصون من هذا الميراث؟ فأجاب وقد عرف التعميم: هذه مجرد ورقة لسلة المهملات.

من المفيد التذكير بأن فترة الاستشراس العنفي في الحرب الأهلية قد

ترافقت مع بحث جبهة الإنقاذ عن حل سلمي للأزمة وقضاء قوات الأمن (أو الصراع الداخلي) على كل القيادة التاريخية للجماعة الإسلامية المسلحة وصولا إلى إعلان جيش الإنقاذ وقف إطلاق نار من جانب واحد وبدون شروط. فهل أدى ضعف إرهابيي الجماعات الإسلامية المسلحة إلى استشراسها وكيف رغم إضعافها ما زالت تتمتع بإمكانية الحركة والمبادرة؟ من جهة ثانية ليس هناك أي إحصاء يفيد بأن عدد الضحايا قد تأثر بتسليح القرويين.

إن نقاط الغموض المذكورة مجتمعة هي التي دفعتنا للدفاع عن مبدأ لجنة تحقيق محايدة غير حكومية سماها البعض دولية والبعض الأخر عربية ـ إفريقية. وإن كنا نعرف مسبقا بأن كشف نتيجة التحقيق في مجزرة قانا قد كلف بطرس غالي منصبه كأمين عام للأمم المتحدة وأن هناك لجان تحقيق فشلت في مهمتها وأن بتلر بحماقته كاد ومازال يلعب لعبة الحرب القذرة في العراق، إلا أننا نتبنى هذه الفكرة كعتلة لمناهضة مبدأ غياب العقوبة في الجزائر ولكي يشعر المسؤول عن القتل بأنه سيحاكم يوما لجرائمه، مهما كانت قرارات ستراسبورغ حول هذا الموضوع أو تقديرات تقنيي الأمم المتحدة.

لقد أصبح من واجب المجتمع غير الحكومي العربي التدخل للمطالبة بلجان تحقيق واستعمال الاختصاص الجنائي العالمي لملاحقة المجرمين بل وتشكيل محكمة راسل لجرائم الحرب الأهلية في الجزائر كرد في مستوى المأساة التي يعيشها هذا البلد. فعندما نتحدث عن الجزائر اليوم يجب أن لا ننسى وجود ١٨ ألف معتقل في السجن في قضايا الإرهاب وقرابة أربعة آلاف مفقود ومائة ألف قتيل.

وكوني ممن شارك في صياغة موقف إحدى المنظمات الدولية سواء

من مجموعات الدفاع الذاتي أو من الحكومة الجزائرية، فإنني اعتبر هذا الموقف حكيما وملائما للحالة الجزائرية الراهنة. لأن السلام يتطلب نزع السلاح لا توزيعه بشكل غير مسؤول وهو يتطلب أيضاً احترام الدولة لحياة مواطنيها ودفاعها عنهم لا اعتبار هذه المسألة ورقة من أوراق السلطة التنفيذية والأمنية في البلاد. كذلك يتطلب السلام إشراك كافة الآراء والحساسيات التمثيلية للمجتمع التي تقبل التداول السلمي على السلطة ومبادئ الدستور والتزامات الجزائر الدولية، وليس تفصيل أطراف الحوار من فوق ثم فرض التمثيل في البلاد في انتخابات على الطريقة المحمودة.

من الصعب التوجه إلى أشباح الإرهاب لرسم معالم دولة القانون في الجزائر، أما تسعير الدولة للعنف فيعني دخول نفق لا يدرك أحد إلى أين سيصل بالبلاد والعباد.

١) محاضرة غير منشورة ـ باريس ـ فبراير ١٩٩٨ نشرت في كتاب «أزمة حقوق الإنسان في الجزائر»، جماعي، مركز القاهرة، ١٩٩٩. وقد نشرت فيه أيضاً دراسة الصديق محمد السيد سعيد «الدفاع الجماعي الشرعي المشار لها أعلاه. والتي يعود تحريرها إلى يوليو ١٩٩٧

٢) في مقالة له في صحيفة الموند الفرنسية يتساءل برنار هنري ليفي: «هل يجب بانتظار ذلك الدفاع عن مبدأ «الجماعات المسلحة للدفاع الذاتي»؟ ألا نخاطر بتأجيج نار لولب الجنون؟ الخطر بالتأكيد موجود، وليس من السهل على أي ديمقراطي أن يقبل برحابة صدر تخلي الدولة عن «احتكار العنف». ولكن النظرية الفيبرية في الدولة شئ، والطوارئ شئ آخر. الكل يعلم أن هناك حالات طوارئ يجب فيها على نظرية الدولة الحكيمة هذه أن تترك المكان لنظرية «الشعب المسلح» الجمهورية أيضاً» (الموند ١٢ فبراير ١٩٩٨).

٣) في ١٩٩٦ مع باتريك بودوان، وفي ١٩٩٧ مع باتريك بودوان وادريس يزمي وأنا نفسي. وقد صدر عن البعثة الثانية التقرير المعنون «رفع الحجاب» في: الجزائر، الكتاب الأسود، وفيه أربعة تقارير للعفو الدولية والفدرالية الدولية ووتش وصحفيون بلا حدود عن دار ديكوفيرت بالفرنسية في نهاية ١٩٩٧. وهو موجود بالإنجليزية أيضاً.

٤) أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً عن مجزرة سركاجي في شهر مارس ١٩٩٨ يعطي صورة عن أسلوب عمل قوات الأمن والقضاء في الجزائر.

موت الحزب المقدس(*)

مُنعت الأحزاب الشيوعية من الوجود القانوني في أكثر من نصف البلدان العربية بدعوى حضها على الثورة والعصيان وهدم النظام. ومُنعت الأحزاب الإسلامية في أكثر من نصف الدول العربية أيضاً بحجة رفض الطابع الديني للحزب السياسي. وقد تراوحت درجة الملاحقة والمنع بين الاعتداء على ثلاثية التنظيم والتجمع والتجمهر وصولاً إلى حق الحياة، أو ما أسميناه في حينه «الإبادة السياسية» (كقرار النظام العراقي السابق إعدام كل عضو في حزب الدعوة وقرار مجلس الشعب السوري المشابه بحق المنتسبين لحركة الإخوان المسلمين).

ويمكن القول، أنه وبعكس الغاية من المنع والحظر، كانت النتائج في معظم الأحوال عكسية. فقد أعطت صورة «ضحية السلطة المستبدة» ورقة حسن سلوك عفوية لحاملها عند الجمهور. كما وسمحت بوضع الحزب المستهدف فوق النقد، باعتبار أن أية مساجلة سياسية أو فكرية «تصب في خدمة القامع وتعطيه الضوء الأخضر للاستمرار في ضرب المقموع». بكلمة، أدت وسائل الحظر والقمع السياسي إلى نتيجة سلبية لمن لجأ إليها. ولنتائج كارثية على المجتمع الذي حرم من ممارسة السياسة كوظيفة مواطنية تشمل إلى جانب المشاركة، الحق في النقد والتجاوز.

* نشرت في القدس العربي ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٧

في القرن العشرين، ارتدت أهم الأحزاب السياسية، قومية أم إسلامية أم اشتراكية، ثوب القداسة. فلكل منها عقيدة، وهذه العقيدة تجمع بين التفوق والفرادة والحتمية والخلود. وسواء نصبت خصمها عدواً للإسلام أو الشعب أو الأمة أو الطبقة، فقد تعاملت مع من يغادرها بمنطق المرتد. بحيث يصعب في الواقع إقامة تمييز وظيفي بين التخوين عند التيارات القومية والتكفير عند التيارات الدينية.

إن كان جدار برلين قد نزع ثوب القداسة الإيديولوجي عن الحزب الماركسي اللينيني، وأسقط احتلال الكويت تماسك الحزب القومي، فعلينا انتظار ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لنزع القداسة عن الحزب الإسلامي. شكّلت الحرب على الإرهاب الاختبار الأقسى خلال ٧٥ عاما من وجود الحركة الإسلامية السياسية. اختبار جعل الحركة تخوض في امتحان عنف السياسة، الذي يتجاوز في قسوته ووضوحه سياسة العنف. وقد ساهم في ذلك حالة الهرج والمرج الناجمة عن فوضى الحرب على الإسلام، في معمعان الحرب المنظمة على الإرهاب.

هذه الفوضى جعلتنا نشهد نقاشات واسعة داخل الفضاء الإسلامي بتعبيريه الثقافي والسياسي. كما وأنقذت المسلمين من الكسل الذهني والاستسلام لموضوعة «كل شيء على ما يرام». بنفس الوقت أظهرت هشاشة الحركة الإسلامية السياسية في بعض البلدان، وقوتها في بلدان أخرى. الأمر الذي رفع الحصانة العقائدية والمقدسة عن الحزب الديني. ليحل سريعا مكانها مواصفات سياسية أخلاقية عامة مثل فكرة القيادة الحكيمة أو الهزيلة، الخيارات السياسية الصائبة أو الخائبة، تورط كوادر الحزب في ممارسات قمعية أو ملفات فساد، أو تميز كوادره بأخلاق عالية وقدرة على التفاني والعطاء.. وكان لتسارع

الأحداث السياسية في المنطقة دورا هاما في هذا التغيير السريع في تنامي مواصفات تقييمية جديدة عند عامة الناس. مما يذكرنا بالتعريف المبسط والعميق للسياسة عند ابن منظور: «القيام على الشيء بما يصلحه».

في أشهر قليلة، اصطف جناح حركة الإخوان المسلمين مع قوات حلف الناتو في أفغانستان. وشارك إسلاميون في عملية بناء سلطة «تحت الطلب الأمريكي» دون أية عقدة ذنب. وقد حاور الحزب الإسلامي وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الحاكم الأمريكي بريمر، باسم التعامل مع الأمر الواقع، ودخلوا وفق تصوره في مجلس حكم بأمرة الاحتلال. وبينت تقارير منظمات حقوق الإنسان تورط الأحزاب الإسلامية في خماسية النظام البعثي الراحل (الترويع والسجن والتعذيب والقتل والتهجير). بل، تمكن بعضها من بناء فرق الموت في أقل من عامين. في حين احتاجت التجربة السورية لتعطي فظائع سرايا الدفاع إلى عقد من الزمن. وبتتبع تقارير «المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق» يتبين لنا أن لا فرق في سرقة المال العام والرشاوى والمحسوبية والنهب بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية الموالية للاحتلال.

هذه الوقائع البائسة دفعت بالعديد من الأحزاب الإسلامية المتأزمة للتركيز أكثر فأكثر على أساليب كانت تتنزه عن الخوض بها. مثل الإسراف في الخطاب الطائفي، والاعتماد على الروابط العشائرية والعضوية على حساب العلاقات المدنية. أو اللجوء لوسائل اقتصادية غير مشروعة لكسب رضا جماعات الضغط التقليدية والجديدة من حولها، بعد أزمة الثقة العقائدية التي يصعب استعادتها. بتعبير آخر لكي تصبح

في العديد من الأمثلة جزء من مكونات الأزمة لا جزء من قوى الخروج منها.

هل كنا بحاجة إلى هذا الزلزال لنقتنع بأن القاموس السياسي بأهم توصيفاته قابل للتطويع عند الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية سواء بسواء؟ أو أن تعبيرات مثل الاعتدال والتطرف، الوسطية والتهور، العقائدية والذرائعية، النقاش الداخلي ودكتاتورية القيادة.. لا تختلف في قراءتها عند هذا الحزب أو ذاك؟ بل ويمكن القول أن كلا التيارين الإسلامي والعلماني قد مر بمرحلة الحزب الثوري القائد المخلص أو أهل الحق والفرقة السياسية الناجية. ذلك قبل ظهور علامات الشفاء من هذه النظرة المتعالية للمجتمعين السياسي والمدني وعامة الناس. قبل بدء قبول فكرة أن الجغرافيا السياسية والمدنية رحبة واسعة لا يجوز تأميمها ولا خصخصتها بقرار حزبي أو حكومي أو فتوى دينية.

لا تسعى هذه الأسطر لتصويب أو شجب أو تأييد هذا السلوك الحزبي أو ذاك، بل تطمح لوضع حد لمفهوم القداسة في العمل السياسي والحزبي باعتبارها من مقومات الدكتاتورية السياسية في الفكر العربي المعاصر. ويهمها التأكيد على فكرة بسيطة وهامة جدا تقول: الحزب الإسلامي حزب كغيره من الأحزاب، لا قداسة له ولا حظر عليه. أما الدين، فهو كما حال الوطن.. للجميع.

ديمقراطية المنع والقمع

في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٣ أصدر مجلس الحكم المعين بقرار من قوات الاحتلال في العراق، قراراً بمنع قناة «العربية» ما لم تتقدم بتعهد خطي ـ كما قيل لنا حينها ـ بعدم تشجيع الأعمال الإرهابية. ثم في فبراير ٢٠٠٤، كان آخر إجراء صحفي لمجلس الحكم منع قناة «الجزيرة» من تغطية نشاطاته. بعدها وفي السابع من شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٤، قررت الحكومة العراقية المؤقتة إغلاق مكاتب الجزيرة لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتجديد. رافق القرار الأخير عدة مقالات من أسماء عراقية معروفة، منها من يعرب عن غبطته بهذا القرار بل ويلوم الحكومة لأنها تأخرت وأخرى تطالب بأن يصبح القرار دائما وليس مجرد عقوبة مؤقتة.

في بلد آخر، فرنسا، وبطلب من الحكومة الإسرائيلية، وضغط من اللوبي الموالي لإسرائيل، طالب المجلس الأعلى للسمعي البصري في الفترة نفسها، بتوقيف قناة المنار لبثها مسلسل «الشتات» قبل عام على ذلك وتشجيعها لأعمال العنف. كنت أتابع قضية المنار عندما وقع في يدي مقالة للسيد عزيز الحاج استوقفتني كثيرا وشعرت أمامها بأننا إن كنا ما زلنا في القرون الوسطى للإعلام فنحن في العصر الحجري للديمقراطية: فالسيد عزيز الحاج، يعتقد أن خطاب رامسفيلد تجاه الفضائيات مساوم ومهادن وأن إجراءات الحكومة بحق الجزيرة

«خطوات صغيرة» في مواجهة جرائم كبيرة، حيث جاء في مقالته: خطوة عراقية صغيرة تجاه (الجزيرة):

«إن قرار غلق مكتب الجزيرة شهرا في العراق هو رغم إيجابيته ناقص جدا. إن المطلوب هو غلق مكاتب الفضائيات المارقة طوال المرحلة الانتقالية ولحين ضمان استقرار العراق وقيام نظام ديمقراطي برلماني فدرالي حقيقي».

ممثل سلطة صدام حسين السابق في اليونسكو يعطينا المثل الساطع على القدرة الخارقة لفئة من المثقفين على إتقان فن الدفاع عن الدكتاتورية وفن تمثيلها، ثم التمثيل بها والأدلجة لإعادة إنتاجها بآن معاً، مطالباً بإغلاق قنوات «الجزيرة» و«المنار» و«العالم» كحد أدنى لحرية الإعلام وبناء السلم والديمقراطية في العراق.

سقط الدكتاتور لكن الدكتاتورية لم تسقط، وها نحن بصدد «كارتل» من المحترفين الذين استوعبوا سقف المطالب الأمريكية والمصالح الأمريكية والمفهوم الأمريكي «للحريات الأساسية». بعضهم جاء من الستالينية أو الأصولية الإسلامية، وبعضهم الآخر رضع في أحضان الدكتاتورية. وجميعهم فهم أن أجمل أشكال ممارسة الحكم دون مصاعب هو استيراد أنموذج تونس الخضراء القائم على اغتيال الديمقراطية باسم الديمقراطية وضرب حقوق الإنسان باسم هذه الحقوق. وهم لا يتوانون عن اتهام كل من يختلف معهم في الرؤية أو التصور أو التحليل بالتواطؤ العلني أو الضمني مع الإرهاب و«عرقلة التطور السياسي الديمقراطي في العراق ونشر الفوضى ومحاولة بث الفتن» في «برنامج متعدد الرؤوس والأطراف، صدامي ـ لادني ـ إيراني».

لنترك جانباً الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص لحرية

التعبير في المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن حرية الصوت والصورة، ولنطرح سؤالا أكثر عملية وفجاجة: ما هي المعاني الحقيقية للرقابة اليوم؟ هل مازال بإمكان الدولة «حماية» (أو تعقيم) مواطنيها من موجات الأثير الفضائي؟ هل بالإمكان خلق جزر معزولة ووسائل تشويش جديدة تحول دون وصول السمعي و/ أو البصري لهذا الصنف أو ذاك من الناس؟ هل بالإمكان تقديم وجبة طعام واحدة حتى لذوي الأمعاء الفكرية الخاوية؟

عندما أغلقت الحكومة السورية قبل أربعين عاما مجلة «المضحك المبكي» الكاريكاتورية قتلت هذا المشروع في مهده وأخرت مدرسة الكاريكاتير بالمعنيين الفني والسياسي في سورية عن نظيراتها في العالم والمنطقة. اليوم، لا يمكن لأحد أن يمنع أي فنان كاريكاتير من حمل لوحته لعشرات الآلاف من العشاق لفنه دون رقيب ولا محاسب. وإن كان لثورة الاتصالات من فضل على جنسنا، فهي وإن لم تخلق المساواة في دمقرطة المعارف فقد نجحت في جعل الرقابة والمنع وسيلة تجمع بين الحماقة والغباء والصلف والعجز.

من الناحية العملية، لم تتوقف قناة الجزيرة عن أن تكون الأكثر مشاهدة في المجتمع العراقي العربي (ليس لها نفس المتابعة في الأوساط الكردية بالتأكيد). ووفق أكثر من خبير إعلامي، لم تنخفض ساعات وموضوعات البث الخاصة بالعراق. كذلك بقيت للجزيرة إمكانية اللقاء والتعريف بعدد هام من الجغرافيا السياسية غير الحكومية. وتمكنت القناة من التكيف مع قرار المنع بحيث صار التذكير بهذا القرار وسام لها في أوساط شعبية واسعة.

بتعبير آخر، لم ينجم عن إغلاق القناة خفض في المتابعة أو ضعف

في الأداء أو تغييب للمشهد العراقي عنه. بالتأكيد هناك تكلفة مادية للجزيرة من جراء استئجار ما يعوض أماكن البث الطبيعي أو شراء الصور من محطات ومراكز إعلامية أخرى. لكن قصة الجزيرة في بغداد ليست سوى مثل جديد على أن الرقابة والمنع في القرن الواحد والعشرين هو وسيلة تحمل من الرعونة أكثر مما تحمل من الجدوى. وهي لا تتعدى من حيث الفاعلية تحقيق نزوات متأخرة عند عقليات تسلطية في طور الانقراض.

في بغداد، تم إغلاق المكاتب. وفي باريس، جرت محاولة لإغلاق السماء بوجه ما تقدمه ثورة الاتصالات. مجلس الدولة الفرنسي، أي الهيئة التي يحق لها مناقشة قرار المجلس الأعلى للسمعي البصري، أصدر في ٢٠ من شهر آب، بعد يوم من مواجهة قضائية ـ سياسية، قراره بعدم ترك الحرية للمجلس الأعلى بإغلاق قناة تلفزيونية. ذلك لتقدير المجلس بأن هكذا قرار يحمل أبعادا لا حصر لها وهو نفسه قد يكون ابن ضغوط ليست بالضرورة موضوعية. فهو بالتالي قد سحب من يد مجموعات الضغط المختلفة قدرتها على إغلاق السماء أو مصادرة الأرض بشكل أتوماتيكي. وهناك توصية أمريكية للكونغرس تطالب بمنع كل المحطات التي تدافع عن «محور الشر وخطاب الإرهابيين». ومازالت النداءات والمقالات ممن راهن على الاحتلال الأمريكي تطالب ببقاء لون فضائي واحد في الجو، ومحطة حكومية واحدة أرضية.

أنتجت الدكتاتورية في العراق نخبا مختلة تخاف من المواطن بل وتتصوره ملوثاً ومخيفاً يحمل كل جراثيم التطرف والعنف والإرهاب. العبارات التي كان يكررها أعوان صدام عن التخلف الشيعي الذي يحتاج لصاعق كهربائي يخرج النجف من القرون الوسطى أيام انتفاضة

رجب تتكرر اليوم في الحديث عن أتباع السيد مقتدى الصدر. إنها العلاقة بالعامة، أو بهذا الصعلوك الذي تسعى أشباه النخب لإعطائه لقب مواطن فيرفض ذلك ليبقى مجرد «أداة» يمكن التلاعب بها من كل عابر سبيل.

ألا يرى اللص اللصوصية في كل مكان. وإن كان هذا المسؤول أو ذاك مأجوراً عند هذه الدولة أو تلك، فكل مواطن عراقي يمكن أن يكون مأجوراً. الخطيئة الأصلية التي ارتكبها الشلبي ليست مشكلة شخصية عند هؤلاء بل مسلكاً يمكن أن ينتهجه كل الناس. لذا يجب عزل المواطن العراقي عن آفات الخارج القميئة حتى لا تتكرر قصة سقوط بغداد، وحتى لا يأتي من يأتي هذه المرة بالدبابة الإيرانية أو القطرية أو اللبنانية...

لن تنجح المجموعة السياسية التي عادت مع الاحتلال، بطائراته، أو بطائرات غيره، في بناء دكتاتورية على نمط صدام حسين. ليس لأنهم أكثر ديمقراطية أو أكثر طغيانا، فقط لأن التاريخ لا يكرر نفسه إلا بمهزلة أو مأساة. لذا سيتنازعون على استحواذ رضا طوائفهم وقومياتهم ومذاهبهم بعيدا عن أية قدرة على تصور مفهوم الدولة الحديثة. وكون ديك شيني يحترم حق حلفائه في تقرير نمط حكمهم لأنفسهم بأنفسهم، فسيترك أقبية أجهزة وزارة الداخلية تحفر عظام السجناء بالثاقب الكهربائي مرعبة بذلك عدو الله وعدوها. لهذا تم تفصيل محكمة جنائية على حجم الانتهاكات المنتظرة، ولم يفكر أي مشارك في الفريق الحاكم، بما في ذلك وزير حقوق الإنسان، بالتصديق على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، أو أي اتفاقية أخرى لحقوق الإنسان؟

نعود لحديثنا حول ما عودتنا الدول الاستعمارية في القرن الماضي على القبول بحد أدنى منه، أي حرية الصحافة. لنقول لأصحاب الممنوعات باسم الوطنية أو الليبرالية: الأصل في الإعلام الإباحة. فحتى تلفزيون قوات بينوشيه المسلحة لم يطالب الديمقراطيون التشيليون بإغلاقه واعتبروا واجبهم في مقاطعته ونقده. هكذا كان موقفنا من محطة يمولها مجرم ضد الإنسانية وأخرى أفرزها البنتاغون. لكننا رفضنا ونرفض منطق إغلاق أي صوت بما في ذلك المحطات المفبركة بقرار من إدارة متطرفة أو قامع ثري. لا لأنها توزع المن والسلوى، أو لأنها لا تشارك في عملية تدنيس الوعي، لكن لأن مقص الرقابة أعمى بامتياز ولأننا لا نملك صكوك ملكية بالحقائق كما لا نملك الحق بمنع أحد من التعبير عن رأيه.

إن كان من الضروري وجود عهد أخلاقي للصحفي والوسيلة الإعلامية، فإن الاحتكام للقانون يبقى أفضل الوسائل لتحديد ما إذا كان هناك تحريض على القتل أو دعم للإرهاب أو تشويه للوقائع أو ثلب وكذب.

٢٠٠٥/٧/١٨

المؤسسة العسكرية والديمقراطية في موريتانيا![*]

قبل ثلاث سنوات (٧/ ٨/ ٢٠٠٥) نشرت مقالة في «القدس العربي» بعنوان: «المسؤول الحقيقي عن الانقلاب العسكري في نواكشوط»، قلت فيها: «نحن ضد الانقلابات العسكرية، ولا يمكن أن نعطي ورقة بيضاء لأي انقلاب لا يشكل انتقالاً فعلياً سريعاً للسلطة إلى الشعب.

ولكن من الذي قاد الانقلاب هذه المرة؟ أليس تزوير مفهوم الديمقراطية والدستور والشرعية السياسية؟ أليس الصمت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لمجرد صفقات سياسية واقتصادية قصيرة النظر؟».

قبل ساعات من وقوع الانقلاب العسكري الجديد، كتب محلل موريتاني، أطلق على نفسه اسم «أبو الحسن»، مقالة ساخرة بعنوان «السلطان الحائر»، حاول فيها أن يعرض الوجه الحقيقي للصراع في موريتانيا بين سلطة السيف وسلطة القانون.

لقد استعار من توفيق الحكيم عنوان مسرحيته حول السلطان، الذي دخل في جدل فقهي مع قاضي القضاة، وبرقابة غير مأمونة يرعاها المماليك الصقالبة، حول شروط الإمامة والخلافة. قاد لغط الجدل الفقهي

* عن صحيفة القدس العربي ٢٠٠٨/٨/١١

ذلك السلطان بقبول نهاية مريرة لملكه، أجلسته في قفص نخاس لا يعرف الرحمة بعد أن جلس طويلا على عرش الكنانة.

ويخلص «أبو الحسن» للقول: لقد كان الأستاذ توفيق الحكيم يعلم وهو القانوني المتمرس أن المحاججة القانونية أو الفقهية، إذا لم تصاحبها وسائل القسر العمومي، قد توصل صاحبها إلى شواطئ غير متوقعة، تصلح مادة لدراما رائعة.....

ويتابع كاتب المقال: «نعم لدينا سلطان حائر يملك شيئاً من السلطة الاسمية ويدخل بغباء في محاججات ولغط مع أصحاب السلطة الفعلية، لا تاج على رأسه ولا مهابة لديه ولا صولجان، كل ما بوسعه هو رفع ورقة توت اسمها الدستور!»

ويستبق أبو الحسن الأحداث فيكتب: «إن أكثر ما يملكه سيدي الشغال بعد إكمالهم السيطرة على الجيش والأمن هو إحراجهم وفرضهم على القيام بانقلاب عسكري جهاراً نهاراً! وهو انقلاب إن حصل سيؤدي إلى تجميد عضويتنا في الاتحاد الإفريقي وإيقاف جزء من التعاون مع الاتحاد الأوربي ومقالات حزينة ومتباكية لمثقفين من نوع الدكتور التونسي منصف المرزوقي أو الحقوقي السوري هيثم مناع».

يمكن القول أن كاتب المقال قد رسم السيناريو المنسجم مع نظرته الخاصة للأمور. هذه النظرة القائمة على ما أسميته قبل عام ونصف «الأنموذج التركي في الصحراء الموريتانية». وللحقيقة، وتجنبا لتقديمنا كسذّج غير مدركين لطبيعة مراكز القوى في البلاد، فقد تابعنا، منصف المرزوقي وأنا نفسي، تأثير التكوين القبلي على الحياة المدنية. كما التركيبات التقليدية على التحول الاجتماعي السياسي، ودور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي.

كذلك راهنّا، وما زلنا نراهن اليوم وغداً، على نضج الحركة السياسية الموريتانية. على ضرورة تنمية أسس صلبة للمقاومة المدنية، بشكل يسمح بتعديل ميزان القوى بين المجتمع العسكري والمجتمع السياسي في موريتانيا لصالح وحدة وطنية ديمقراطية.

وحدة ضرورية لخوض المعركة الأصعب لحماية التحول الديمقراطي، التي هي كما قال الرئيس المعتقل سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله: الحرب على الفقر. إلا أن المصلحة العليا للناس ليست باستمرار في صلب اهتمام مراكز القوى التقليدية التي اعتادت فساداً بلا محاسبة.

بل وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تم التوافق على محوها من الذاكرة القانونية. هذه القوى، التي تملك إحساساً داخلياً وقراءة ذاتية مفرطة للأحداث، تشعر بأنها نجحت حيث أخفق الفرسان وغيرهم ممن حاول الإطاحة بولد الطايع.

فشكلت هيئات مدنية لرسم نمط الانتقال السلمي، وتركت الشعب يختار الرئيس، دون أن يتعارض هكذا اختيار مع استمرار مجلس عسكري نصب نفسه «المرجع الأعلى لإدارة الأوضاع والأزمات». وكما أن المجلس القومي العسكري في تركيا يعتبر نفسه، مع السلطة القضائية، الحارس الضامن لاستمرار العلمانية، يعتبر «المجلس» العسكري في موريتانيا نفسه صاحب القرار في وقف أو استمرار المؤسسات المنتخبة!

لقد نشأت الشرعية السياسية الموريتانية بعد انقلاب ٢٠٠٥ على نظرية التراضي، كما يعرضها ابن خلدون وماكس فيبر. حيث تعاقد المجلس العسكري والتكوينات السياسية على فعل مؤسس لدولة، تحترم الحد الممكن من الحريات الأساسية وتفتح صفحة جديدة للجميع.

وإن كان من الصعب الحديث عن تطابق في وجهات النظر بين مكونات العقد، يمكن القول أن معظم الأطراف حرصت على احترام مفهوم الشرعية الجديد. فهل يبرر وجود أزمة سياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، قيام مراكز قوة عسكرية بهدم سقف المنزل وإدخال البلاد في عالم المجهول؟

هل المؤسسات المنتخبة لعبة إلكترونية بيد العسكر يعودون لنقطة البدء كلما شعروا باهتزاز مواقعهم؟ هنا نعود لطرح السؤال الذي سمعناه من أكثر من حقوقي موريتاني، وبكل جدية: هل كان بالإمكان تحقيق توازن بين سلطة قائمة وأخرى في طور التكون دون برنامج جامع لأهم القوى السياسية في البلاد؟ وهل يمكن اعتبار إنجازات الحد الأدنى كافية لمشروع سياسي واقتصادي وتنموي طموح؟

أم أن مهمة الطبقة السياسية كانت تتطلب التنادي لحكومة وحدة وطنية تجمع كل الطاقات السياسية، مع تمثيل للمؤسسة العسكرية (لأنها طرف أساسي في صنع القرارات)، من أجل كسب معركة ترسيخ المؤسسات الشرعية والبناء؟

ليس بالإمكان العودة للخلف. فقد حوصر الرئيس في قصره عندما مارس حقه الدستوري. واعتقل من قبل قائد حرسه عندما تلقى الأخير نبأ إقالته من منصبه. وستدخل موريتانيا فترة انتقالية غامضة المعالم.

فالعسكريون يريدون أن يحتفظوا بامتيازاتهم وسلطاتهم. والمجتمع، الذي ذاق طعم الحريات، يعتبر أنهم غسلوا أموالهم وأياديهم في السنوات الثلاث الماضية من حقبة ولد الطايع التي شاركوا فيها بكل معنى الكلمة. ثم عادوا لممارساته بشكل مباشر دون وسطاء وبدون أقنعة.

ربما لم يقرأ الرئيس الموريتاني المعتقل ماكيافيلي كما يقول أبو الحسن. لكن مجلس الدولة الجديد لم يقرأ التاريخ ولا الجغرافيا. لذا هو أمام كارثة بناء الدكتاتورية الصلفة إذا لم يعد لخيار المؤسسات الانتخابية. كذلك من الضروري القول ان العودة للمؤسسات الديمقراطية لا تعني أن هذا المجلس ديمقراطي بحال.

ولكن لأن هذه «الديمقراطية» هي التي مسحت عن جبينه، باسم عفا الله عما مضى، كل آثام الجرائم التي شارك بها في ظل ولد الطايع. وعندما لا تقدم المؤسسة العسكرية للمجتمع سوى التعسف، يصبح مشروعا فتح كل الملفات. وحينها لن يتمكن أحد من لجم تعبيرات المقاومة المدنية للحكم العسكري(*).

* خرجت الجماعة الدولية، وبشكل خاص الاتحاد الإفريقي من أزمة الحرج الأخلاقية التي وضعها فيها الجنرال محمد ولد عبد العزيز بتقنية الانتخابات «الحرة»، ورغم أن الاحتقان الداخلي لم ينته، فقد تم تنصيب الجنرال محمد ولد عبد العزيز رئيساً لموريتانيا بعد نجاحه بنسبة مدروسة وعلى الطريقة الأوربية ٥٢٪. ولا شك بأن حكومة الجنرال لن تبادر لمصادرة الحريات الحزبية والصحفية، ولكنها ستضع الخطوط الحمر الضرورية «لاستقرار البلاد». وما من شك أيضاً، أن هذه الانتخابات تعلن نهاية حقبة سياسية وتؤذن بعملية انتقال لجيل جديد من المعارضة الديمقراطية، بعد التخبط الذي عاشته بعض الرموز الوطنية الديمقراطية المعروفة في الفترة بين انقلاب الجنرال واتفاقية داكار.

المخزن والسلطة الرابعة![*]

فتحت أزمة «شبكة الجزيرة» والحكومة المغربية الأنظار على وضع حرية التعبير في المغرب. فتوقيف «النشرة المغاربية» وتجميد القدرة على استعمال أهم مكتب للفضائية في بلدان المغرب الكبير، مع ما ترتب على ذلك من تسريح عشرات الموظفين، كذلك إحالة مدير مكتب الجزيرة حسن الراشدي للمحاكمة وسحب اعتماده الصحفي، وتوافق ذلك مع حكم قضائي بالإعدام الاقتصادي للصحيفة اليومية الأولى في المغرب (المساء) بصدور حكم قضائي بقرابة ٨٠٠ ألف دولار عليها، أي قرابة ضعف الغرامات الصادرة في مجموع القضايا الصحفية في فرنسا في ٢٠٠٧ (٣٣٠ قضية تغطي أهم الصحف الفرنسية ونجد فيها أهم الشخصيات السياسية)!. هذا التغول يطرح على المراقب المتابع أسئلة كثيرة حوّل مشكلة حرية الإعلام في هذا البلد، التي بدأت تتحول من مشكلة داخلية في المقام الأول إلى قضية عامة تطرح على بساط البحث سقف الحريات الصحفية في العالم العربي. خاصة وأن المملكة المغربية تقدّم كمثال في عدة دول غربية وعربية بوصفها تمتلك هامشا واسعا على صعيد حرية التعبير والعمل الإعلامي.

أول هذه الأسئلة حول النظرة المخزنية لأصحاب القلم؟ (أقصد

* عن الجزيرة نت مطلع ٢٠٠٩

بالمخزن البنية الدولانية برموزها وطقوسها وهالة الطاعة والسرية والسلطان الضرورية لاستمرارها على الأقل منذ القرن السابع عشر)، وثانيها حول المعاني العميقة والإمكانيات الخفية والمباشرة للتأثير عبر ثورة لم نصنعها ولكننا لسنا فقط في معمعانها بل من أوائل المستفيدين منها (ثورة الاتصالات)، ثالثها نظرة النخب الثقافية والصحفية لنفسها وفكرة الدور عندها، وأخيراً وليس آخراً، كيف يمكن للسلطة التنفيذية في بلد كالمغرب أن تتعامل مع سلطة خارج السيطرة هي السلطة الرابعة في وضع اعتادت فيه السيطرة على كل تعبيرات السلطة في الدولة والمجتمع؟

تقدّر القيمة الفعلية لأي مشارك في الشأن العام في المغرب، أكثر أو أقل، تقدر من قبل المخزن تقديراً قريباً من الصحة، الأمر الذي يسمح له بتثبيت سلطته وتوسيع قاعدتها وتمكنها من تجنيد كوادر جديدة من المجتمع عبر الاصطياد المنتظم لما تقدمه الدينامية المجتمعية من طاقات. مثله في ذلك مثل نمط الإنتاج الرأسمالي في القرن التاسع عشر والكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى حيث كانت الأخيرة تشكل هيئتها الكنسية من الكادرات القادرة على تثبيت حكمها وتعزيز قوتها بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو السياسية أو المدنية. من هنا وجود مكافآت خاصة (bonus) لمن يرفد المخزن من المجتمع الحقوقي والمدني والإعلامي وكذلك الراديكالي. ولا شك بأن الاستعداد والقابلية عند بعض الأشخاص يسهلان هذه المهمة بشكل كبير.

مواكبة مع هذا الوضع، ساهمت الدمقرطة العشوائية للمعرفة عبر ثورة الاتصالات، في خلق حالة اتساع وإعادة إنتاج مستمرة للمعارف

والكلمات لم يعد من السهل استقطابها وتطويع كوادرها بالكامل في المنظومة المخزنية ولخدمتها. إلا أن المشكلات الاقتصادية وأزمات انسجام اختصاص الكوادر العلمية والأدبية مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع يجعل تطويع وتدجين الصحفي والمثقف مهمة غير صعبة في بلداننا. فثمة قطاعات واسعة من الكوادر المعرفية لا تبحث عن لقب بطل ولا يهمها الأمثولة الإغريقية للفيلسوف ولا تتعدى طموحاتها سلّم المصالح المباشرة في الهرم الاجتماعي و/ أو السياسي. ويعرف الحاكم قبل المحكوم جيداً بأن الالتزام ليس الكلمة السحرية لغالبية الصحفيين حتى في البلدان الأكثر اعتزازاً بحرية الإعلام، وأن رفض جان بول سارتر لجائزة نوبل لا يحول دون وجود عشرات آلاف المتهافتين على التعيين في منصب من الدرجة الثالثة في مؤسسة أو صحيفة خدامة أو مكافأة مغمورة. وبالتالي فهمت المنظومة المخزنية منذ تسعينيات القرن الماضي على الأقل، الطابع الزئبقي للمثقف، والقدرة على توظيف انسدادات المستقبل المهني ومشكلة اللقمة في زمن الأزمات، بل مختلف مداخل ومخارج ما يمكن تسميته تجارة البؤس (وهي بالمناسبة غربية المنشأ).

ما لم يستوعبه المخزن، هو أن التمرد عند البعض فيروس غير قابل للمعالجة، وأن خرق الفراغ جريمة يبحث عنها عدد كبير من الأحرار في المغرب وخارجه. وأن تدجين المؤسسات والأحزاب أحيانا أسهل من تدجين المواهب الفردية. هنا تبدو معضلة صاحب القلم غير القابل للاحتواء، باستعمال جملة مأثورة لأدورنو، أي الإشكالية الحقيقية لمصطلح السلطة الرابعة في العالم العربي، ليس فقط بعلاقتها مع الدولة، وإنما أيضاً بعلاقتها مع الناس. فقبل وبعد تجربة الفضائيات، كانت تجربة

الصحافة المكتوبة من «الأستاذ» لعبد الله النديم إلى «المساء»، تحاول أن تكسر كل أشكال الوساطة بين الصحفي والقارئ، في تحرير للألفاظ والكلمات من سلطان المراضاة المغري والسهل.

من صلب فكرة اشتعال الكلمات في مستنقع الواقع ولدت ممارسات نقدية وديناميةقادرة على الفعل والتأثير في أعلى هرم السلطة وأدناه، داخله وخارجه، في مغامرة حرية التعبير. فالحرية حنين ومشروع كما يقول جورج حنين، ومن يحتقر رقابة الحاكم لا يمكن أن يخضع لقيود المحكوم، وبهذا المعنى لا يمكن أن ترضخ الكلمة الحرة لمصالح وضوابط وقيود مادامت لا تشكل عدوانا غير أخلاقي éthique، أي وسيلة تشهير وتزوير بحق الأشخاص والمؤسسات. وعندما يقول لنا فريق «المساء» مثلا بأنه لن يغادر التراب المغربي، ندرك المعاني العميقة لفكرة الالتزام، بالمعنى النبيل للكلمة. فعدد كبير من الصحفيين المغربيين يعرف أن له مكان طبيعي في صحف أوربية كبيرة، ولكنه يعرف أن دوره في المغرب أكثر أهمية لأنه يتعدى الانتقال من صحيفة وثقافة لأخرى إلى استيعاب معاني وجود سلطة رابعة في المجتمعات النامية والانتقالية.

لم يعد بإمكان أي بلد أن يتنصب فوق ثورة الاتصالات التي خلقت تواصلاً للعالم مع العالم بلا حدود. بل لعل في المقاومات البدائية لبضع السلطات التسلطية ما يعطي عكس المفعول تماماً. فرغم أن نسبة الاعتقال السياسي بعلاقة مع عدد السكان في مصر والعراق أعلى بكثير منها في سورية، جعل الجدار السوري في وجه حرية الإعلام من الاعتقال التعسفي في السنوات الخمس الأخيرة على صفحات الانترنيت أهم سمات الوضع السوري. بحيث نسمع أحاديث عن عشرة آلاف

وخمسة عشر ألفا والعدد الصحيح لا يتجاوز الآلاف الثلاثة بأعلى الأرقام. لماذا؟ لأن صمت السلطة ومنعها للأصوات الحرة الناقدة يفتح الشهية لكل الإشاعات. ويجعل من الدكتاتورية الموضوع المثير في المعمعان الفوضوي والعشوائي لثورة الإعلام. ولعل الدكتاتوريات تصل يوماً إلى نتيجة منطقية وعقلانية تقول بأن عدم انقراض تماسيح الحجب والرقابة وبال عليها أولا. لأن هذه الفوضى الانتقالية أوجدت شعوراً، حقيقياً أو كاذباً، بأن كل مشارك فيها، طرف كامل العضوية في الفعل الثوري ألمشهدي l'acte révolutionnaire du spectacle وبالتالي قادر على استعماله وتوظيفه، إن لم يكن كمالك لوسيلة الإعلام، ففي الحد الأدنى كموضوع إثارة وجلب أنظار بل وتحريك مشاعر. وبذلك فقد شوهت، حتى لا نقول بتعبير متفائل حطمت، ما يسمى بأشكال الرقابة والرقابة الذاتية التقليدية.

أنجبت ثورة الاتصالات هذه de facto سلطة رابعة على الصعيد العالمي، قبل أن يكون بوسعنا الحديث عن سلطة رابعة في كل كيان سياسي وطني. أي أن البشرية، وبعكس آليات بناء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي بدأت من الدولة الواحدة للإقليم الأوسع ثم العالمي، اكتشفت القدرة الفعلية للثورة الإعلامية بآلية معاكسة تماما تجعل سيطرة الدولة على الإعلام إجراء لاحق لاكتشاف عولمته وعوالمه. كل هذه المواصفات غير النمطية للسلطة الرابعة تخلق حالة اضطراب عند السلطات السياسية والأمنية في التعامل معها. وتضطر الأخيرة، بحكم طابعها غير الديمقراطي، إما لأن تأخذ موقفا تونسيا ـ سوريا يقوم على الحروب الاستباقية بما يحمله ذلك من صورة رديئة للحاكم كما أوضحت أعلاه، أو اللجوء إلى النمط المصري ـ المغربي القائم على مبدأ

«دعه يعمل تحت العين وحاسبه بحيث ترى كل عين»، هذا المبدأ الذي برز بشكل واضح عشية أحداث سيدي إفني[1].

بالطبع، ولأسباب عديدة، يطالب الناس الصحافة في أحيان كثيرة بما يتجاوز وظيفتها، ولأسباب كثيرة، يقوم الصحفي بدور الملتزم بالمعنى الواسع للكلمة وليس فقط بالمعنى المهني. في ظل سلطات متنورة، يشكل هذا الوضع حالة انتقال صحية بين جيلين بعدة معان لكلمة الجيل، المعنى الإيديولوجي، المعنى السياسي البراغماتي، المعنى النقابي، المعنى الاقتصادي والمهني، والمعنى الثقافي. لأن حالة الانتقال هذه تخلق فراغات يصعب على الحركة السياسية والمدنية التعامل معها. أما في ظل تراجع الحريات، فيعتبر هذا الدور خطراً على أمن الدولة!

أشارك صديقي المصطفى صوليح في أن الاستمرارية هي المنظم الأساسي لتمحين حرية التعبير في المملكة المغربية. وأن قانون مكافحة الإرهاب وتعديل قانون الصحافة في ٢٠٠٢ ليست المحطات المفصلية في العلاقة بين المقاومة المدنية وسيرورة تشكل السلطة الرابعة في المغرب من جهة والمنظومة المخزنية من جهة ثانية. بقدر ما يتعلق الأمر بآليات إعادة بناء السلطة لنفسها بين ملكين. ولعل أكثر من تقرير وبحث تفصيلي يوضح هذه المسألة. التي تابعناها في المشهد المتقن الإعداد والإخراج لهيئة الإنصاف والمصالحة، وتصرفات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي لم يمتنع مؤخرا وفي حالتين، عن رفع دعاوى قضائية بحق الصحفيين.

إن الغياب الدستوري لتعبير السلطة القضائية في المغرب والتحجيم المزمن للسلطة التشريعية يجعل السلطة الرابعة والسلطة المضادة (أي

التعبيرات الدينامية للفضاء غير الحكومي)، المصدر الأهم للاحتجاج السلمي الفعّال، من هنا ضرورة تحويل الصحفيين المشاغبين إلى رهائن برسم جلسات قضاء التعليمات، بل وزجهم في ملفات إرهابية كما يحدث مع عبد الحفيظ السريتي الصحفي في قناة المنار، رفع ضبع الإفلاس في وجه الصحف المستقلة غير القابلة للتدجين (حالة «الأسبوع الصحفي»، «لوجورنال»، «نيشان»، «الأيام»، «الصحيفة» سابقاً)، وحرمان صحفيين من مزاولة مهنتهم الإعلامية سواء بشكل نهائي (أبو بكر الجامعي مدير جريدة لوجورنال سابقاً) أو لأمد يصل إلى عشر سنوات (علي لمرابط مدير جريدتي دومان بالعربية والفرنسية). سحب بطاقة الاعتماد من مدير مكتب قناة الجزيرة بالرباط حسن الراشدي، ومحاكمته وتغريمه ماليا، تثبيت الحكم على الصحافي رشيد نيني مدير جريدة «المساء» بأداء تعويض مالي قدره ٦٠٠ مليون سنتيم (٨٢٤ ألف دولار) لفائدة أربعة مشتكين يحملون صفة نواب لوكيل الملك (النيابة العامة) في مدينة القصر الكبير، وأداء غرامة مالية تبلغ ١٢٠ ألف درهم للخزينة العامة للدولة في ٣٠ أكتوبر الماضي أو ما أصبح يعرف بقضاء القضاء على صحيفة المساء. هذه العقوبة القرقوشية القاتلة، احتاجت لكي تؤكد رأي المتشائمين بأوضاع حرية التعبير في المغرب، لسلوك سريالي من نمط خاص يوم أقام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دعوتين استعجاليتين لدى المحكمة الابتدائية بالرباط ضد كل من يومية «الجريدة الأولى» و«الحياة الأسبوعية» على التوالي. من أجل أمرهما بوقف نشر شهادات سبق أن تم الإدلاء بها من قبل ضحايا ومزامنين لسنوات «الجمر والرصاص» أمام «هيئة الإنصاف والمصالحة» المنحلة، وهو ما استجابت له المحكمة فقضت بإيقاف هذا النشر مع غرامة

تهديدية مالية عن كل يوم تأخير في الانضباط لهذا الحكم. يظهر مدى الخوف من عملية تشكل السلطة الرابعة في المغرب..

رغم كل هذه الإجراءات التعسفية والضربات القاتلة، يمكن القول أن هذا الاستشراس المدروس ضد الصحافة المستقلة هو المؤشر الأهم على قوتها واتصالها بالناس والحدث والفعل الاحتجاجي، أي عزمها على أن لا تكون شريكا في المنظومة السائدة، أن تفتح أبوابا أخرى تعمق معرفة الذات وتنير معالم اختيارات مجتمعية جديدة.

---

١) في جنوب المغرب، أقدم مجموعة من الشباب العاطل في مدينة سيدي إفني وآيت باعمران على الاعتصام أمام ميناء المدينة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٤ ألف نسمة، والتي أدخلها قدرها في التاريخ مرة في المقاومة للمستعمر واليوم في المقاومة المدنية. جرى قطع الطريق المؤدي إلى الميناء ومنع خروج الشاحنات المحملة بالسمك، الموجه إلى معامل التصبير والتجميد بأكادير، وذلك احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية في صفوف الشباب العاطل بالمدينة، وعدم الاستجابة لمطالب السكان، كذلك لتخلف الجهات الرسمية عن وعودها بإنشاء وحدات صناعية، وتأهيل المنطقة.

ردا على هذا الاعتصام، تدخلت فرق للقوات المساعدة والدرك معززة بمختلف أشكال الهراوات والذخيرة الحية والمطاطية والقنابل المسيلة للدموع ضد المعتصمين وعائلاتهم في تمام الساعة الخامسة صباحاً، ولم يكتف التدخل الأمني بقمع وتشتيت المعتصمين بالميناء بل تعدى الأمر ذلك إلى مداهمة منازل عائلاتهم والأسر المساندة لمطالبهم، بشكل همجي استهدف التكسير والتخريب وسرقة أدوات مكتبية ومبالغ مالية ومجوهرات شخصية والضرب في الأماكن الحساسة من الجسم، التحرش الجنسي بالنساء ونزع الملابس وتعنيف أجزاء حساسة كالثدي والفخذين واستعمال ألفاظ نابية وعبارات لا أخلاقية تحط من الكرامة الإنسانية (لدينا شهادات طبية وشهادات تحت القسم تؤكد كل ما ورد أعلاه). وفق بعض المصادر، شارك في هذا الاعتداء على المواطنين قرابة ٣٠٠٠ آلاف من مختلف الأجهزة الأمنية في حين تحدثت السلطات عن

قرابة ٣٠٠ نفر. وبعد قرابة خمس ساعات تحت الحصار، أصبحت مدينة سيدي افني منطقة مغلقة على الوافدين والخارجين كما أن العديد من الشباب المشارك في الاعتصام فضل الهرب إلى الجبال المحاذية للمدينة تجنبا للوقوع في أيادي قوات القمع. وفي تقرير طبي وصلنا نجد تثبيتا لقضية العنف الجنسي والضرب المبرح على مستوى الوجه والرأس والأذن، شهادة طبية أخرى تتحدث عن صدمة نفسية نتيجة الخوف من الاغتصاب عند التعرية وشد أعضاء جنسية حساسة، وشهادة طبية ثالثة تفيد بعجز واضح في تحريك أصابع اليد وآلام حادة في أطراف الجسد ورعب نفسي للاعتداء بالتحرش والتهديد بالاغتصاب. أما إحدى ضحايا التهديد والتحرش الجنسي فلم تعد قادرة على المشي ورؤية الناس مع الخوف من لمس جسدها والنظر إليه.

٢) منذ نشر المقال، وقعت عدة انتهاكات جسيمة لحق التعبير المعارض إعلامياً وسياسياً. فاستمرت الهرسلة بحق الصحافة وصدرت أحكام منها فوق العشرين سنة على معتقلين سياسيين وشخصيات وطنية معروفة مثل محمد المرواني والمصطفى المعتصم ومحمد الأمين الركالة وعبد الحفيظ السريتي وعبادلة ماء العينين ومحمد النجيبي؟

دكتاتورية النحن

العنصرية البنيوية في يهودية الدولة

إذا كانت الثورة الفرنسية، بإقرارها حقوق الإنسان والمواطن، قد وضعت حدا لأية صيغة قانونية تنال من حق اليهود والأقليات الدينية غير الكاثوليكية في المواطنة الاسمية والقانونية الكاملة، مسجلة بذلك أولى وأهم إنجازات الحداثة السياسية، فقد سعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها للتأكيد على أن هذا الإنجاز ناقص وغير ذي معنى دون الاعتراف باليهود كشعب، وحق هذا الشعب في بناء كيان سياسي مستقل له. ومهما كانت التداخلات بين الدين واللغة، بين الطابع الشرقي لليهودية أي شمولية شعائرها وتدخلها في شؤون الحياة مع امتلاكها لغة خاصة، والبصمات الأوربية للصهيونية، فقد كان المشروع القومي اليهودي محاولة لقلب عقارب الساعة بحيث تدور بشكل معاكس للتاريخ والتقدم. لقد جمعت الإيديولوجية الصهيونية ثنائية عجائبية في مزجها بين مفهوم تاريخي لتعريف المواطن ولقانون العودة وبطاقة الهوية القانونية والمدنية التي تغرف جميعها من مرجعية دينية من جهة، والكيبوتز والدولة البرلمانية التعددية واقتصاد السوق المتشرب من حليب الرأسمالية الغربية ومدارسها الاشتراكية من جهة ثانية. وكما أن النازية كانت العامل الحاسم في الهجرة الأوسع إلى فلسطين، فإن هزيمة الرايخ مع ما

حملت من تأقلم وانخراط في المجتمعات الغربية لعدد كبير من يهود الدياسبورا أصبحت العامل الأساس في تحديد طبيعة الشرائح البشرية المهاجرة وطبيعة أنصار إسرائيل في الغرب بنفس الوقت. أي لم تعد الدولة العبرية تستقبل العناصر الأكثر انفتاحاً والأقل تعصباً في الجاليات اليهودية، كون هذه العناصر قد وجدت في دولها القومية التعبير الأفضل لنمط حياتها الفردي والعائلي، بل باتت الهجرة شبه محصورة بالجماعات المتعصبة والمتدينة بالدرجة الأولى. هذه الجماعات، التي ما زالت في طور اكتشاف جوار تجهله وتخاف منه، لم تلبث أن تحولت إلى قوة سياسية واقتصادية واجتماعية في التوازن الإسرائيلي الداخلي الذي حوّل الأحزاب المتطرفة إلى أحزاب سلطة منذ وصول مناحيم بيغن لرئاسة الوزراء. وكان من سوء طالع اليسار الإسرائيلي أن الغالبية الكبيرة من غير المتدينين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، الذين تهافتوا مع الهجرة اليهودية الأكبر منذ ١٩٤٨، لم يحملوا مشروعاً ثقافياً أو تنويرياً بقدر ما شكلت جماعاتهم الأكثر تنظيماً مافيات لتجارة اللحم الأبيض والمخدرات والسلاح والسوق السوداء، كما وصفها بدقة تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية في تسعينيات القرن الماضي.

مع هذا التناقض بين الثقافة الغربية للرواد وثقافة الغيتو المرفوض من الآخر والرافض له، صار من مصلحة الدولة، على المدى المباشر على الأقل، تشجيع كل تعصب يهودي ومناهضة كل اندماج واعتبار كل نقد لدولة إسرائيل وسيلة مباشرة أو غير مباشرة لمعاداة السامية وربط ولاء يهود الدياسبورا بانتمائهم لمجموعات الضغط المدافعة عن إسرائيل في السراء والضراء. لقد صارت صفة الشعب اليهودي ضرورية لوصف كل اليهود خارج حدود الدولة العبرية، والطابع اليهودي للدولة ضروريا

عند أي حديث عن إسرائيل باعتبار هذين العنصرين الدعم المادي والبشري الضروري لاستمرارية المشروع الصهيوني محليا ودوليا. وقد كتبتُ في ١٩٨٩ في وصف هذه الظاهرة: «تتحول الأغلبية الإسرائيلية إلى جماعات أوتوريتارية مغلقة ما دامت القوى السياسية عاجزة عن إحداث منعطف جذري في حدودها وعلاقتها مع العرب والفلسطينيين من جهة، في تحديدها لعلاقة جديدة مع الدياسبورا من جهة ثانية، وفي قدرتها على خوض معركة العلمنة من جهة ثالثة». ويمكن القول بعد عشرين عاما أنه لم تعد هذه الجماعة مجرد كتلة منتجة للتسلط، بل هي كيان عنصري في كل ما يتعلق بالآخر غير اليهودي، عنصري من الناحية القومية وطائفي من الناحية الدينية والسياسية.

يأتي الخطر في تنمية مشاعر العدوانية في المجتمع الإسرائيلي والرغبة في التخلص من الآخر، بكل الوسائل التي تصبح مشروعة بسبب سيادة إيديولوجية تقوم على «تفوق النحن»، ليس فقط في الخطبة والمقدس، وإنما أيضاً في كل تعبيرات القوة العسكرية والمالية والتقنية. فالدولة المعسكرة militarized حتى الثمالة، لديها البنية التحتية المثالية لإنتاج إيديولوجيات عدوانية الطابع وحربية. خاصة وأن مشروعها يعتمد بالأساس على إلغاء حقوق أساسية للآخر، لأن مفهوم العدالة يتموضع بالضرورة في تناقض بنيوي مع أي مشروع للتوسع والسيطرة والهيمنة. لكن الاستمرار الفيزيائي للآخر يفترض دوام حالة مقاومة طبيعية للإدماج الشمولي للمواطنة على أساس ديني. من هنا تحولت أطروحات يهودية دولة إسرائيل من مجرد خطاب لليمين المتطرف إلى شرط واجب الوجوب للتعامل مع الفلسطيني والعربي والعالم. لكن المشكلة لا تنحصر برأينا في الطابع السياسي لهذا الشعار، بل هي في النتائج الثقافية

والنفسية والحضارية على مستقبل المنطقة ككل. فنحن أمام سيرورة تعزز البعد الإمراضي للجماعات اليهودية في إسرائيل، فيما يذكرنا بتوصيف طبيب الأمراض النفسية «لوسيان إسرائيل» للجماعة التسلطية: «في الداخل، أولا، يشعر المرء بأنه في بيته، وهذا ما يطمئن في هوية الطباع هذه، أخوة فيما بينهم، يتفهمون بعضهم البعض، يفهمون على بعضهم بالإشارة. يفهمون على بعضهم لدرجة أنهم لم يعودوا بحاجة إلى الكلام. ها نحن أمام نتيجة مفاجئة ولكن أساسية وغاية في الخطورة، التواصل في داخل مجموع من المتشابهين يفقد بُعد الكلام، يصبح تبادلا للإشارات، كل شئ يتم كما أن تقهقراً يحدث، تقهقراً يلغي العلاقة التواسطية بهذه الأداة غير المحددة إلى درجة، لاستبدالها بالمباشرة الحيوانية. القول تقهقر هو بالتأكيد رأي، بل تفسير، لأن التواصل عبر رسائل أخرى غير الكلام قد يبدو للبعض أمثولة مرغوبة، كينونة الواحد في كل».

إن أي ارتباك أو غموض يعود بنا إلى الإشكالية المركزية التي أشار لها مكسيم رودنسون في مقالته «في الطاعون الطائفي» (١٩٨٩)، ونتابعها بتفصيل أكبر في كتابه «شعب يهودي أم قضية يهودية؟». فالجماعة الخيالية أو الافتراضية تقوم بعملية توليد قيصري للأسطورة. ينطلق من ضرورة الخوف من الآخر والانكفاء على الذات والتركيز على فكرة «كل شئ مباح باسم الدفاع عن النفس المهددة». الأمر الذي يتطلب جرعات مفرطة overdose من مواصفات الجماعة الحاملة للطباع التسلطية والمحمولة بكل المراجع البيولوجية والأركيولوجية الكاذبة من نمط: «نحن من نفس اللحم، ورثنا نفس المعبد، بنا كان البدء وبنا ستكون القيامة، لقد استهلكنا الضحية عينها، نفس الدم يجري في

عروقنا، لم يعد ثمة ضرورة للكلام، فنحن عناصر مرتبطة ببعضها البعض، خلالياً متضامنة في جسم واحد»..

غياب الوحدة السوسيولوجية الفعلية يتطلب وحدة إيديولوجية عقيدية، التواصل الافتراضي مع العالم الغربي، والانقطاع شبه الكامل عن الجوار المباشر. في وضع كهذه، يقول لوسيان إسرائيل:

«تتشكل الجماعة كما قلنا بالتعارض مع الخارج (الآخر)، وهكذا ينبثق الطبع التسلطي (الأوتوريتاري). إذا كنا داخل الجماعة بين أخوة الدم، فالآخر الخارجي يتحدد بعلامات وصفات تختلف عن صفات الجماعة، وهذا الاختلاف يحمّل بقيم، الآخر خارج الجماعة يصبح حاملاً للشر. التجمع يسمح للطبع التسلطي بأن يحمل دون توجس ودون أي قلق، حكماً تحقيرياً حول الآخر، حكما يسمح بكل العداوات وكل المظالم».

إن هذه الوضعية التي تعتمد فكرة جماعة مغلقة، منغلقة ومسيطرة، تضع العالم أمام المخاطر العميقة والبعيدة الأثر لما يبدو في ظاهره مجرد برنامج سياسي إيديولوجي الطابع. فهي من جهة، تلقي الضوء على المخاطر النفسية الأنثروبولوجية لشعار يهودية الدولة العبرية، ومن جهة ثانية تفتح العيون على كل احتمالات الإنتاج المتسارع للعنف والعدوانية مع الجوار باعتبار اللحمة الداخلية المبالغ بها شرطاً ضروريا لاستمرار الجماعة لا يكتمل دون وجود عدو دائم. ففرط الوحدة والتطابق المعتقدي كما يقول ت. س. إليوت «وليد للبربرية ومولد للاستبداد». ووجود شيء من التنوع، حسب أ. ن. هوايتد، «أمر جوهري لتوفير حافز ومادة لأوديسية الروح البشرية، فالأمم ذات العادات المغايرة ليست مكونات عدوة، بل هبات من الله، والناس يتطلبون في جيرانهم قرابة

تكفي للفهم، واختلافا يكفي لإثارة الإنتباه، وجلالاً يكفي ليبعث الإعجاب».

إن غياب فكرة العلاقة مع الجار، كقضية وجودية وليس مجرد قضية حدودية، عن أطروحات الأحزاب السياسية الإسرائيلية الكبيرة يعزز الانغلاق على الذات ويشكل حالة إحياء في اللاوعي الجمعي لآطام اليهود في الجزيرة العربية قبل الإسلام (الأبنية المرتفعة العازلة عن المحيط) والغيتو في المجتمعات الأوربية القرون وسطية. ولا شك بأن الحماية الأمنية المشددة للمستوطنات والطرق الخاصة بها والجدار العازل وأطروحات الترانسفير لعرب ٤٨ وعشرات السلوكيات اليومية المشابهة في الشارع تعبير عن حالة تقهقر إلى فكرة القبيلة ـ الجماعة الدينية ـ الدولة. وذلك في مواجهة ليس فقط مع القومي والديني الإقليمي، بل مع فكرة العالمية التي تحمي أي دين من الانحطاط الثقافي. ولعل من المفيد التذكير بجملة مأثورة لإليوت في هذا الموضوع حين يقول: «يجب أن نقر بأنه عندما يكون التطابق تاماً (بين الشعب والدين)، فإنه يعني في المجتمعات القائمة فعلاً ثقافة منحطة ودينا منحطا. فإن دينا عالمياً هو ـ بالقوة إن لم يكن بالفعل ـ أسمى من دين يدّعي أي جنس أو أمة الاختصاص به دون غيرهما».

لو عدنا لبعض التصريحات الصادرة عن حاخامات إسرائيليين أثناء عملية «الرصاص المسكوب»، نجد مدرسة كاملة تستبدل القانون الإنساني الدولي بقصة شكيم بن حمور والمزامير، وتعتبر العقاب الجماعي من أخلاقيات الصراع مع غير اليهودي. من رموز هذه المدرسة الحاخام مردخاي إلياهو ويسرائيل روزين ـ رئيس معهد تسوميت وأحد أهم مرجعيات الإفتاء ـ وشلومو إلياهو الحاخام الأكبر لصفد الذي قال:

«إذا قتلنا ١٠٠ دون أن يتوقفوا عن ذلك فلا بد أن نقتل منهم ألفاً، وإذا قتلنا منهم ألفا دون أن يتوقفوا فلنقتل منهم عشرة آلاف، وعلينا أن نستمر في قتلهم حتى لو بلغ عدد قتلاهم مليون قتيل، وأن نستمر في القتل مهما استغرق ذلك من وقت». وتظهر بعض المقالات التي تعرضت لرئيس فريق بعثة مجلس حقوق الإنسان غولدستون لغزة مدى الحقد على هذه الشخصية القضائية الدولية. فقد قدمه الخطاب الرسمي «بوصفه اليهودي الخائن المتنكر لأصله وقومه» والمستعمل من مجلس حقوق الإنسان لإعطاء هذا المجلس «المعادي لإسرائيل بامتياز» نوعا من المصداقية في اتهامه للدولة العبرية بكل الموبقات، ولم يمتنع مندوب إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان استخدام تعبير «تقرير العار» في وصف عمله.

حسب البروفسور نيف غوردون، لم تعد الدينامية السياسية الإسرائيلية الداخلية تسمح بإنتاج تيار قوي للدفاع عن السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ويشرح رأيه بالقول: «خلال العقود الثلاثة الماضية ظل المستوطنون اليهود في المناطق المحتلة يزيدون من أعدادهم بصورة مذهلة كما أفضت أسطورة القدس الموحدة إلى خلق مدينة تفرقةٍ عنصرية حيث أن الفلسطينيين ليسوا مواطنين ويفتقرون للخدمات الأساس. إن معسكر السلام الإسرائيلي بات يضمحلُّ تدريجياً حيث لا وجود له الآن تقريباً وأن السياسة الإسرائيلية تتحرك أكثر فأكثر نحو اليمين المتطرف. ولذا فمن الواضح بالنسبة لي أن الطريقة الوحيدة لمجابهة خط التفرقة العنصرية في إسرائيل تكون عبر الضغط الدولي الواسع، فالكلمات والإدانات الصادرة من إدارة أوباما والاتحاد الأوربي لم تتمخض عن نتائج ولا حتى تجميد مستوطنة ناهيك

عن قرار بالانسحاب من المناطق المحتلة. ونتيجة لذلك فقد قررتُ تأييد حركة المقاطعة والعقوبات التي استهلها الناشطون الفلسطينيون في يوليو ٢٠٠٥ والتي استقطبت منذ ذلك الحين دعماً واسعاً على نطاق العالم، والهدف هو ضمان أن تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن يُمنح الفلسطينيون الحق في تقرير المصير».

إن عملية التهميش المنظّمة التي يتعرض لها المدافعون عن الحقوق الإنسانية في إسرائيل تعطي فكرة عن مدى صعود «عصبية القوم والدين» والعدوانية المعلنة تجاه كل من يتعرض بالنقد للدولة والمجتمع من الداخل الإسرائيلي وليس فقط من المجتمعات المجاورة. وهي التي تدق ناقوس الخطر حول صيرورة العنف، التعبير السياسي الأسمى، عند قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

الانتخابات الإيرانية ودلالاتها العربية

من التبسيط بمكان حصر حركة الشبيبة ومقهوري الكلمة بحيثيات الانتخابات الإيرانية والنسبة المئوية لكل مرشح، أو اعتبار القراءة الغربية للأحداث قراءة تستحق التأريخ أو الإسناد والاستناد، فقبل الوصول لصناديق الاقتراع، كانت شعارات فئات واسعة من سكان المدن متقدمة على مطالب وبرامج المرشحين.

وفي وقت كتب فيه العديد من «الخبراء والمختصين في الشأن الإيراني» في أوروبا والولايات المتحدة أن «انتخابات ١٢ يونيو/ حزيران القادمة حدث بلا أهمية يتصارع فيه أبناء النظام»، شكلت الحملة الانتخابية فسحة تعبير في غاية الأهمية في وسط ضاقت فيه الهوامش التي عرفها المجتمع قبل وصول الرئيس أحمدي نجاد.

سواء كان ذلك بفعل تضخيم دور الخارج في رسم سياسة الداخل وصناعة الأحداث خارج الحدود، أو في انحياز الرئيس الإيراني لفئات واسعة همشتها انطلاقة الاقتصاد الإيراني بعد الحرب الإيرانية العراقية التي أنجبت أغنياء جددا وطبقات وسطى استثمرت رفض فكرة الشمولية في الاقتصاد عند الطبقة السياسية الحاكمة، وخاضت منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ معركة لتحرير التجارة الخارجية والخصخصة المرتبطة

* عن الجزيرة نت ٩/ ٧/ ٢٠٠٩

بالولاء، الأمر الذي استفاد منه في أول من استفاد، أصحاب الثقة من رجال الأعمال وذوي القربى (عائلة رفسنجاني تعطي مثلاً ناصعاً عن التداخل بين السياسي والاقتصادي في إيران).

بهذا المعنى، مثلت ولاية أحمدي نجاد في الخطوط العامة، محاولة إعادة تواصل مع الفئات المهمشة والمبعدة عن البازار وتكنوقراط السلطة الذين شكلوا الكتلة الرئيسية للأغنياء الجدد.

فكما ينوه الاقتصادي رامين معتمد نجاد، لم ينج قطاع استثمار في إيران الجمهورية من محسوبية السلطة وتنوع هوامش الربح بما في ذلك المؤسسات الخيرية الكبيرة التي نشطت في الأعمال التجارية.

إلا أن محاولة استقطاب الأرياف الفقيرة والمهمشة لم تكن عامة، فقد تعرضت الأقليات القومية لحملات ملاحقة وقمع جعلت نخبها تختار مير حسين موسوي.

ورغم ذلك يمكن القول بلغة لم تعد دارجة البتة منذ سقوط جدار برلين، أن الحملة الانتخابية الأخيرة قد شهدت اصطفافا طبقيا عبرت عنه النسب العالية للمعارضة في شمالي طهران ومناطق القوة للقطاع الخاص في إيران وتصويت الطبقات الوسطى، في حين صوتت النسبة الأكبر من الجموع الفقيرة لنجاد باعتباره ساوى بين الناس في الأزمة الاقتصادية وضيق الحال.

لا يوجد بين المرشحين من تذكر له خطبة مدنية أو مأثرة في حقوق الإنسان، فجلّهم ساهم بشكل أو بآخر في إنتاج المنظومة وأفعالها، وإن كان من مأثرة طبيعية لهم، فهي التنوع الإثني بين الأذري موسوي والبختياري رضائي واللوري كروبي والفارسي نجاد.

إلا أن الذين خاضوا الحملة الانتخابية لم يكونوا فقط مديري الحملات المحترفين وفرق العمل المختصة، فقد دخلت على الخط جماعات تلقائية واسعة خاضت الحدث على طريقتها وبوسائلها الخاصة.

فالمجتمع الإيراني من أكثر مجتمعات المنطقة خبرة في إبداع وسائل مقاومته. ربما لأنه المجتمع المسلم الوحيد، تقريبا، الذي يضم في ثناياه مؤسسة دينية قوية متشعبة الوظائف ومتعددة وسائل التدخل في الحياة اليومية للناس، الأمر الذي خلق على مر الأيام، وسائل دفاع ذاتية عفوية تسمح للأفراد والجماعات بالتعايش مع هذا النمط الخاص من الشمولية.

وهنا يمكن القول دون أي مبالغة بأن أصوات التمرد ليست تلك التي تستعمل الشبكة العنكبوتية، وإن دخلت هذه الشبكة أخيرا طرفا في التعبئة والتوظيف والاحتواء بل والتشويش في إعطاء صورة عن الأحداث.

ما هي المعاني الأعمق لما حدث في إيران بالنسبة للوعي الجماعي العربي والدولي؟ وهل يمكن الاكتفاء بالاصطفاف هنا أو هناك وعدم استنباط دروس نافعة من التجربة الإيرانية في ذكراها الثلاثين، هذه التجربة التي لم تحل الحرب العراقية الإيرانية الضروس دون تمتعها بحركية داخلية سمحت بنجاح الرئيس خاتمي في أقل من ٢٠ سنة على قيام الجمهورية، وطرحت على الطاولة قضية التغيير البنيوي لإيديولوجية السلطة بعد عشر سنوات وأثبتت للعالم، أن بإمكان أي شعب يعيش في ظل نظام إيديولوجي، علماني أو ديني، أن يمتلك كل مقومات التعددية السياسية وأن يعبر عنها مهما كانت المنظومة السياسية مغلقة ومُحكَمَة

الإدارة. وأن غياب الممارسة اليومية للمواطنة تحت وطأة الطغيان الإيديولوجي لا يمكن أن تحدث حالة عقم شعبية على العكس من ذلك يمكن أن تسمح باستنباط أشكال عديدة للمقاومة المدنية بما فيها ذلك القادر على توظيف أشكال التجمع الإيديولوجي نفسها ضد التسلط، ما تسميه أممية مبدعي الأوضاع بالاختطاف DETOURNMENT أو البادرة التي تسلب القيمة الجامدة من الأشياء لتعيد توظيفها بشكل خلاق.

استوقفتني نالا العودات عند أولى هذه الظواهر عندما قالت لي: «لم تعد إيران كتلة صماء من الملالي والحرس الثوري وأنصارهم. لقد اكتشفت المجتمعات الغربية في الشبيبة الإيرانية ديناميكية سياسية تفتقر لها في عقر دارها».

ومهما كانت عملية صناعة صورة نمطية جديدة في المحافل الغربية للمعارضة الإيرانية تمر بمخابر الخوف من النووي الإيراني ومستقبل دور العمامات السوداء والموقف من الدولة العبرية، فإن المواطن العادي في أوروبا يكتشف يوما بعد يوم أن الاحتجاج والإصلاح والتغيير لا ينحصر في الدياسبورا السياسية الإيرانية، بل هو ابن ديناميكية داخلية سمحت خلال أقل من شهر، بولوج عشرات الآلاف في العمل السياسي والاحتجاجي.

على الصعيد العربي، الصورة مضطربة وغامضة، تتداخل فيها الصداقات والعداوات والتنميط، ولكن يمكن القول إننا أمام فرصة حقيقية لتكسير صورة الفارسي كعدو للعربي، والفارسية كأكبر أقلية مهيمنة ومتضامنة بالضرورة، والشيعي كابن عصبية تاريخية في السراء والضراء.

فأهم ما كتب في نقد ولاية الفقيه لا يعادل نقاش المقاهي والحسينيات والأقبية في إيران اليوم حول ولاية الأمة كبديل لولاية الفقيه. صورة «القائد خامنئي» تزعزعت في أكثر الأوساط محافظة، ووجود نائب له أصبح مطلبا مطروحا في المؤسسة الدينية وإلغاء المنصب من مطالب الشبيبة.

هذا الحراك العام في إيران يتصدى، مباشرة أو بشكل غير مباشر، لأطروحات «البيت الشيعي» التي روجت لها أحزاب طائفية مذهبية في العراق وعززتها إدارة بريمر. كذلك يتجاوز التجربة اللبنانية التي فشلت للأسف في الانتقال من متاريس السياسات الطائفية إلى مجتمع المواطنة.

هناك دروس هامة نستقيها من أحداث إيران:

- أولها المكانة المركزية للمجتمع في سيناريوهات التغيير.
- وثانيها فشل محاولات اختصار الوجود الإنساني بالخطر الخارجي. فكما أن وجود إدارة أميركية متطرفة ساهم في صعود خطاب راديكالي على الصعيد العالمي، فإن هزيمة الخطاب المتطرف الأميركي تتطلب أجندة جديدة للعمل السياسي قادرة على مواكبة المستجدات العالمية.
- وثالثها فكرة المصالح في العلاقة بين الدول، حيث يظهر للعيان أن القراءة الرسمية الغربية للأحداث قاسمها المشترك الأعلى ليس التحول الديمقراطي في البلاد بقدر ما هو إضعاف الدور الإيراني والدولة الإيرانية، في حين تجمع أطراف الصراع السياسي الداخلية على اعتبار تعزيز هذا الدور المنطلق الأساس لبرنامجها السياسي.

لكن أين العالم العربي من كل هذا؟ وهل يمكن في أوساط تكلست أنماط تفكيرها استيعاب ما يحدث واعتباره نقطة انعطاف في التعاطي مع إيران، بالمعاني الثقافية والمذهبية والإستراتيجية؟

في مصارعة تلفزيونية على قناة الجزيرة، أخرج أحد النقاد الليبراليين للحكومة الإيرانية ما في جعبته لنقد أحمدي نجاد، فإذا به يطلق حمم كراهية ضد كل ما هو إيراني بما في ذلك المزدكية (اليسارية) والثنوية (اليمينية) والفارسية الاستعلائية والمؤسسة الشيعية القادرة على تغليف كل أكاذيب الأرض.

ربما كانت لحظة استثارة، لكن في مثل هذه اللحظات يخرج الدفين من أعماق نفسٍ راكمت صورة نمطية عن شعوب وبلدان لا يمكن معها اكتشاف ما فيها من غنى وخصب ووعود مختلفة عن تلك المعدة سلفا في كتاب إيديولوجي محفوظ.

ورغم أن الحد الأدنى من المعرفة يكفي للدلالة على أن الحرب العراقية الإيرانية والدور الإيراني في العراق ولبنان والتحالفات الإيرانية في المنطقة كانت ومازالت إستراتيجيات جغرافية سياسية جديدة لم ترتسم معالمها لتداخل التحولات الدولية بالتحولات الإقليمية، فإن ثمة من يتخندق في وهم مشروع تشييع المسلمين أو الهيمنة الفارسية على الخليج والخطر الإيراني على الأمن الإقليمي.

ولعل من طرائف القدر، أن الإعلام العربي الناقد لإيران، لا يتوقف عن مدح الذين يأخذون على أحمدي نجاد تنازلاته السياسية البروتوكولية مع السعودية ودول الخليج وليس فقط مساعداته المالية لفصائل المقاومة!

لم تستطع المؤسسة الدينية الإيرانية تسويق التجربة الإيرانية بسبب السقف المذهبي والإيديولوجي الضيق الأفق، في حين يقدم لنا المجتمع الإيراني في كل يوم، أشكال احتجاج مبتكرة وتعبيرات جديدة للمقاومة المدنية وإصرارا عنيدا على التعدد السياسي والثقافي.

ولعل هذا الجانب من جوانب الجوار والتعاون والتكامل العربي الإيراني هو الجدير بالتغذية والمتابعة ومد الجسور.

لا شك في أن إيران تعيش اليوم على مفترق طرق حاسم، إما أن يعتبر الرئيس أحمدي نجاد أن نتائج الانتخابات الرسمية هي المحدد لصناعة القرار وتحديد سمات اللاعبين السياسيين المرخص لهم في البلاد، وهو الطريق الأكثر سهولة وابتذالا، أو أن تؤصل الأحداث لمأسسة المعارضة السياسية والمدنية، أي أن تدخل التجربة الإيرانية في عملية إفساح المجال للفضاء السياسي والمدني غير الحكومي بالوجود الفعلي في القانون والواقع.

في هذه الحالة يمكن أن يتم اندماج الشبيبة الرافضة في المجتمع السياسي في صيغته التعددية الجديدة، لأن هذه الصرخات الاحتجاجية لن يؤدي قمعها وتهميشها إلا إلى الدفع باتجاهات التطرف والهجرة أو الانعزال عن الشأن العام. بمعنى آخر، إن عدم الخروج بعبر ودروس من التجربة الحالية، يعني بكل بساطة العودة إلى هيكلية سياسية وأمنية غير قادرة على الاستجابة لاحتياجات الدولة والمجتمع.

من الصعب تصور نماذج تجديدية في نمط الحكم ومنظومة بناء الدولة ومفهوم المواطنة شرقي المتوسط دون فتح آفاق إقليمية جديدة للتبادل والتعاون والتنسيق بين القوى المدنية الإيرانية والتركية والعربية والكوردية.

تصورات مستقبلية كهذه تتطلب التحرر من الصورة النمطية للمجتمعات الإيرانية، صورة الفارسي ابن القومية المعادية بنيويا، والمذهب الشيعي كحركة تبشيرية تهدف للسيطرة وتصدير الأنموذج والمعتقد. وتتطلب أيضاً إعادة اكتشاف التجربة التركية منذ أتاتورك إلى أردوغان، وكذلك الانتقال من صورة العداوة بين الشعب الكردي والحكومات التي تتقاسم مصيره كعنصر تعبئة ضروري للأحزاب الكردية وعامل خوف من الأكراد تستعمله السلطات، إلى العلاقة بين شعوب المنطقة كأطراف متكافئة وأساسية لإعادة بناء المستقبل على أسس سليمة، وربما كانت صيحات الحرية أول تعبيراتها، والخروج من الوحدات السياسية الاقتصادية الصغيرة إلى تجمعات قادرة على الرد على تحديات النظام الاقتصادي العالمي المتأزم أول شروطها الموضوعية.

لكن هل يمكن رسم إستراتيجيات بعيدة المدى بتصورات وهياكل تقليدية ومتآكلة؟ أم أن جملة المآسي والأوجاع التي تشهدها المنطقة تشكل الرحم الضرورية لمخاض ولادات جديدة؟

من إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان

* فيوليت داغر وجيمس بول، من أجل نهاية الحصار على شعب العراق: نصّان حول العقوبات، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* الحماية لنشطاء حقوق الإنسان في تونس، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ١٩٩٨
* محمود خليلي، الجزائر: قضية سركاجي من المجزرة إلى المهزلة، (تقرير بالفرنسي)، ١٩٩٨
* فيوليت داغر، الزواج المدني في لبنان حق وضرورة، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* جمال الهيثم النعال، الحريات الديمقراطية حقوق الإنسان وأزمة القضاء في الدستور السوري، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* عمر المستيري، قراءة في الاتفاقية العربية لمناهضة الإرهاب، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٨
* محمد حافظ يعقوب، المحكمة الجنائية الدولية، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ١٩٩٨
* مصادرة جمعية المحامين في البحرين، (تقرير بالعربي)، (اللجنة العربية والمنظمة البحرينية لحقوق الإنسان)، ١٩٩٨
* منصف المرزوقي، فيوليت داغر، عصام يونس، هيثم مناع: سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، (كتاب بالفرنسي، والعربي)، طبعتين، ١٩٩٨
* فيوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، ١٩٩٩

* من أجل الديمقراطية والحقوق الإنسانية في تونس، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩
* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محكمة راضية النصراوي والمتهمين بالانتماء لحزب العمال الشيوعي التونسي، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩
* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة جلال بن بريك الزغلامي في تونس، (تقرير بالعربي)، ١٩٩٩
* ناتالي بوجراده: مراقبة قضائية في محاكمة منصف المرزوقي ونجيب حسني في تونس، (تقرير بالعربي والفرنسي)، ٢٠٠٠
* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٠
* محمود خليلي وأمينة القاضي، الاختفاء القسري والتعذيب في الجزائر، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٠
* توفيق بن بريك، الآن أصغ إلي، (دار الصبار واللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان)، ٢٠٠٠
* محمد حافظ يعقوب، فيوليت داغر، محمد أبو حارثية: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، (كتاب بالعربي والانكليزي)، ٢٠٠٠
* هيثم مناع (إشراف) و٣٨ باحثة وباحث، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، (دار الأهالي، دار بيسان، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان)، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢
* فيوليت داغر، تقرير أولي عن الأوضاع الصحية في ظل الانتفاضة، (بالعربي)، ٢٠٠١
* هيثم مناع، الحرية في الإبداع المهجري، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* منصف المرزوقي، هل نحن أهل للديمقراطية؟ سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* هيثم مناع، ماذا عن المستقبل: ملاحظات على تقرير الحكومة السورية

المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في نيويورك، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، ٢٠٠١
* تونس الغد. عمل جماعي شارك فيه: أحمد المناعي، توفيق بن بريك، راشد الغنوشي، مصطفى بن جعفر، منصف المرزوقي، نور الدين ختروشي، سلسلة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠١
* أحمد فوزي، مراقبة قضائية في محاكمة النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في دمشق، (تقرير اللجنة العربية والبرنامج العربي بالعربي)، ٢٠٠١
* استعمال القوة من قوى الأمن الإسرائيلية، مؤسسة الحق، (تقرير بالعربي نشرته اللجنة العربية بالفرنسي)، ٢٠٠١
* فيوليت داغر (إشراف) و١٨ باحث سوري، الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، (كتاب بالعربي، والإنكليزي، والفرنسي)، ٢٠٠١
* حبيب عيسى، النداء الأخير للحرية، (كتاب بالعربي)، باريس ٢٠٠٢. بيروت ٢٠٠٣
* جان كلود بونسين وناتالي بوجرادة، انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٢
* ريتشارد موران، روجر نورمان، جيمس بول، جون رامبل وكريستوف ويلك، العقوبات على العراق: المترتبات الإنسانية وخيارات المستقبل، بالاشتراك مع: منتدى السياسات الشاملة (نيويورك) وحماية الطفل (لندن) وعشرة منظمات غير حكومية، (تقرير بالعربي والإنكليزي)، ٢٠٠٢
* أنور البني، مراقبة قضائية لمحاكمة حبيب يونس في لبنان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٢
* مها يوسف، عماد مبارك، مصطفى الحسن طه، القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٢
* محكمة الشعب والعداء لحق التنظيم السياسي في ليبيا، (تقرير بالانكليزي والعربي)، ٢٠٠٢

* انجيلا غاف، واحدة من أفضل نجاحاتنا، تقرير عن مجزرة الدرج ـ غزة (بالاشتراك مع مركز الميزان لحقوق الإنسان)، (بالانكليزي والعربي)، ٢٠٠٢
* ناتالي بوجرادة، حول محاكمات مروان البرغوثي، (تقريران بالعربي والفرنسي)، ٢٠٠٢
* حول انتخابات الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين، تقرير مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، (بالعربي)، ٢٠٠٢
* هيثم مناع، الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، سلسلة براعم، باريس، دمشق، جدة، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٣
* الاعتقال التعسفي في الأسبوع الأول للعدوان على العراق، (تقرير للجنة بالعربي)، ٢٠٠٣
* هيثم مناع، تقرير حول أوضاع الفلسطينيين في العراق، (بالعربي)، ٢٠٠٣
* خليل معتوق وأنور البني، تقرير عن أوضاع الفلسطينيين في مخيم الرويشد، (بالعربي)، ٢٠٠٣
* فيوليت داغر، في جريمة العدوان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٣
* محمد بن طارية، عباس عروة، يوسف بجاوي، تاريخ التعذيب وأصول تحريمه في الإسلام، جده، بيروت، (كتاب بالعربي عن اللجنة العربية ومركز الراية للتنمية الفكرية)، ٢٠٠٣
* دنيا الأمل اسماعيل، أوضاع الأطفال الفلسطينيين الأسرى في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، (تقرير بالعربي لمؤسسة الضمير واللجنة العربية)، ٢٠٠٣
* نجدة المستضعف، أعمال مؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية، (كتاب بالعربي ومقالات مختارة بالفرنسي والإنكليزي) أوراب ـ الأهالي، ٢٠٠٣

* مسؤوليتنا المشتركة، حول نتائج حرب جديدة على أطفال العراق، (تقرير بالإنكليزي لمنظمات غير حكومية)، ٢٠٠٣
* الكلمة الحرة والإرهاب، قضية تيسير علوني، (تقرير للجنة العربية لحقوق الإنسان بالعربي)، ٢٠٠٣
* هيثم المالح، عبد المجيد منجونة، هيثم مناع، حالة الطوارئ ودولة القانون في سورية، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* اليوم العالمي للتضامن مع المعتقلين السياسيين في تونس، (إصدار مشترك مع ٢٥ منظمة غير حكومية بالفرنسي والعربي)، ٢٠٠٤
* الاعتقال التعسفي في العالم العربي، حالة قطر والسعودية وسورية وتونس، بالاشتراك مع جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، (تقرير بالفرنسية والعربية)، ٢٠٠٤
* هيثم المالح، حقوق المستضعفين، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* من أجل مجتمع مدني في سورية، حوارات «منتدى الحوار الوطني، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* حسين العودات (إشراف)، حرية الإعلام في العالم العربي والغرب، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* هيثم مناع، صرخة قبل الاغتيال، مستقبل المنظمات الخيرية والإنسانية في المملكة العربية السعودية، (كتاب بالعربي والفرنسي بالاشتراك مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية)، ٢٠٠٤
* فيوليت داغر (إشراف)، حق الصحة من حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* رشيد مصلي، ظاهرة الاختفاء القسري في الجزائر، (بالفرنسي)، ٢٠٠٤
* هيثم مناع، ومضات في ثقافة حقوق الإنسان، مركز التنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤

* فيوليت داغر، مجد الشرع، سبيكة النجار، المرأة والأسرة في المجتمعات العربية، سلسلة براعم، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* علي الدميني، نعم في الزنزانة لحن، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* متروك الفالح، الإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٤
* هيثم مناع و١٧ باحث وباحثة، مستقبل حقوق الإنسان، القانون الدولي وغياب المحاسبة، أوراب ـ الأهالي، ٢٠٠٥
* عبد الله الحامد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* منصف المرزوقي، عن أية ديمقراطية تتحدثون، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* المصطفى صوليح، نقد التجربة المغربية في طي ملفات الانتهاكات الجسيمة، براعم، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* قيس جواد العزاوي وهيثم مناع، حماية الصحفيين، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥
* هيثم مناع، أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٥.
* منصف المرزوقي، الإنسان الحرام، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* هيثم مناع (إعداد وتقديم)، حقوق الطفل، الاتفاقيات الإقليمية والدولية، مركز الراية للتنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بيروت وجدة ودمشق، (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* إبراهيم التاوتي، محاكمة تيسير علوني، حرب على الإرهاب أم حرب على العدالة، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦

* محمد كريشان، الجزيرة وأخواتها..، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* هيثم مناع، العدالة أو البربرية، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* الطبيب أمام ضحية التعذيب، جماعي، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٦
* منصف المرزوقي، حتى يكون للأمة مكان في هذا الزمان، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٧
* فيوليت داغر (تحرير) ومشاركة لور فورست، جوليان فيلالارد، جان كلود بونسان في بعثة تقصي حقائق للضفة الغربية، المنظمات الخيرية الفلسطينية تحت الحصار، بالتعاون مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (تقرير عربي وفرنسي)، ٢٠٠٧
* ناصر الغزالي، أوضاع السوريين في العراق، بالتعاون مع مركز دمشق للدراسات النظرية (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* هوغو رويز دياز بالبوينا، ميراي مندس فرانس، حول انتهاك القانون الدولي في العدوان على لبنان، اللجنة العربية لحقوق الإنسان وجمعية الحقوقيين في الأمريكيتين وجمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، (تقرير بالفرنسي)، ٢٠٠٧
* هيثم مناع، زاد المدرب والمتدرب، ١٠٠وثيقة إقليمية ودولية، محاضرات وتقارير هامة، ٢٢ كتابا، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، قرص مضغوط، فبراير ٢٠٠٧
* عبد الوهاب المعطر، منصف المرزوقي، الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* مصطفى الحسن طه، الاعتقال السياسي في مصر، (تقرير بالعربي)، ٢٠٠٧
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومؤسسة العدالة الدولية، مجموعة من الوثائق

حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، ملتقى لندن، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٧

* جيمس بول ومجموعة باحثين، الحرب والاحتلال في العراق، إصدار مشترك لنخبة من المنظمات غير الحكومية في العالم منها منتدى السياسات الشاملة واللجنة العربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربية والإنجليزية)، ٢٠٠٧
* ناصر الغزالي وفيوليت داغر، اللاجئون العراقيوان في سورية، تقرير حررته فيوليت داغر، ٢٠٠٧.
* فيوليت داغر، الهجرة: إشكاليات وتحديات، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٨
* جماعي، انتصارا للمجتمع المدني في العالم العربي، تقرير بالعربي، ٣/٢٢/ ٢٠٠٨
* هيثم مناع، المقاومة المدنية، قراءة في المناعة الذاتية للمجتمعات، سلسلة براعم، أوراب ـ الأهالي (كتاب بالعربي)، ٢٠٠٨.
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي للتنمية والمواطنة، المرصد الفرنسي لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، تقرير حول محاكمة حسن الراشدي وإبراهيم سبع الليل في الرباط، تموز/ يوليو ٢٠٠٨، تحرير فيوليت داغر.
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمرصد الفرنسي لحقوق الإنسان، تقرير أول عن محاكمة معتقلي إعلان دمشق، بالعربية والفرنسية والإنجليزية، أغسطس/ آب ٢٠٠٨، تحرير هيثم مناع
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي للتنمية والمواطنة، المرصد الفرنسي لحقوق الإنسان، المعتقلون السياسيون الستة وقضية بلعيرج، مراقبة قضائية أمام المحكمة الابتدائية في سلا (المغرب) تقرير عن الجلسة الأولى للمحكمة ٢٠٠٨/١٠/١٦ أعده هيثم مناع، التقرير النهائي من إعداد المراقبين الأربعة.

* السيد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، نص مرافعة المنظمات غير الحكومية إلى المحكمة الجنائية الدولية، كتيب، بالفرنسية/متوفر بالإسبانية والإنجليزية. طباعة مشتركة: التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، عدالة واحدة، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، أوراب، الأهالي، الطبعة الأولى في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩.
* مهمة تقصي حقائق في القدس الشرقية في النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٠٨، إصدار خاص بمناسبة مؤتمر مراجعة ديربان نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، فيوليت داغر، تقرير بالعربي والإنجليزي.
* مهمة تقصي حقائق في فلسطين التاريخية وأوضاع عرب ١٩٤٨، في النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٠٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، فيوليت داغر، تقرير بالعربي والانجليزي.
* لؤي ديب وهيثم مناع، عملية الرصاص المصبوب، ملفات جنائية، بالانجليزية، التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٧/ ٥/ ٢٠٠٩، باريس وأوسلو وجنيف.
* جان فرانسوا فيشينو، التقرير الأولي لبعثة التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب إلى غزة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. بالفرنسية والإنجليزية، طباعة التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب واللجنة العربية لحقوق الإنسان وجمعية العمل المواطني لنزع الأسلحة النووية.
* لؤي ديب وهيثم مناع، تقرير التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب حول جرائم الإسرائيليين في قطاع غزة، بالإنجليزية والعربية، صيف ٢٠٠٩.
* هيثم مناع، العدالة الدولية من غزة إلى نورنبرغ، الأهالي وأوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان، دمشق وباريس، ٢٠٠٩.
* فيوليت داغر، النساء في معركة الحقوق، الأهالي وأوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان، دمشق وباريس، ٢٠١٠. (بالفرنسية)

الفهرس

وما أدراك ما الدكتاتورية! ٥
إنتاج الدكتاتورية في القرن الواحد والعشرين ١١
الدكتاتورية الباردة ٢١
الدكتاتورية والوطنية؟ ٣١
مقتطفات حول الدكتاتورية الرثة ٥٣
الدكتاتورية والحركة الاجتماعية ٥٩
موت الحزب المقدس ٧٧
ديمقراطية المنع والقمع ٨١
المؤسسة العسكرية والديمقراطية في موريتانيا! ٨٧
المخزن والسلطة الرابعة! ٩٣
دكتاتورية النحن: العنصرية البنيوية في يهودية الدولة ١٠٣
الإنتخابات الإيرانية ودلالاتها العربية ١١١
من إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان ١١٩